

جامعة إفريقيا العالمية
مركز البحوث والدراسات الافريقية

المقاومة السياسية فى ارتريا

إهـــداء ....

* إلي والدتي العزيزة .
* إلي شقيقي الأكبر موسي عثمان حامد الذي لايزال يعاني من آثار جرح حرب التحرير .
* إلي شقيقي الأصغر حامد عثمان حامد الموجود في الجيش حاليا سائلاً الله أن يتفضل عليه بفائق عنايته .
* إلى كل شهداء المقاومة السياسية والعسكرية وجرحي حرب التحرير .
* إلى كل من جاهد بالبندقية والقلم .
* إلى الشعب الارتري الصابر الذي كان سندا حقيقيا للثورة الارترية .
* إلى كل من سهل لي طريق العلم .
* إلى اشقاء وأصدقاء الثورة الأرترية في العالم .
* إلى كل هؤلاء أهدى هذا الجهد المتواضع .

كلمة شكر وعرفان ....

أحمد الله سبحانه وتعالى على أن أسبغ عليّ نعمتي الصحة والعافية ووفقني إلي إتمام هذا العمل الذي بذلت فيه ما أستطيع من جهد .

ثم يسرني أن أقدم شكري وتقديري وامتناني العميق لأستاذي الكبير حسن مكي محمد أحمد عميد مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية وخبير القرن الإفريقي علي مجهوده الكبيــــر الذي بذله لمساعدتي في إشرافه علي هذا البحث وما منحه لي من أغلي أوقاته رغم مسئولياته ومشغولياته الكثيـــرة فقـــد استفدت من توجيهاته وملاحظاته المهمة ، ونقده البناء وتشجيعه لي حتي خرج هذا البحث بصورته هذا فله مني جزيل الشكر والتقدير .

كما وأيضا يسعدني كثيرا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المناضل محمد سعيد تاود مؤسس ورئيس حركة تحرير ارتريا في ١٩٥٨ وأحد القيادات البارزة في الثورة الارترية منذ تفجرها وحتي لحظة تحرير ارتريا علي مساعدته لي بأهم المراجع التي كنت في أشد الحاجة إليها حيث بعث لي من المملكة العربية السعودية بمرجع مهم جدا عن حركة تحرير ارتريا فتمنياتي له بدوام الصحة والعافية كمـــا لايفوتني أن أتقدم بالشكر للأستاذ الفاضل / عبدالرحمن صالح (نكروما) ممثل جبهة تحرير ارتريا التنظيم الموحد بالخرطوم (سابقا) علي تعاونه الكبير وإمداده لي ببعض المراجع المهمة .

وأيضا يسعدني كثيرا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من وقف معي برأيه ووقته وهم كثر ستضيق هذه الصفحات عن ذكر أسمائهم .

فلهم مني جزيل الشكر والتقدير

فاتحـــــة .....

كنت من بين حضور مؤتمر السلام والتحول الديمقراطي الذي نظمته الجبهة الديمقراطية الثورية لمختلف ممثلي شعوب اثيوبيا بعد قضائها علي نظام الرئيس السابق منجستو وهدف المؤتمر لإعطاء القوة التي أخضعت أثيوبيا مشروعية لإدارة الدولة في الفترة الانتقالية وكذلك لتحديد علاقات أثيوبيا مع أرتريا ، وكذلك لتحديد معايير العضوية في المؤتمر وفي الحكومة الأنتقالية . عقد المؤتمر في يوتيو ١٩٩٠م ، وكان الجميع كأنهم في حلم أو عرس ، لأن جميع من شاركوا في المؤتمر ولدوا و،فيهم إحساس عميق بالدونية والإضطهاد وعاشوا مضطهدين وكانوا يظنون أنهم سيساقون إلي قبورهم مضطهدين .

وحينما وافق المؤتمر علي ورقة علاقة أثيوبيا بارتريا والموافقة علي أن تقرر أرتريا مصيرها بنفسها كنت من أول المهنئين للرئيس أسياسي أفورقي وشاركت في الحفل الذي أقامته السفارة السودانية بأديس أبابا لذلك الغرض .

وأجرت ارتريا استفتاء تقرير مصيرها ورفعت علمها واعترف بها المجتمع الدولي ، وكنت من مهدوا لهذا الاستفتاء وقابلت الرئيس أفورقي مع آخرين ، وقلت له أكرمك الله بأن تكون أول رئيس جمهورية لأرتريا الحرة ويكفيك هذا مكاناً في التاريخ .

ولكن بدد النظام الجديد فرحة رفع العلم وبني سياساته علي اسقاطات مالها بالواقع من صلة ....

* مثل أن أرتريا ستصبح سنغافورة المنطقة
* وأسطورة الجيش الأرتري الذي لايهزم والمهيأ لتصحيح حدود أرتريا مما أدخله في حروب مع كل جيرانه.
* اعتماده سياساة قمعية ورفضه الاعتراف بالأخر وإصراره علي دمج مكونات المجتمع المدني الأرتري في أيدلوجية النظام .
* اهمال للشعب ومطلوبات إقامة مجتمع متحضر بالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية .

وأدت سياسات النظام في نظري إلي أن أصبح الشعب الأرتري ضحية مستمرة للجهل والمرض والعزل والهامشية نتيجته للسياسات الخاطئة التي ارتكبت في حقه مما أدي إلي تغييب الشعب وماعاد المجتمع المدني الأرتري يقوم بأي دورٍ مهما كان ضئيلا في تحديد مستقبله ومستقبل بلاده .

وأصبح منظرا أرتريا لايسر الصديق - إد هي مشهد يصلح فقط لاستدار الأغاثة ومشهد يكشف ضعف الأنسان حينما يضربه الجوع والمرض وفقدان الاستقرار ومشهد يتوافق

مع مطلوبات الجمعيات الطوعية الساعية لعرض صور الأيادي الممدودة والتعريض بكبرياء الإنسان حتي ينال الخطوة في نادي الغوث الدولي .

هذه الدراسة لاتحيط بهذه الأسئلة ، ولكنها تستعرض تاريخ الكفاح من أجل إقامة ارتريا الحرة وبذلك فهي تسهم في زيادة الوعي بهذا البلد ومشكلاته وأوضاعه وبذلك فهي جديرة بالقراءة كأسهام متواضع في محاولة لحل أشكالية البناء الوطني في هذا البلد .

والسلام ..

أ . د حسن مكي محمد أحمد

١٩/٦/٢٠٠٠م

مقـــــــدمة

عقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية برزت قضية ارتريا قضية بوصفها دولية ضمن المستعمرات الإيطالية السابقة وهي ليبيا الصومال وقد شكلت الدول الأربع الكبري المنتصرة في الحرب لجنة من وزراء خارجيتها لبحث قضايا المستعمرات الإيطالية فيما وقعت إيطاليا اتفاقية صلح مع الدول الكبري في عام ١٩٤٧ تنازلت بموجبها عن مستعمراتها في إفريقيا ، وبتاريخ ١٩٤٧/٩/١٥ أرسل وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خطابا إلي الأمين العام للأمم المتحدة يعلنون فيه إخفاقهم في الوصول إلي اتفاق فيما يتعلق بمستقبل المستعمرات الإيطالية ، وهكذا أحيلت قضية إرتريا إلي الأمم التحدة مع كل من ليبيا والصومال ، ولئن كانت الأمم المتحدة قد لبت رغبات الشعبين الليبي والصومالي دون اللجوء إلي الأساليب القانونية كالاستفتاء حيث وافقت علي إقرار مبدأ الاستقلال للبلدين ، إلا أن الأمم المتحدة أخفقت في تلبية طموحات الإرتريين وذلك لعدم استجابتها لرغباتهم التي كانوا يعبرون عنها من خلال أحزابهم وتجمعاتهم السياسية وفي تلك الفترة كانت تدور مطالب غالبية الشعب الإرتري بين الاستقلال الفوري أو الاستقلال الذي تسبقه فترة وصاية دولية بينما كانت أقلية ضئيلة قد خضعت للنفوذ الأثيوبي ونادت باندماج إرتريا مع أثيوبيا وبرغم إحالة القضية الإرترية إلي الأمم المتحدة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ظلتا تلاحقان قضية الشعب الإرتري في المحافل الدولية وعملتا جاهدتين ضد استقلالها حيث اقترحت بريطانيا تقسيم إرتريا بين السودان واثيوبيا بينما تبنت أمريكا ضم إرتريا إلي أثيوبيا وأصبحتا تمارسان ضغوطا علي بعض دول العالم لإنجاح رؤيتهما وللأسف الشديد فقد ضربت الأمم المتحدة بطموحات الشعب الإرتري عرض الحائط وذلك بتبنيها للمشروع الأمريكي الداعي لضم ارتريا إلي أثيوبيا حيث أصدرت الدورة الخامسة للجمعيةالعامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٩٠/٥ والذي تنص فقرته الأولي علي أن تشكل ارتريا وحدة ذاتية متحدة فدراليا مع أثيوبيا وقد أعلنت الأمم المتحدة قرارها الذي ربط ارتريا باثيوبيا إلي العالم بأنه يعدّ حلا وسطا بين الأغلبية المطالبة بالحرية وبالاستقلال ومطالب الأقلية المنادية بالانضمام إلي أثيوبيا وهكذا جاء ذلك القرار المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأمم المتحدة والمرفوض من قبل الشعب الأرتري وخلال عشر سنوات وهي عمر الاتحاد الفدرالي بين ارتريا واثيوبيا عملت الأخيرة علي طمس معالم الكيانْ الإرتري كما أطلقت في عام ١٩٦٢م الرصاصة الأخيرة على النظام

الفدرالي والغائه من جانب واحد واعتبار ارتريا المقاطعة الرابعة عشرة في اثيوبيا مما أدى إلى ازدياد احتدام الصراع الإرتري الأثيوبي لأكثر من ثلاثين عاما وأن الثورة المسلحة التي بدأت عام ١٩٦١م في إرتريا قد سبقتها مقاومة سياسية كان لها الدور الكبير في تهيئة المناخ المناسب لاندلاع الكفاح المسلح وقد قصد الباحث من إجراء هذا البحث عن المقاومة السياسية في ارتريا تحقيق عدة أهداف منها :-

١/ كشف المخططات الاستعمارية منذ دخول البريطانيين إلى ارتريا عام ١٩٤١م وحتي اندلاع الكفاح المسلح في عام ١٩٦١م لأن تلك الفترة تعد من الحقب المهمة في تاريخ الشعب الإرتري .

٢/ لفت أنظار الشعب الإرتري إلي أن تلك المخططات الاستعمارية لم تنته بعد .

٣/ إظهار الدور الكبير الذي لعبته المقاومة السياسية في التصدي للاستعمار .

٤/ معرفة أهداف حركة تحرير إرتريا باعتبارها أول تنظيم سياسي سري في ارتريا .

٥/ إثراء المكتبة العربية .

وأن طبيعة الموضوع جعلت الباحث يختار الجمع بين المنهجين التاريخي والوصفي .

وقد واجهت الباحث عدة صعوبات أثناء إجراء هذا البحث تمثلت أولى هذه الصعوبات في قلة المراجع المكتوبة عن المقاومة السياسية في إرتريا وذلك رغم ضخامة العمل الذي قامت به تلك المقاومة السياسية للدفاع عن حقوق الشعب الإرتري وتهيئة المناخ الملائم لقيام الثورة المسلحة بتعبئة الجماهير الإرترية ، ولحل إشكالية عدم توافر المراجع الكافية حاول الباحث إجراء المقابلات واللقاءات مع من قادوا تلك المقاومة أو عاصروها ولكن هذا الحل قد تعثر أيضا بسبب ظروف قاهرة لم تمكن الباحث من إجراء تلك المقابلات واللقاءات وذلك لعدم وجود أولئك الأشخاص في السودان وعدم معرفة عناوينهم في الخارج للاتصال بهم عبر الوسائل المختلفة ولذلك اضطر الباحث بالاكتفاء بالقليل المكتوب وإجراء مقابلات مع بعض من اعتقد توافر المعلومات لديهم فيما يتعلق بالجزء الخاص بحركة تحرير ارتريا ويأمل أن يكمل غيره من الباحثين ماتبقي فإنه لايدعي إعطاء الموضوع حقه فالكمال لله سبحانه وتعالى .

وقد قسم الباحث بحثه إلي أربعة فصول يحتوي كل فصل علي عدد من المباحث وهي كالاتي -

الفصل الأول : التعريف بارتريا ويشتمل علي مصدر التسمية والموقع الجغرافي والتركيبة السكانية واللغات مع التركيز علي اللغة العربية وذلك لما واجهته وتواجهه من تحد في ارتريا كما يشتمل هذا الفصل علي لمحات من تاريخ إرتريا السياسي قبل الاستعمار الإيطالي ويلي ذلك الحديث عن الدول

التي استعمرت ارتريا بعد أن عرفت بحدودها الحالية ايطاليا بريطانيا اثيوبيا ثم التقسيم الإداري والنظام القضائي والتعليمي وأثر الاستعمار الايطالي والبريطاني علي الشعب الإرتري ثم الاحتلال الاثيوبي وانتهاكاته للقرار الفدرالي كما يتناول هذا الجزء محاولات الحل السلمي للصراع الارتري الاثيوبي. المضاد أو المعاكس في أواخر عام ١٩٧٨م والذي شنته اثيوبيا لإخراج الثورة الإرترية من المدن المحررة حينها وذلك بمساعدة قوى خارجية تختلف في الاتحاد السوفيتي كوبا المانيا الشرقية .

الفصل الثاني : هذا الفصل يتناول أحداث القضية الإرترية قبل وبعد أن أحيلت إلي الأمم المتحدة وحتي صدور القرار الفدرالي في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠م والذي بموجبه تمت عملية ربط ارتريا باثيوبيا دون رغبة الشعب الإرتري كما يشمل هذا الفصل أيضا علي مبررات اثيوبيا ومطالبتها بضم ارتريا إليها والرد علي هذه الادعاءات والمبررات الاثيوبية من قبل القوى الإرترية السياسية حينها .

الفصل الثالث : عن المقاومة السياسية ويشتمل علي خلفية تاريخية عن المقاومة السياسية في ارتريا ثم الحديث عن الأحزاب السياسية وأهدافها ومجهوداتها للاستقلال ، ويلي ذلك الحديث عن موقف الأحزاب الوطنية كالرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر والكتلة الاستقلالية التي تكونت مؤخرا من هذه الأحزاب الوطنية ثم موقف تلك الأحزاب الوطنية من القرار الفيدرالي كما يشتمل هذا الفصل على التجربة البرلمانية في إرتريا من ١٩٥٢-١٩٦٢م والتأثير الأثيوبي علي البرلمان الأرتري ومقاومة بعض النواب للتدخل الأثيوبي في شئون أرتريا الداخلية كما يتضمن هذا الفصل أحداث جلسة إنهاء الفدرالية وضم ارتريا إلي اثيوبيا واعتبارها المقاطعة الرابعة عشرة من اثيوبيا منذ عام ١٩٦٢م .

الفصل الرابع : عن نشأة حركة تحرير ارتريا وأهدافها وقيادتها ووسائلها حيث تعدّ حركة تحرير ارتريا أول تنظيم أرتري سياسي سري علي حسب علمي وقد تأسست حركة تحرير ارتريا في عام ١٩٥٨م حينما حظرت أثيوبيا نشاطات الأحزاب السياسية وصادرت الصحف الأرترية ، وأنزلت العلم الأرتري وكانت تتبنى حركة تحرير إرتريا الأسلوب السري في العمل السياسي للتغلغل داخل مؤسسات النظام الأثيوبي المدني منها والعسكري ثم القيام بانقلاب عسكري وإعلان استقلال إرتريا وإلغاء الفدرالية وفي حالة فشل خطوة الانقلاب العسكري كانت ترى الحركة الخروج إلي الجبال وإعلان الكفاح المسلح الذي تسنده الجماهير المعبأة في الداخل والخارج كما يشتمل هذا الفصل علي حديث مطول عن علاقة حركة التحرير بالحزب الشيوعي السوداني وهل كانت الحركة امتدادا له ؟ ثم

يلي ذلك الحديث عن الصراع بين حركة تحرير ارتريا وجبهة التحرير الأرترية في أوائل الستينيات وحتي نهايته ثم الخاتمة وتتضمن الحديث عن إنجازات الحركة الوطنية والصعوبات التي واجهتها ثم الحديث عن العوامل التي أدت إلي انفراد الجبهة الشعبية بالساحة ويسبق ذلك الحديث عن التطورات التي أدت إلي وجود الجبهة الشعبية قبل انفرادها بالساحة ثم الأثر السياسي والثقافي علي ارتريا لانفراد الجبهة الشعبية بالساحة الأرترية ويلي ذلك الحديث عن تأثير الصراع بصفة عامة علي مستقبل ارتريا السياسي كما تتضمن الخاتمة خلاصة البحث المتمثلة في النتائج والتوصيات .

الفصل الأول : التعريف بارتريـــا

المبحث الأول
الموقع الجغرافي - التركيبة السكاني - اللغات

مصدر التسمية :

أطلق اليونانيون في القرن الثالث الميلادي كلمة تريكون سنيوس ارتريوم علي البحار الواقعة حول الجزيرة العربية وكانت بهذا المعني تشكل البحر الأحمر ، وخليج عدن ، وبحر العرب ، والخليج العربي وفسروا التسمية بأنها تعني البحر الأحمر ومافيه من تكاثر للطحالب أو الأعشاب البحرية العائمة التي كان يشاهدها البحارة اليونانيون علي سطح مياه هذه البحار والتي كانت تنعكس علي سطح الماء لونا أحمر وكانت في اليونان قديما جزيرة تحمل اسم (إرتريا) ولايعني هذا أن نشأة أرتريا تعود إلي العصر اليوناني ، فقد عرفت ارتريا لدي الفراعنة المصريين في كتابتهم الهيروغلوفية التي تعود إلي تاريخ سابق لازدهارالحضارة اليونانية ، وعند بحثنا في القواميس العربية وجدنا أن تسمية ارتريا قد تكون اشتقاقا من الكلمة العربية (ارت) أو إرث والتي تعني النار المتقدة الأوار أي ذات اللهيب الأحمر وعلي الأرجح أن اليونانيين قد زادوا علي الكلمة نهاية (يا) التي اعتادوا إنهاء أسمائهم بها وسموها ارتريا للدلالة علي مناخها الحار أو علي الطحالب الحمراء اللون التي كانت تطفو علي شواطئها وما فعلوه هو تحريف الاسم الأصلي إلي لغتهم اليونانية ليس إلا .

وقد حصر الرومان أيام مجدهم التسمية (ستيوس ارتريوم) علي البحر الأحمر وشواطئه التي سيطروا عليها عندما خضعت عدوليس لسلطانهم ، وعندما احتل الطليان سواحل البحر الأحمر الممتدة من رحيتا جنوبا إلي رأس قصار شمالا أطلقوا عليها اسم ارتريا تجديدا للتسمية الرومانية القديمة لساحل (عد وليس) وذلك بالمرسوم الذي أصدره الملك امبرتو ملك إيطاليا في ١٨٨٩/١/١م (١)

الموقع الجغرافي :

تقع أرتريا في الشمال الشرقي من القارة الإفريقية علي الشاطيء الغربي للبحر الأحمر بين خطي عرض ١٥ - ١٨ درجة شمالا وبين خطي طول ٣٦ - ٤٣ درجة شرقا وهي تتخذ شكلا مثلثا ، تجاور قاعدته السودان من الشمال والغرب وأثيوبيا من الجنوب وجيبوتي من الجنوب الشرقي وتبلغ

مساحة ارتريا (١٢٤٣٢٠) كيلومتر مربع وتمتد الجزر الأريترية وعددها ١٢٦ جزيرة إلي منتصف البحر الأحمر وتتحكم سواحلها الممتدة علي طول ألف وثمانية كيلومترات في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر شمال باب المندب (٢)

المنــــاخ :

تتمتع الهضبة الوسطي من أرتريا بربيع دائم وهواء عليل وشمس ساطعة ورياح معتدلة ولايغطي الصقيع إلا القمم الجبلية العالية كما أن الحرارة لا تختلف بين فصول السنة إلا اختلافا طفيفا لذلك فهي صالحة علي مدار السنة لاستقرار المواطنين ويرجع ذلك الي ارتفاعها الذي يتراوح بين ٦٠٠٠ ، ٨٠٠٠ قدم فوق سطح البحر وكذلك تتشابه الأحوال المناخية والنباتية للمرتفعات الشمالية مع الأحوال السائدة في الهضبة الجنوبية الوسطي كما أنها أكثر ارتفاعا في الجنوب غير أن مناخ الأودية المنخفضة حار وجاف ، وفي الغرب تهبط الهضبة والمرتفعات الشمالية حوالي ٦٠٠٠ قدم للتحول إلي سـهول صحراويـة تمتد إلي السودان مكونـة منخفضات وادي بركة وتنتشر غابات (الدوم) المخضرة علي جانبي نهر بركة وروافده للتلطف من شدة حرارة الصيف .

أما السهل الساحلي فمناخه معتدل في الشتاء والربيع شديد الحرارة والرطوبة في الصيف ويضيق السهل في الشمال بينما يتسع في الجنوب مع انخفاضه في بعض الأماكن إلي مادون سطح البحر . ويتراوح متوسط الأمطار في أرتريا علي مدار السنة بين ١٥ إلي ٢٠ بوصة في الهضبة الأرترية و١٥ في بركة و٢٥ بوصة في سهل القاش وسيتيت و٣ بوصات في عصب و٧ بوصات في مصوع .. وبوجه عام تسهم كمية الأمطار التي تهطل في معظم فصول السنة في أرتريا والطقس المعتدل وتنوعه فيها فى زراعة أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية من الحبوب والفواكه والخضروات وغيرها من المحاصيل الأخري وذلك فضلا عن نمو الغابات والمراعي وتتميز ارتريا بفصلين مطربين يمتد أحدهما من شهر يونيو (حزيران) إلي سبتمبر (أيلول) بتأثير الرياح الموسمية الجنوبية الشرقية حيث تسقط الأمطار الصيفية في جميع أجزاء اريتريا باستثناء السهل الساحلي وتمد الهضبة الأرترية أثناء هذا الموسم السهول الشرقية والغربية بالمياه المندفعة عبر الأنهار والوديان الكثيرة ، أما الفصل الآخر فيبدأ من شهر نوفمبر (تشرين) إلي أول مارس (آذار) حيث تهب الرياح الموسمية الشمالية الشرقية فتسقط الأمطار الشتوية علي معظم السهل الساحلي وتوجد في ارتريا عدة أنهار أهمها :

– نهر بركة : ويبلغ طوله ٦٣٠ كيلومتر ، مبتدئا من حمبرتي ويمر بمدينة أغردات وينتهي بعد أن ينضم إليه رافد عنسبا إلي مزارع سهل طوكر في شرق السودان .

– نهر عنسبا : ويمر بمدينة كرن حيث يوجد سد(عبلا برعد) ويروي مزارع الموز والفواكه والخضروات وغيرها ويعد نهر عنسبا من أهم روافد نهر بركة وكلاهما موسميان ويجريان لمدة ثلاثة أشهر وفي بقية فصول السنة تتوافر المياه فيهما علي عمق قريب جدا من سطح الأرض .

– نهر القاش : ويبلغ طوله ٤٤٠ كيلومتر ويسمي عند منبعه مأرب ويروي مزارع (علي قدر) بالقرب من مدينة تسني ثم ينتهي عند مزارع أروما بالقرب من كسلا في شرق السودان .

– نهر ستيت : وهو النهر الوحيد دائم الجريان في أريتريا وتقع مدينة (أم حجر) علي ضفته الشرقية وتقابلها علي الضفة الغربية مدينة(حمرا) الاثيوبية ويسمي في اثيوبيا تكزي وفي السودان يسمي عطبرة ويروي مزارع حلفا الجديدة في شرق السودان قبل أن يلتقي بنهر النيل في مدينة (عطبرة)

وأما الوديان والأنهار التي تصب علي الجانب الشرقي من الهضبة الأريترية فهي كثيرة جدا غير أن معظم مياهها تتسرب في الرمال وتضيع هدرا في البحر الأحمر لعدم وجود سدود عصرية للتحكم فيها والاستفادة منها (٣) .

أهم المدن في أرتريا (١)

١- العاصمة أسمرا :

جاء ذكر العاصمة أسمرا في مخطوطات تجار البندقية في القرن الرابع عشر الميلادي مما يدل علي أنها مدينة قديمة . وكانت عبارة عن أربع قري صغيرة يطلق عليها (أربعتي أسمرا) وقد نقلت الإدارة الاستعمارية الايطالية مكاتبها من مصوع إلي أسمرا لتصبح عاصمة البلاد بعد وصول خط السكة الحديد إليها في ١٩١١/١٢/٦م بالنظر لموقعها الممتاز وجوها الدائم الربيع .. ويبلغ عدد سكانها نحو ٢٨٠ ألف نسمة أي نحو ٩٪ من مجموع سكان (١) أرتريا وكان عدد سكانها لايتجاوز ١٠ر٠٠٠ نسمة عند بداية الاحتلال الإيطالي ،، وهي تقع علي ارتفاع ٢٤٠٠ متر فوق سطح البحر ولهذا تتمتع بمناخ ربيعي دائم ، وترتبط بقية مدن أريتريا بالطرق المعبدة وتزين شوارعها الأشجار .

٢- مصوع :

مصوع أقدم مدينة في أريتريا إذ تعود نشأتها إلي جاليات عربية من اليمن في القرن العاشر الميلادي بعد اندثار عدولس وتدل مساجدها القديمة علي قدم تاريخها حيث يذكر (دانتب

أودوريتسي) في كتابه (مفوضية مصوع) أن مسجد أبي ضيفة يقدر بثمانمائة سنة كما أنشيء مسجد الشيخ جمال قبل نحو ٤٥٠ عاما ، وظلت معظم مباني مصوع عربية الطراز شبيهة بموانيء البحر الأحمر العربية ويبلغ عدد سكانها (٦٠٫٠٠٠ نسمة) وهي ثاني أكبر مدينة في ارتريا بعد أسمرا وأهم مرفأ للبلاد وتشتهر بصناعة الملح والأصداف كما بها محطة لتوليد الكهرباء الرئيسية في ارتريا التي تمد أسمرا ومدناً أخري ، وهي عاصمة محافظة البحر الأحمر .

٣- مدينة أغوردات :

تقع مدينة أغوردات علي ضفاف نهر بركة وبين أشجار الدوم الباسقة التي تشتهر بها المنطقة وجعلت أغوردات مركزاً لصناعة الدوم من حبال وأزرار ويبلغ سكانها نحو (٣٥٫٠٠٠ نسمة) وهي بحكم موقعها بين بركة والقاش ثم السودان وهضبة أرتريا وارتباطها بخط حديدي بالعاصمة أسمرا مارا بمدينة كرن التي تبعد عنها (٨٠ كيلومترا) شرقا اكتسبت أهمية اقتصادية وانتعشت فيها التجارة واتسعت بها حركة العمران خلال العشرين سنة الماضية وهي عاصمة محافظةأغوردات التي تعتبر أكبر المحافظات الأرترية مساحة وسكاناً وتشمل عددا من المدن المهمة منها بارنتو علي هضبة عالية في الطريق إلي تسني والأخيرة مدينة حدودية مهمة وكبيرة يمر بها نهر القاش وتبعد تسني عن أغوردات (١٧١ كيلومترا) وإلي الشمال من تسني بلدة سبدرات المقابلة لمدينة كسلا السودانية ومن مدن المحافظة (أم حجر) علي ضفاف نهر سيتيت وهي علي رأس الحدود السودانية .

٤- مدينة نقفة :

وهي عاصمة محافظة الساحل وعدد سكانها لايزيد عن خمسة آلاف نسمة . وتقع علي ارتفاع (٩٫٠٠٠ قدم من بسطح البحر) وهي معتدلة الجو ولكنها في الصيف أكثر حرارة من أسمرا ويربطها بالعاصمة أسمرا عن طريق كرن طريق بري معبد كما يربطها بالسودان إلي قرورة طريق غير معبد ولكنه صالح للاستعمال معظم أوقات السنة ومن قراها قرية قرورة الأرترية علي الحدود السودانية .

٥- عصب :

وهي الميناء الثاني لأرتريا ولكن أهميتها بالنسبة للصادرات والورادات الاثيوبية قد فاق مصوع مؤخرا بعد أن أنشيء بها مصفاة بترول في عهد الإمبراطور هيلاسلاي كما بني فيها مرفأ جديد بواسطة شركة يوغسلافية وهي في الطرف الجنوبي من أرتريا علي مقربة من باب المندب ومن ثم تتمتع بموقع استراتيجي مهم دوليا وعصب هي عاصمة محافظة دنكاليا .

٦- مدينة عدي قيح :

هي عاصمة محافظة أكلوقوازي وتقع علي ارتفاع (٧٫٠٠٠ قدم) ومن ثم فإن طقسها كسائر مناطق الهضبة معتدل طول السنة وعدد سكانها لايتجاوز (١٠٫٠٠٠ نسمة) وهي تقع في الطريق الذي يربط أسمرا بأديس أبابا .

٧- مدينة عري وقري :

وهي عاصمة محافظة سراي وتعرف أيضا باسم (مندفرا) وتقع علي الطريق المؤدي إلي أثيوبيا وتبعد (٥٤ كم) من أسمرا نحو الجنوب وترتفع المدنية نحو (٣٫٥٠٠ قدم) عن سطح البحر ولذلك فالمسافر اليها من أسمرا يكون في هبوط مستمر وعدد سكانها (١٥٫٠٠٠ نسمة) وهي قريبةجدا من أكسوم المدينة التأريخية المشهورة في إقليم تجراي الأثيوبية ويمر بها الطريق المؤدي إلي غندر في أثيوبيا .

٨- مدينة كرن :

وهي عاصمة محافظة كرن وتقع علي ارتفاع (٣٫٥٠٠ قدم) فوق سطح البحر وتبعد نحو (٩٠ كيلومتر) شمال غرب أسمرا ويمر بها خط السكك الحديدية بجانب طريق السيارات المعبد وعدد سكانها نحو (٤٫٠٠٠ نسمة) وهي ثالث مدينة في عدد السكان بعد أسمرا ومصوع (٤) .

أثر الهجرات المختلفة في التركيبة السكانية في أرتريا :

يعتقد بعض المؤرخين أن العنصر الحامي أو الكوشي هو أول من سكن السواحل الأرترية وقد وصلت جموعهم إلي أرتريا منذ أكثر من (١٠٫٠٠٠ سنة) عن طريق جنوب الجزيرة العربية وقد واصلت أكثر هذه الجموع تقدمها نحو وادي النيل ، وعرفت هذه الأصول باسم الشعوب النيلية وإلي هذه الأصول القديمة تنتمي بعض القبائل الأرترية التي لاتزال تعيش في محافظة القاش في المنطقة الغربية من أرتريا .

وتلي الهجرات الحامية الأولي هجرات سامية وخاصة في ألف السنة الأولي قبل الميلاد من جنوب الجزيرة العربية واستطاع هؤلاء المهاجرون القادمون من سبأ ومعين وحمير ، بأعداد كبيرة ، إقامة إمارة لهم في السهول الشرقية والمرتفعات الأرترية. وقد وصلت إلي أرتريا من جهة الشرق هجرات قديمة عن طريق خليج عدن وباب المندب وقد عبرت الجحافل الحامية خليج عدن وباب المندب في العصور القديمة إلي الشاطيء الإفريقي .

وفي العصور الوسطي شهدت جميع أرجاء أرتريا موجة جديدة من الهجرات من الغرب إلي الشرق حيث زحفت قبائل البجة من جنوب مصر وشرق السودان وغرب شمال أرتريا أمام ضغط الفتح الإسلامي من جهة مصر وقد اجتاحت القبائل البجاوية جميع أقاليم أرتريا وأصبحت خاصة منذ القرن الثامن الميلادي ، تشكل جزء كبيرا من الشعب الأرتري حيث استقر كثيرمن فروعها داخل أرتريا وأنشأت فيها ممالك مستقلة ولاتزال فروعها داخل أرتريا ولا تزال الكثير من القبائل الأرترية في المناطق الغربية والشمالية والشرقية والهضبة الأرترية تنتمي إلي تلك الفروع (٥).

ولئن كانت هذه الهجرات المتعددة ، التي كانت تجتاح أرتريا بين الحين والآخر في العصور المختلفة ، قد شكلت التركيبة السكانية في أرتريا بالإضافة إلي السكان الأصليين الذين كانوا يقطنون هذه المنطقة إلا أنه وبعد أن عرفت أرتريا بحدودها الحالية ومنذ الاستعمار الإيطالي وإلي يومنا هذا لاتوجد دراسات حقيقية ودقيقة عن النمو السكاني فما هو موجود من دراسات حول التعداد السكاني والجماعات السكانية ماهو إلا إحصاءات تقريبية ، وقد قسم تقرير اللجنة الرباعية للأمم المتحدة سكان أرتريا إلي أربع جماعات اجتماعية كما يلي :

المجموعة الأولي :

وتتألف من القرويين الذين يقطنون الهضبة الأرترية ويعيشون علي الزراعة ويتكلمون التجرنية ويرتبطون بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية .

المجموعة الثانية :

وتتألف من قبائل رحل وتنتشر بين الحدود السودانية والبحر الأحمر وهي تعيش علي طول السهل الساحلي والهضاب المجاورة وحي خليج زولا في الجنوب ويعيشون علي تربية الحيوانات ومنتجاتها وهم في معظمهم من أصل البجة ويتكلمون التجري ويدينون بالإسلام .

المجموعة الثالثة :

وتتألف من القبائل التي تسكن السهول الساحلية الواقعة في جنوب خليج زولا والممتدة حتي السفح الشرقي للهضبة وهم في غالبيتهم من الرعاة الرحل ويتكلمون العفر والساهو وهما لغتان من أصل واحد ويدينون بالإسلام .

المجموعة الرابعة :

وتتألف من القبائل التي تسكن أقصي جنوب غرب أرتريا وهم بشكل أساسي من الفلاحين الحضر ومن أصل إفريقي وأما اللغة التي يستخدمونها فهي الباريا والبازا ويدين معظم أفرادها

بالإسلام ، وإلي جانب هذه الجماعات التي تقيم في الأجزاء الريفية تعيش نسبة غير قليلة في المدن تنتمي إلي أخلاط عنصرية هذا بالإضافة إلي الجاليات الأجنبية يمنية - إيطالية - سودانية - أثيوبية. ويتضح من تقرير اللجنة الرباعية للأمم المتحدة ١٩٤٧م - ١٩٤٨م أنه قد قسم سكان ارتريا علي حسب الدين واللغة غير أن هذا التقسيم لايعطي الصورة الحقيقية والدقيقة للتركيبة السكانية في أرتريا فسكان الهضبة نجد من بينهم قبائل الساهو المسلمة والتجيرت وهم مسلمون ايضا بينما يتحدث التقرير عن وحدة اللغة والدين في الهضبة وارتباطهم بالكنيسة القبطية وهكذا نجد سكان هضبة كرن أن معظم قبائلهم مسلمة وتتحدث لغتين هما التجري والبلين فأين وحدة اللغة هنا .

وهكذا نجد خلطاً في بقية التقسيمات التي وردت في التقرير فالتقرير يقسم سكان أرتريا وفقا للعوامل المكونة للقومية أو القبلية وهي اللغة والدين والأرض وهذا مالانجده مائة في المائة .

ففي واقع الأمر والقبائل تتداخل فتملك تلك أرضا أبا عن جد في إقليم القبيلة الأخري كما يتحدثون لغتين في المنطقة الواحدة مع وحدة الدين والأرض (٦) .

أهمية التعداد السكاني :

بالرغم من أهمية إجراء الإحصاء عن النمو السكاني لدولة ما وذلك لمعرفة السكان لكي يتمكن القائمون علي شئون البلاد من وضع الخطط والبرامج بطريقة علمية لتقديم الخدمات والعمل لتطوير البلاد إلا أن هذا الجانب نجده لايحظي باهتمام المسؤولين في دول مايسمي بالعالم الثالث فها نحن في أرتريا مثلا نسمع ومنذ الاستعمار الإيطالي إلي يومنا هذا أن تعداد الشعب الأرتري يبلغ ثلاثة ملايين تقريبا فبالرغم من الظروف الاستثنائية التي عاشتها أرتريا خلال فترات الاحتلال إلا أنه لم يحدث تغير أو تطور في هذا الجانب بعد التحرير وهذا بالطبع يعكس عدم الاهتمام بهذا الأمر .

اللغات في أترىا :

يتحدث السكان في أرتريا ثماني لغات محلية (بخلاف العربية) وتنقسم هذه اللهجات إلي ثلاثة أقسام أساسية هي :-

١- اللغات السامية

٢- الحامية - الكوشية

٣- اللغات النيلية الإفريقية

وتأتي اللغات السامية في مقدمة اللغات الأرترية من حيث أهميتها ودورها الثقافي والحضاري وتتمثل في لغتي (التجرنية ، والتجري) وقد اشتقت اللغتان من لغة (جئز) ذات الأصول السبئية والتي بطل الحديث بها منذ إضمحلال مملكة أكسوم في القرن الثامن الميلادي وتتشابه التجري والتجرنية في الأصول وفي كثير من المفردات لكنهما أصبحتا لغتين منفصلتين لايمكن التفاهم بين المتحدثين بهما تماما مثل الإيطالية والفرنسية .

وهذا الجدول يبين التشابيه في المفردات بين العربية والتجرنية والتجري

عربية	تجرنية	تجري
سمع	سمع	سمع
رأيت	رتيخا	رتيكا
ما أسمك	من شمك	من سمك
تحت	تحتي	تحت
بكي	بكيو	بكي

اللغة التجرنية : هي إحدي اللغتين الرسميتين لأرتريا والأخري العربية وذلك حسب المادة (٣٨) من الدستور الأرتري في عام ١٩٥٨م . وتكتب بالحروف الحبشية التي اقتبست من الحروف الحميرية القديمة في جنوب الجزيرة العربية وتكتب من اليسار إلي اليمين ولها سبع حركات تكتب علي شكل حروف مستقلة تبدأ بحرف الهاء .. ويقدر عدد المتحدثين بالتجرنية في كل من ارتريا وإقليم التجري بشمال اثيوبيا بنحو (٣٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة) مع الافتقار إلي الإحصاء الرسمي ومعظم المتحدثين بالتجرنية هم مسيحيون وأقليات إسلامية تسكن الهضبة الأرترية يطلق عليهم الجبرتة .

أما لغة التجري : فتنتشر في شرق أرتريا وشمالها وغربها وهي مناطق ذات أغلبية إسلامية وتمتد إلي مناطق الحدود داخل شرق السودان .

وبسبب سعة المساحة التي ينتشر فيها المتحدثون بالتجري مع اختلاف فئاتهم واختلاطهم بالمتحدثين بلهجات أخري ، فقد نشأت لهجات للتجري ففي مصوع تتأثر اللهجة بالعربية كما تتأثر في المنطقة الغربية بلهجة البجة ، ويمكن أن تعد لهجة التجري السائدة في منطقة كرن وخاصة بين قبائل المنسع أفصح لهجات التجري وأقربها إلي جئز .. وتعتبر لغة التجري لغة شعر راقية وقد جمع المبشر

الألماني (ليمتان) أغاني وأشعاراً في خمسة مجلدات ونشرها في عام ١٩١٠م وبرهن علي أن التجري أغني بالمفردات من أي لهجة سامية أخري في شمال شرق إفريقيا .. ويعتقد (أولنيرورف) أن التجري تتقهقر كلما كثر عدد المتعلمين من المسلمين الذين يتخذون العربية ثقافة لهم ويحتمل انقراضها إذا ما انتشرت اللغة العربية بشكل واسع في أرتريا .

وقليل من الناس في أرتريا بين قبائل البني عامر في وادي بركة الأسفل يتحدثون لغة البجة (الحدارب) وهي من اللهجات الحامية المنتشرة في شرق السودان .

وتعدُّ لغة البلين إحدي لهجات الأقو التي تنتمي إلي مجموعة اللغات الكوشية القديمة ويتحدث المتكلمون بالبلين حول كرن بالتجري والتجرنية أيضا .. وتنتمي لهجات الدناكل والساهو إلي مجموعة اللغات الحامية الكوشية .

وفي أقصي غرب أرتريا تتحدث قبيلتا الباريا والبازا لغتين تنتميان إلي اللغات النيلية حيث ينتمي السكان إلي نازحين من جنوب السودان في عصور متقدمة وكل هذه اللغات غير مكتوبة سوي لغة التجرنية .

أما اللغة العربية فتنتشر في جميع أنحاء أرتريا وخاصة في المدن والمناطق الإسلامية كما كانت لغة الثقافة بالنسبة للمسلمين منذ عهود قديمة وقد اتخذها البرلمان الأرتري لغة رسمية لأرتريا إلي جانب اللغة التجرتية حسب المادة (٣٨) من الدستور الأرتري .. ويساعد انتشارها علي انتشار الثقافة في أرتريا وعلي توحيد السكان الذين يتحدثون لغات مختلفة (٧) .

ويعدّ موضوع اللغات من الأمور الشائكة التي عانت منها أرتريا في السابق ولاتزال تعاني منها بعد التحرير ، فاثيوبيا في السابق قد سعت للاستفادة من ذلك لخدمة أهدافها الاستعمارية فعملت علي تشجيع وتطوير اللغات المحلية للقضاء علي اللغة العربية ، وإن كان هذا الاتجاه لم يقتصر علي أثيوبيا فحتي الثورة الأرترية نفسها قد خاضت فيه ففي المؤتمر الأول لجبهة التحرير الأرترية عام ١٩٧١م اتخذ قرار بتطوير اللغات المحلية بحجة أن تطوير هذه اللغات فيه ضمان لحفظ التراث الأرتري غير أن هذا الاتجاه وجد معارضة شديدة من قبل الجماهير الأرترية بحكم أن تطوير اللغات يعني إضعاف الوحدة الوطنية ويكون في نفس الوقت علي حساب اللغة العربية ولذلك ففي المؤتمر الثاني للجبهة نفسها عام ١٩٧٥م حدث تراجع عن قرار تطوير اللغات المحلية الذي اتخذ في المؤتمر الأول والاكتفاء باللغة العربية والتجرنية .

وفي عهد جبهة التحرير الأرترية منذ أوائل الستينيات وإلي أواخر السبعينيات كانت اللغة

العربية هي اللغة الرسمية للتفاهم اليومي بين المقاتلين أنفسهم من ناحية والشعب من ناحية أخري كما كانت تتم بها المكاتبات الرسمية وغيرها من المعاملات وكانت لغة التخاطب في الاجتماعات والمهرجانات التي تقيمها الجماهير في المناسبات المختلفة تليها اللغة التجرنية ، ولكن وبعد عام واحد تقريبا من تراجع الجبهة عن فكرة تطوير اللغات المحلية برزت في الساحة الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا عام ١٩٧٦م متبنية فكرة تطوير اللهجات وبشدة أيضا فأنشأت المدارس في الأراضي المحررة يدرس فيها باللغات المحلية في سنوات ماقبل الاستقلال وبعد التحرير أيضا مما نتج عنه تهميش اللغة العربية إلا أن سياسة التدريس باللهجات المحلية خلال السنوات الماضية أثبتت فشلها مما أدي إلي تراجع كثير من القبائل التي كانت تدرس أبناءها باللغات المحلية والمطالبة باللغة العربية فمثلا إقليم الساحل كانت لغة التدريس فيه هي لغة التجري ولكن الآن يدرس فيه باللغة العربية .

وعموما فإن اللغة العربية شهدت تراجعا في كثير من الميادين بعد سيطرة الجبهة الشعبية لتحرير أرتريا منذ أواخر السبعينيات وإلي يومنا هذا فاللغة السائدة اليوم في أرتريا هي اللغة التجرنية وذلك بحكم الأمر الواقع .

جذور اللغة العربية في أرتريا :

اللغة العربية دخلت إلي أرتريا مع المهاجرين العرب وارتبطت بالدين الإسلامي وتمسك بها الأرتريون المسلمون بوصفها لغة دينهم ، كما أن التجار العرب ساهموا في نشرها في المنخفضات الأريترية والمدن أسمرا – مصوع – عصب – كرن – أغوردات كما أن ايطاليا حينما احتلت أرتريا أصدرت عملة معدنية مكتوباً عليها أرتيريا باللغة العربية ، وكانت تخاطب زعماء القبائل الأرترية بمنشورات مكتوبة باللغة العربية ، وكل هذا يعكس جذور اللغة العربية في المجتمع الأريتري وخلال فترة الاحتلال البريطاني كانت اللغة العربية تدرس في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية .

وفي فترة تقرير المصير تمسك النواب الأرتريون المسلمون في البرلمان الإرتري في الخمسينيات باللغة العربية وطالبوا بجعلها لغة رسمية إلي جانب اللغة التجرنية ورغم معارضة نظام هيلي سلاسي ورفض نواب حزبه الانضمام من الأرتريين إلا أن القرار صدر وأقرّ أن اللغة العربية لغة رسمية في أرتريا وتأكد ذلك من خلال الاستفتاء الذي جري للشعب الإرتري (٨) .

ولم يكن ذلك إلا من قبيل إقرار الواقع الثقافي والحضاري والتاريخي ليس فقط بسبب الدماء العربية الجارية في عروق الأرتريين فذلك تراث مشترك لكل شعوب المنطقة ، كما أن اللغة العربية

تمثل قاسما ثقافيا مشتركا بين الشعب الأرتري ومن خلالها يستطيع أن يحقق العديد من المكاسب باعتبارها ثالث لغة في العالم وأول لغة في المنطقة العربية المحيطة بأرتريا والانفتاح علي الآخرين والارتباط الثقافي بهم يعدّ من الآليات الرئيسية والحاسمة لإقامة علاقات سياسية واقتصادية فضلا عن العلاقات الثقافية التي لا تتم إلا من خلال وحدة الثقافة والأهداف والمشاعر ، واللغة العربية بصوة خاصة لها مكانة عميقة جدا في وجدان الإنسان الأرتري وهي إحدي ركائزه الثقافية وديمومة وجوده الحضاري ، فلابد من إعطائها أهمية كبري في عموم الوطن وفي كل مرافق الدولة وأوجه الحياة جنبا إلي جنب مع اللغة التجرنية ولحساسية الشعب الأرتري البالغة تجاه هذه المسألة ينبغي الاعتراف باللغتين والعمل علي وجودهما بصورة متكافئة في كل مرافق الدولة وفي الحياة اليومية لكون اللغتين قد شكلتا أداة التعبير والمخاطبة بين أفراد الشعب الأرتري وفي الوقت ذاته للتواصل الثقافي علي مستوي الشعوب مع الاحتفاظ باللهجات الأرترية (٩) .

أحداث ومواقف حول اللغة العربية في أرتريا :

اللغة العربية في أرتريا تعدّ واحدة من الثوابت الوطنيةالتي لا قيمة لاستقلال أرتريا بدونها فتنحيتها ليس من مصلحة أحد بل يعد قنبلة موقوتة أو (لغماً) قابلا للانفجار في أي وقت ولذلك لابد للدولة والمسئولين عن النظام من تجنب هذا الانفجار ، فالانتماءآت والولاءات الثقافية موجودة بغض النظر عن المطالب بشأنها .

وفي الآونة الأخيرة ظهرت ثمة تقارير صحفية تفيد بوجود توجه لدي أوساط رسمية نافذة في القيادة الأرترية إلى الغاء اللغة العربية وجعل اللغات التسعة متساوية في المعاملات في الدستور وهي من الأمور التي تبعث علي القلق بجانب أمور أخري مثل التعددية السياسية في البلاد ، وموضوع اللغة العربية في أرتريا يعود تأريخه إلي الخمسينيات من هذا القرن أبان فترة تقرير المصير لأرتريا حيث حدث جدل كبير بين المؤيدين للغة العربية والرافضين لها ورغم أن وسائل الضغط كانت لصالح الرافضين إلا أن العنصر المطالب بإثباتها تمكن من ذلك رغم الضغوط فأقرها البرلمان كلغة لأرتريا ومن ثم قررت دراستها في المدارس الحكومية في عهد الحكومة الفيدرالية لأرتريا وساد هذا إلي نهاية الخمسينيات حتي تم إلغاؤها رسميا من قبل الأمبراطور هيلاسلاسي .

هذه خلفية تاريخية للغة العربية في أرتريا في عهد الكفاح السياسي للشعب الأرتري ، وفي عهد الكفاح المسلح الذي بدأ في مطلع الستينيات من هذا القرن كانت التنظيمات المسلحة تستخدم

اللغة العربية في كافة معاملاتها الرسمية وغير الرسمية وأنني أتساءل اليوم وبعد الاستقلال الوطني الذي ناضل فيه الجميع لماذا تطالب بعض الأصوات بتجاهل اللغة العربية في أرتريا ؟

ولماذا هذا الاضطراب ؟ هل هو ناتج عن سوء نية مبيتة أم عن جهل بحقائق التاريخ ومعطياته الواضحة كما بينا في الخلفية التاريخية لهذا الشعب ؟ وتنادي بعض الأصوات من هنا وهناك بأن اللغة العربية في ارتريا لغة أجنبية مثلها مثل اللغة الإنجليزية وتنادي هذه الأصوات بالتركيز في التربية والتعليم والثقافة على لغات القوميات وان صحت تسميتها ، وفي اعتقادي أن هذه اللغات ليست لغات التعليم والثقافة بل هي تكرس الفرقة وعدم التجانس بين الشعب الأرتري وإذا نظرنا نظرة فاحصة حول أصوله وإنتماءآته الثقافية والحضارية يتجلي لنا وبوضوح انتماؤه حضاريا وثقافيا وعرقيا إلي شعب الجزيرة العربية جنوبا وشمالا .

وأين نحن من حرية العقيدة التي تتشوق بها ونقول إنها مكفولة للجميع فكيف نتعلم القرآن ؟ فمن العبث مقارنة اللغة العربية باللغات الأجنبية في أرتريا فمكانتها بالنسبة للشعب الأرتري كبيرة وعميقة ، والجيل الحاضر ليس أقل وطنية من جيل الآباء والأجداد الذين صمدوا من أجل إقرار اللغة العربية تمكسا بتراثهم القومي والوطني في أرتريا (١٠) .

ومن ينادون اليوم بأن اللغة العربية لغة أجنبية في أرتريا تعمدا أو جهلا بحقائق التاريخ والجغرافيا يهدفون بحق إلي إلغاء دور الإسلام والمسلمين في أرتريا وهذا بالطبع مما يخلق فجوة عميقة في الوحدة الوطنية وبمناقشة هادئة دون انفعال أو مهاترات لابد من العودة إلي الوراء لقراءة تاريخنا الحديث المعاصر للاستفادة من هذه التجارب التي سبقت وكيف عولجت من قبل جيل الأباء الذين سبقونا في هذا المجال وردود الفعل التي حدثت في هذه المسألة بين الطائفتين المسلمة والمسيحية وكيف حسمت ، ومن الثوابت الوطنية التي ناضل الشعب الأرتري من أجلها اللغة العربية وانتماء أرتريا العربي حضاريا وثقافيا وهذه من القضايا الجوهرية والتي تعدّ أساسا من منطلقات الثورة الأرترية ، ولن يتوقع أحد أن تكون هذه المباديء مثار خلاف وجدل بعد التحرير ، وأن التنكر لهذه الحقوق المشروعة يعدّ ضربا من الخيال وقد يؤدي في النهاية إلي انشقاق وشرخ في الوحدة الوطنية والتي تعدّ صمام الأمان وعامل الاستقرار في البلاد وهذه أخطر ظاهرة سياسية تواجه مجتمع الدولة الأرترية المستقلة .

وليس من المستحسن فتح ملف انتماء أرتريا العربي بعمقها الحضاري الثقافي فقد حسمت هذه القضية منذ الرعيل الأول من المسلمين والمسيحيين في عام ١٩٥٠م .

وعندما نقف اليوم علي واقع أرتريا الثقافي ومعطياته الراهنة وعلي الأسباب التي تدفع القومية التجرنية في أرتريا للعودة في نفس الاتجاه في الأربعينيات حيث إنبرى أقطاب المسيحية أمثال قش ديمطروس وأسفهاولد ميخائيل في تلك المرحلة مطالبين أن تكون اللغة الرسمية في أرتريا بكل أبعادها الأكسومية اللغة التجرنية ، وعلي الغالبية الإسلامية أن تنصهر في إطار هذا المشروع والذي كان يقف خلفه سدنة الكنيسة الكبيرة في أرتريا وقد فجر هذا الاتجاه بالمقابل حمية المسلمين ووقفوا بصلابة ضد المشروع المستبد وأعلنوا بأن من حق الغالبية المسلمة في أرتريا أن تطالب بسيادة اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للبلاد .

وعندما نوقشت مسألة اللغة في أرتريا في أول اجتماع للبرلمان الأرتري وافقت الكتلة الوطنية الإسلامية بكل سهولة علي اعتبار اللغة التجرنية لغة رسمية وطنية في أرتريا ولكن عندما طرحت اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية رسمية تعبر عن الغالبية المسلمة في مجالات حياتها الدينية والثقافية والاجتماعية حينها وقف الطرف الطائفي المسيحي وبلا حياء رافضا اللغة العربية والاكتفاء بإقرار اللغة التجرنية وأن يختار المسلمون إحدي لغاتهم المحلية .

وإزاء ذلك الموقف المتوتر بين المسيحيين والمسلمين في البرلمان الأرتري تدخل مندوب الأمم المتحدة السيد " ماتينزو " معلنا أنه إذا لم يتم إقرار (المادة ٣٨) كما وردت في مشروع دستور أرتريا فإنه سيعلن فشله للأمم المتحدة ويعيد القضية برمتها إليها كي تناقش الوضع في أرتريا بأبعاد أخري مما أدي إلي تدخل هيلاسلاسي وأوعز إلي النواب المسيحيين في البرلمان بالقبول بإقرار اللغة العربية كما وردت في الدستور وذلك خوفا من تنفيذ مندوب الأمم المتحدة تهديده بعرض القضية علي الأمم المتحدة مما كان سيعرض مخططات اثيوبيا في أرتريا للفشل وهكذا اعتمدت اللغة العربية والتجرنية لغتين وطنيتين في أرتريا وهكذا قفل باب النقاش في هذه القضية الحيوية تماما إلي أن ضمت أثيوبيا أرتريا وألغت كل مظاهر الاتحاد الفدرالي واليوم مطلوب من قيادة الجبهة الشعبية توسيع مداركها السياسية وأفقها الوطني والاستفادة من الفرص المتاحة لها لإبراز دورها الوطني الشمولي الذي يحقق التوازن في السلطة السياسية وصنع القرار ويؤمن هذا في النهاية الاستقرار والرخاء (١١) .

المبحث الثاني
لمحات من تاريخ أرتريا السياسي قبل أن تعرف بحدودها الحالية

صلة أرتريا التأريخية بالجزيرة العربية قبل الإسلام

عثر العلماء علي بعض النقوش الحميرية في بعض جهات أرتريا مما يدل علي الصلات الوثيقة بين أرتريا وساحل شبه الجزيرة العربية وكانت لأرتريا علاقات وثيقة بمصر الفرعونية ، فقد كشفت الكتابة علي الألواح أن بطليموس الثالث عاهل مصر فتح بلادا واسعة في آسيا مستعينا بثلة من الفيلة كان قد اصطادها من بعض جهات أرتريا وكان البطالسة المصريون قد أقاموا مراكز تجارية في عدوليس والمناطق الساحلية الأخري .

وفي عدولية (عدوليس) كانت تقيم جاليات يونانية تعمل بالتجارة ولها موانيء خاصة ترسو بها سفنهم فقد كانت عدولية أهمية تجارية كبيرة ، لأنها كانت ميناء لتصدير أنواع العاج وجلود الحيوانات وغيرها ... وقد ذكر شعراء العرب قبل الإسلام ميناء (عدولية فذكرها " طرفة بن العبد " في معلقته قائلا) (عدولية أو من سفين ابن يامن .. يجور بها الملاح طورا ويهتدي) وقد كان العرب المهاجرون من الجزيرة العربية ومصر ، واليونانيون يشرفون علي المراكز التجارية في الساحل الأرتري ، ويؤكد (روزينة) أن جزر دهلك أول مكان نزل به العرب ومنها انتقلوا إلي مصوع .. وقد تم خراب مدينة عدوليس في حدود سنة ٦٣٠م علي إثر زلزال أرضي أو من جراء الغارات العنيفة بين العرب والأحباش .

وكانت أرتريا (المحطة الثانية) التي شع منها نور الإسلام بعد مكة حيث هبط في ساحلها أول وفد إسلامي سنة ٦٤م وكان هذا الوفد مؤلفا من خمسة عشر صحابيا من بينهم عثمان بن عفان رضي الله عنه وزوجته رقية بنت الرسول صلي الله عليه وسلم ومن أرتريا ذهب الوفد الإسلامي إلي الحبشة لمقابلة النجاشي الذي أحسن ضيافتهم والذي يقال إنه أسلم سرا .

وفي سنة ٧٠٤م تعرض ميناء (جدة) لغزو القراصنة الذين دمروا السفن الراسية فيه وأموالا كثيرة ، وخشي الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان علي طريق الهند التجاري فأرسل حملة إلي أرتريا تمكنت من احتلال (جزر دهلك) الواقعة علي بعد(٦٠ كيلومترا) من ميناء مصوع وكانت جزر دهلك القنطرة الأولي التي انتشر منها الإسلام إلي أرتريا والحبشة واستمر هذا الانتشار طيلة العهد الأموي علي طول شواطيء البحر الأحمر الغربية ومنذ ذلك الوقت ارتبطت السواحل الأرترية

أكثر بسواحل شبه الجزيرة العربية في معظم تاريخها حتي الاحتلال الإيطالي .

وتحولت جزر دهلك إلي منفي للمعارضين في خلافة سليمان بن عبدالملك الذي عين مالكاً بن شداد حاكما عليها وكان مالك هذا معروفا بشدة بخله ويقال إنه لم يكرم شاعرا استضافه فهجاه بعضهم وهجا معه جزر دهلك بقوله :-

وأقبح بدهلك من بلدة فكل إمرىء حلها هالك

كفاك دليلا علي أنهـا جحيم وخـازنها مالك

وظلت الشواطيء الأرترية عربية طيلة العهد العباسي أيضا ، وكان الشيعة والأمويون المضطهدون يهاجرون إلي أرتريا وكان لهؤلاء المهاجرين أثر كبير في نشر الإسلام بين القبائل الوثنية واتخذ العباسيون كالأمويين جزر دهلك منفي لمن يغضبون عليه سياسيا وذلك لبعدها ورداءة مناخها .. وقد قامت الإمارات التي كانت تسمي إمارات الطراز الإسلامي علي طول الساحل الأرتري واتخذها العرب قواعد صلبة يتوغلون منها إلي الحبشة تجارا ودعاة للإسلام بشكل مجموعات لايزيد أفراد الواحدة منها علي أربعين فردا ،

وفي عام ١٥٠٨ قام (عمارة بن دنقس) المسمي صاحب السلطنة الزرقاء سلطان (الفونج) العربية في سنار السودانية ببسط نفوذه علي جهات القاش ومنخفضات بركه وسيتيت ، وأخذ يجمع الزكاة من مشايخ بني عامر .. ورغم الحملات التي كانت تشنها الحبشة علي الأقاليم الأريترية في تلك الفترة فقد ظلت السلطة في أيدي الحكام المحليين من المواطنين الأرتريين والذين حملوا ألقابا مختلفة مثل (نائب) مصوع و(سلطان) في دنكاليا ودقلل في المنخفضات الغربية و (راس) في الهضبة (وكنتباي) في المرتفعات الشمالية ، وقد ظلت أرتريا جزء من الدولة العباسية حتي تنازل عنها الخليفة محمد بن يعقوب المتوكل علي الله في مصرإلى السلطان العثماني سليم الأول سنة ١٥١٧م (١٢)

التدخل البرتغالي في المنطقة :

كان حكام الحبشة دائما ضمن عوامل تدخل القوي الاستعمارية في منطقة القرن الإفريقي ، فهاهي الملكة هلينا تطلب مساعدة القوة الخارجية لقهر شعوب المنطقة ، فقد قررت الملكة هلينا التي كانت وصية علي ابنها لبنا دنقل (١٥٠٨ - ١٥٤٠م) أن تستعين بالأصطول البرتغالي للاستيلاء علي سواحل إرتريا والصومال فأرسلت إلي الملك عمانويل ملك البرتغال تحثه علي ذلك وحقق الملك لبنا دنقل انتصارا في إحدي معاركه مع الأمير محفوظ أمير عدل وزيلع وازدادت آمال لبنا دنقل في

الاستيلاء علي السواحل بمساعدة البرتغاليين . وفي عام ١٥٢٠م وصلت بعثة برتغالية برئاسة رودتجو حاملة هدايا رمزية من حرير وقضيف من دون أسلحة نارية وعرضت مشروعا بمقتضاه تسيطر البرتغال علي ساحل البحر الأحمر وتتولي حماية مملكة الحبشة من أي اعتداءات خارجية .

وكانت مصوع في مستهل القرن السادس عشر قرية صغيرة بيوتها من قش ماعدا مسجدها ودار أميرها البلوي فقد كانا مشيّدين من أحجار وكانت تكمن أهميتها في مرساها الذي تتردد إليه بعض السفن من الجزيرة العربية ومن سواكن وأسواقها العامرة بالقوافل التجارية التابعة لمملكة سنار والحبشة وإقليم البجة ، وعندما هبطت قوي بحرية في ١٠ إبريل (نيسان) ١٥٢٠م لم تصادف مقاومة تذكر ، إذ كانت مزودة بأسلحة نارية وقد حول قائد القوات البرتغالية مسجد المدينة إلي كنيسة لمصلحة الجنود البرتغاليين وأدي احتلال البرتغال للميناء إلي تدهور حركة التجارة وهروب التجار اليمنيين والهنود ، وقد تعرضت الحملة إلي المضايقات المستمرة فقد رفض الأهالي بيع المياه لها ، ومصوع جزيرة لا ماء فيها إلا ما يجلبه السقاة من ضواحيها وصعب عليهم شراء اللحوم والألبان فكانوا يأخذونها عنوة وكانت المناوشات الطابع المميز لعلاقة هؤلاء الغزاة الجدد بالأهالي ورفض أمير مصوع البلوي إعطاء دليل للبعثة البرتغالية يوصلها إلي حدود الحبشة (١٣) .

الفترة العثمانية :

اشتد عضد المسلمين في أرتريا في الفترة التي انتقلت فيها بلادهم إلي دائرة النفوذ العثماني التركي ، وحقق المسلمون فيها انتصارات ساحقة علي الأحباش الذين كانوا يتطلعون دوما لاحتلال بلادهم ، وقد استعان الأحباش بالأوربيين للقضاء علي المسلمين في أرتريا والصومال وشرق السودان وجرت اتصالات بين الملك البرتغالي (جون الثاني) وملك الحبشة ١٤٩٤م وشعر الأتراك العثمانيون بتحركات مريبة للسفن البرتغالية المتجهة نحو البحر الأحمر ووجدوا أن البرتغاليين يشكلون خطرا يهدد أمن الجزيرة العربية وخاصة الحرمين الشريفين إذا تمكنوا من إيجاد موطىء قدم لهم ، فتحالفوا مع أمراء الساحل الأرتري وأعدوا جيشا يساعد أسطولهم للقضاء علي التحالف البرتغالي الحبشي .

وفي سنة ١٥٤١م نزلت أول قوة أوربية من البرتغاليين في مصوع وقدرت بحوالي (٤٥٠) محاربا لمساعدة الأحباش في القضاء علي المسلمين في أرتريا والقضاء علي أحمد بن ابراهيم الصومالي أمير هرر وتمكنت القوة التركية والمتطوعون الأرتريون في هذه القوة بقيادة سنان باشا

أن تلحق هزيمة منكرة بالأسطول البرتغالي الذي كان يقوده (دون جوان دي كاسروا) وتمكن الأتـــراك من احتــلال مصوع سنـــة ١٥٥٧م واســتولوا علي المدن المجاورة حتــي وصلوا إلي مدينـــة (ديبارو) عاصمة الإمارة البحرية التي ساعد أميرها الأتراك علي احتلال مصوع وفرض الأتراك بعد تمركزهم في مصوع نوعا من الإدارة المركزية علي طول الامتداد الشمالي للساحل وعين الأتراك الزعماء المحليين لحكم بلادهم نيابة عن السلطان العثماني فحصل حاكما مصوع و (حريقيقو) علي لقب (نائب) السلطان العثماني ولم يزل الرؤساء المحليون في مصوع يحملون هذا اللقب الفخري إلي اليوم وهو النائب .

واستعان الأتراك بأسرة النواب لإدارة إقليم سمهر ولم تظهر قبيلة البلو أي ميول لمحاربة العثمانيين عند نزولهم في جزيرة مصوع وامتدت سيطرة العثمانيين علي طول الساحل الغربي للبحر الأحمر من السويس إلي باب المندب وتحول البحر الأحمر إلي بحيرة عثمانية بوجه السفن الأوربية ، وكان نائب حريقيقو الذي عين من قبل سنان باشا يتولي أمر القبائل التي تعيش في الأرض المنخفضة الممتدة من ساحل البحر الأحمر وكان يساعد الحكومة في جمع الضرائب (١٤) .

الخديوية المصرية :

بعد أن تولي حكم مصر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م) عمل استرجاع مصوع من الباب العالي العثماني ونجح في ذلك ففي مايو ١٨٦٦م تسلّمت مصر إدارة مصوع في احتفال شارك فيه أهالي ووجهاء مدينة مصوع .. وقد اهتمت الحكومة المصرية بتطوير مصوع والأقاليم ألأرترية الأخري التابعة لسلطاتها كما يتضح ذلك من التعليمات والتوجيهات الصادرة منها إلي محافظ مصوع الجديد(حسن رفعت) ومن تلك التوجيهات أن الموقع الذي انتم فيه هو ميناء تجاري مهم وستزداد أهميته علي مر الأيام فيزداد بالطبع عدد الأهالي وتكثر فيه المباني وأن أهم واجبات الحكومة أن تعمل على عدم مضايقة الأهالي في أمور معيشتهم فأول مايجب الشروع فيه هو توفير الماء العذب الذي هو العنصر الرئيسي في حياة الإنسان ثم التمهيد لورود المواد الغذائية كالقمح والحبوب وتسويق الأهالي وترغيبهم في الزراعة وغرس الأشجار وتربية المواشي ..

ومن النصوص السابقة يتضح لنا أن السياسة المصْرية في أرتريا وبالأحرى أن علاقة المصريين بالأرترين لم تكن علاقة احتلال بل كانت علاقة تحكمها كثير من الروابط الأخوية والثقافية والحضارية والتأريخية التي تربط الشعب الأرتري والمصري بالأمة العربية (١٥) .

المبحث الثالث

الدول التي احتلت أرتريا

الاحتلال الإيطالي :

في عام ١٨٧٠م تطلعت إيطاليا إلي إفريقيا وكانت البداية عن طريق المبشر الإيطالي (سابيتو) الذي كلفته شركة (روباتينو) الملاحية بشراء قطعة أرض صغيرة في خليج عصب عام ١٨٦٩م لاستخدامها محطة لسفن الشركة المتجهة من وإلي الهند ، وفي مارس عام ١٨٨٢م أبرمت الحكومة الإيطالية اتفاقا مع الشركة آنفة الذكر تنازلت بموجبه الشركه عن إمتيازها في ساحل عصب ، وفي ظل التنافس الأوربي رحبت بريطانيا بمشروعات إيطاليا الاستعمارية حيث ذكر وزير خارجية بريطانيا في المذكرة التي وجهها إلي نظيره عام ١٨٨٤م تأييد بريطانيا حيث ورد في المذكرة أن الحكومة المصرية عاجزة عن الإستمرار في التمسك بكل ساحل البحر الأحمر لإفريقيا وإذا شاءت الحكومة الإيطالية امتلاك بعض الموانيء مثل (بيلول) و (مصوع) فليس هناك أي اعتراضات من حكومة صاحبة الجلالة ، وبتفسير هذا الكرم البريطاني يتضح الصراع الذي كان يدور بين بريطانيا وفرنسا فبعد أن استولت فرنسا علي منطقة (جيبوتي) اتجهت شمالا لتحتل خليج (تاجورة) وبدأت تتطلع إلي (عصب) نفسها لذا فإن بريطانيا قامت بتشجيع إيطاليا لتضع حدا للتوسع الفرنسي المنافس لها في المنطقة ففي يناير (كانون الثاني) عام ١٨٨٥م احتلت إيطاليا بيلول بحجة المحافظة علّي النظام وذلك بعد مقتل الرحالة الإيطالي (جوستان نوبيانكي) في منطقة دنكاليا ، وفي فبراير (شباط) من نفس العام نزلت القوات الإيطالية إلي ميناء مصوع أيضا بدعوي عجز الحكومة المصرية عن تأمين حياة الرعايا الإيطاليين ، وسنة بعد أخري أخذت إيطاليا تستولي على أجزاء من الأرض حتي كان عام ١٨٩٠م حين أصدر الملك أمبرتو الأول ملك إيطاليا مرسوما ملكيا بتأسيس مستعمرة أرتريا وأطلق عليها (أرتريا) إحياء للتسمية الرومانية (ماري أرتريوم) المأخوذة من التسمية القديمة للبحر الأحمر (سنيوس أرتريوس) وهكذا تأسست مستعمرة أرتريا بحدودها الحالية ولم تكن وقت نشأتها خاضعة لا كل ولا جزء منها لأي من ملوك الحبشة ذلك أن أثيوبيا نفسها لم تكن موجودة وموحدة بل كانت في شكل إمارات وممالك مثلها في ذلك مثل أرتريا وبقية الدول الإفريقية ، وقد اعترف الملك (منليك) حاكم شوي الأمهري بالاحتلال الإيطالي لأرتريا مقرا بذلك بالمعاهدة بأنها ليست جزء من أرضه ومنذ عام ١٨٩٠م شهدت أرتريا تطورا سياسيا واجتماعيا

واقتصاديا وثقافيا بوصفها بلداً واحداً ، وشعباً واحداً يخضع لإدارة واحدة هى إيطاليا . وكان لتلك الفترة أكثر الأثر في تكوين الشعب الإرتري وفي وضع أسس البنية الاقتصادية والاجتماعية وباختصار حددت تلك الفترة الملامح الأساسية للشعب الأريتري ، ولعبت دورا مهماً في صياغة المستقبل الإريتري . وبعد إعلان أرتريا مستعمرة عام ١٨٩٠م بدأ الإيطاليون باستثمار الثروات الزراعية والحيوانية والمعدنية كما وضعوا أسس الصناعة الخفيفة للاستفادة من المواد الخام وقد بدأت هجرة واسعة من المزارعين والعمال المهرة والحرفيين والمهندسين الإيطاليين إلي أرتريا بالإضافة إلي أصحاب الأعمال ... ولعل من أهم آثار الاحتلال الإيطالي إنشاء شبكة الطرق الحديثة . وحركة العمران الواسعة التي شهدتها أرتريا . ففي عام ١٩٠٩ تم مد الخط الحديدي من مصوع إلى أسمرا بطول ١٢٢ كم ، وفي عام ١٩٢٢م تم إيصال الخط إلي مدينة كرن بطول ١٠٤ كم أصبح مجموع خطوط السكة الحديد في أرتريا ٣٠٤ كم وقد وجد الإيطاليون في الإرتريين احتياطيا مهما للتجنيد في صفوف الجيش الإيطالي (١٦) .

التقسيم الإداري والنظام القضائي في العهد الإيطالي :

ايطاليا هي أول دولة أوربية تستعمر أرتريا وتعطيها أسمها وهي أول من أوجد الإدارة العصرية والتقسيم الإداري علي شكل محافظات . وقد راعي الطليان عند تقسيمهم الإدارة التقسيم الجغرافي الطبيعي للبلاد فالمناطق الجغرافية الواسعة أصبحت مع تغييرات طفيفة وحدات إدارية عرفت بالمحافظات (كمسارياتي) فالسهل الغربي شكل محافظة (أغوردات) ، والتلال الشمالي مضاف إليه المضيق في الشمال الشرقي علي البحر الأحمر شكل محافظة (كرن) أما السهل الشرقي الساحلي توزعته أربع محافظات :

القسم الشمالي منه ألحق بمحافظة كرن ، وإلي الجنوب منه قامت محافظة مصوع ، وعند خليج زولا شكل الممر الأرضي الضيق جزء من محافظة أكلوقوزاي في الهضبة الوسطي وهو بذلك فصل محافظة مصوع إلي نصفين وقسمت الهضبة إلي ثلاث محافظات هي : حماسين – سراي – أكلو قوزاي .

وقد قسم الإيطاليون كلا من هذه المحافظات إلي عدد من النواحي وقسم الناحية إلي عدد من المقاطعات .. وبذلك يمكن القول إن التقسيم الإيطالي جعل ارتريا سبع محافظات هي : حماسين – اكلوقو زاي – سراي – كرن – أغوردات – مصوع – عصب . الإيطاليون لم ينشئوا نظاما للحكم المحلي ولكنهم أنشأوا مايمكن وصفه بالبلديات في مدنها السبعة الكبري : أسمرا ، كرن ، دقي

محري ، عدي وقري ، عدي قيح ، عصب ، أغوردات وكانت الإدارة المحلية في هذه المناطق تحت رعاية محافظ يعيّنه الحاكم العام ويكون مسئولا أمامه . ولم يتضمن التنظيم أيّ مجلس بلدي والشيء الوحيد الذي كان يميز البلديات من الدوائر الحكومية حقها في جمع الموارد وإدارة ميزانيات مستقلة وكانت تطبق في أرتريا أيام الحكم الإيطالي أربعة قوانين :-

١- قانون الجزاء الإيطالي الذي كان يشمل كافة سكان أرتريا .

٢- القانون المدني الإيطالي الذي يشمل كل القضايا المدنية التي يكون أحد أطرافها إيطاليا .

٣- قانون الأحوال الشخصية عند المسلمين .

٤- وأخيرا قانون العرف الأرتري الذي يشمل القضايا المدنية المتعلقة بالإرتريين (١٧) .

التعليم في عهد الاحتلال الإيطالي :

تعمد الإيطاليون إبقاء الشعب الإرتري أسير الجهل وذلك لتسهل عليهم قيادته فبعد ستين عاما لم يترك الطليان عند خروجهم من ارتريا سوي أربع وعشرين مدرسة ، وكان مستوي التعليم محدودا بصفة محددة فقد أصدر مدير التعليم في أرتريا ١٩٣٨م علي مايذكر (ترفاسكس) في كتابه (أرتريا مستعمرة في مرحلة انتقال) كراسة تضمنت تعليمات إلي مديري المدارس الإيطالية جاء فيها :عند إنهاء عامه الدراسي الرابع ينبغي أن يلم الطالب الإرتري بلغتنا بقدر مايمكنه من التفاهم معنا وإن يلم من الحساب بالقواعد الأربع في حدود تمكنه من معرفة مباديء الحساب ومن التاريخ يجب أن يعرف أولئك الرجال الذين جعلوا إيطاليا عظيمة ويلقي تقرير اللجنة الرباعية حول التعليم في إرتريا في العهد الإيطالي علي حقيقة هذه المؤسسة علي النحو التالي :

أ- تعليم الإيطاليين :

كان في أرتريا في ظل الحكومة الإيطالية منهج شبه عام وذلك لتعليم الإيطاليين في المرحلتين الابتدائية والثانوية فقد كان هناك عشرون مدرسة ابتدائية ، وست مدارس متوسطة ، وواحدة ثانوية ، ومعهد فني للتجارة والدروس الأولية في الهندسة ، ومعهد لإعداد معلمين للمدارس الإيطالية ولم تكن المدارس الإيطالية في ظل الحكم الإيطالي مفتوحة أمام السكان الأصليين فحتي عام ١٩٣٨م لم يكن يقبل في هذه المدارس سوي المولدين (من أب أيطالي وأم إرترية) وممن يعترف آباؤهم ببنوتهم

ب - تعليم الأرتريين :

تدل الإحصائيات الرسمية الإيطالية علي أنه كان يوجد في عام ١٩٣٨- ١٩٣٩م في الجزء الذي يوافق حاليا أرتريا بحدودها الحالية عشرون مدرسة ابتدائية للتلاميذ من السكان الأرتريين

بالإضافة إلي مدارس مهنية ،، ويقال إن أربع مدارس للسكان الأصليين افتتحت قبل الاحتلال البريطاني . وتشير التقارير المتوفرة علي أن ست عشرة مدرسة فقط من هذه المدارس كانت مفتوحة الأبواب في مطلع عام ١٩٤١م .. ويلاحظ أن السكان الأصليين (الأرتريين) يتخطون في دراستهم مرحلة التعليم الإبتدائي ، هذا ما جاء في تقرير اللجنة الرباعية بالنسبة للتعليم في العهد الإيطالي ، وهو يعبر عن حقيقة مرة أن الطليان تعمدوا فرض الجهل والتخلف علي الشعب الأرتري في عصر ازدهر فيه التعليم وليس أدل علي ذلك من قوانين الفصل العنصري التى اتبعتها إيطاليا في مختلف مرافق الحياة حتي وصل السوء بهذه الأنظمة إلي أن قررت أفضلية شرب الماء لبغال الطليان علي الجنود الأرتريين الذين كانوا يموتون من أجل أغراض الطليان الاستعمارية (١٨) .

الاستعمار الإيطالي وأثره علي الشعب الأريتري :

في الفترة الأولي ١٩٨٩م- ١٩٢٠م من حكمها لاريتريا كانت سياسة إيطاليا تتمثل في تنمية الاستيطان الجديد وقد أقامت عدداً من المدن وبعض مشروعات البنية التحتية كالموانيء ونظام الطرق والسكك الحديدية التي تربط المدن وتجتاز كافة الأقاليم المختلفة في البلاد . خلال هذه الفترة كانت التنمية لا تلقي التشجيع لأن الهدف كان يتمثل في جعل المستعمرة معتمدة علي السلع الاستهلاكية والإنتاجية الإيطالية . أما الفترة الثانية ١٩٣٠- ١٩٤١م للسياسة الاستعمارية الإيطالية فقد تأثرت بالمخططات التوسعية في تلك المنطقة وأن البنية التحتية التي كانت قائمة في ذلك الحين تم توسيعها إلي حد كبير ونفذت مشروعات جديدة مرتبطة بالحرب . ومايميز هذه الفترة هو النمو المترهل للصناعات الخفيفة والتحضر السريع للسكان . والسكان الأوربيين الذين كانوا يشكلون ٥٫٠٠٠ نسمة قبل عام ١٩٣٠م ازدادوا إلي ٥٠٫٠٠٠ نسمة في عام ١٩٣٥م ومع حلول عام ١٩٤٠م كان حوالي ٢٠٪ من سكان أرتريا قد أصبحوا من سكان المدن وقد نظر الإيطاليون إلي أرتريا بمناخها المعتدل علي أنها منطقة نموذجية بالنسبة لمخططاتهم الاستيطانية وقد استدعي توطين فائضهم السكاني بالضرورة إدخال تعديلات علي التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية فإن مساحات شاسعة من معظم الأراضي الخصبة الصالحة للزراع تمت مصادرتها تحت مختلف الدعاوي وتم تسليم هذه الأرض ببساطة إلى المستوطنيين الإيطاليين لكي يقيموا عليها زراعة تجارية. وفي السهول أصدرت الحكومة الإيطالية تشريعا للأرض عام ١٩٠٩م تم تعديله فيما بعد عام ١٩٢٦م وبموجبه تم إعلان السهول المنخفضة ، الأراضي التي تقع تحت ارتفاع ٨٠٠٠ متر حوالي ٥٠٪ من البلاد ، أراضي دولة كما أعلنت الأرض التي تقع علي طول مجاري الأنهار ومساحات أخري أكثر

خصوبة باعتبارها أملاك دولة وقد أصبحت الظروف المعيشية للفلاحين الأرتريين أكثر بؤسا من أي وقت مضي وبما أنهم ، أي الفلاحين ، قد جردوا من أراضيهم كانوا مجبرين للتدفق إلي المراكز الاستعمارية للحصول علي مصدر الرزق عن طريق بيع قوة عملهم للرأسمالي الإيطالي ، كما لم تكن في ظل الاستعمار الإيطالي للعمال أي حقوق من أي نوع وقد منع التشريع الإيطالي تشكيل الروابط والنقابات .. وأن التدهور المعيشي جعل الفلاح الإرتري مجبرا علي أحد أمرين أما أن يهاجر إلي المدن أو أن يقوم جيش الاستعمار الإيطالي بتجنيده ليعمل قوة للدفاع في حروب الغزو الإيطالي .

وأيضا لم تكن في عهد الاحتلال الإيطالي خدمات اجتماعية للسكان الأرتريين حيث كانت الخدمات تقتصر علي المستعمرين الإيطاليين ، كما أن التعليم كان مقيدا عن عمد ، والتعليمات السرية التي أعطاها مدير التعليم في أرتريا إلي النظار الإيطاليين عام ١٩٣٨م تعبر عن ذلك بوضوح حيث يقول : مع نهاية العام الرابع ينبغي أن يكون الطالب الأرتري قادرا علي التحدث بلغتنا بطريقة جيدة إلي حد ما ، وينبغي أيضا أن يعرف عمليات الحساب الأربع في حدود المتوسط وبالنسبة للتاريخ ينبغي أن يعرف فقط أسماء أولئك الذين جعلوا إيطاليا عظيمة (١٩) .

الاحتلال البريطاني :

علي أثر تمكن قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية من إنزال الهزيمة نهائيا بالقوات الإيطالية في إفريقيا (الصومال – ليبيا – أريتريا – اثيوبيا) عام ١٩٤١م قامت إدارة عسكرية علي أريتريا من قبل سلطات الاحتلال البريطاني ، وقد شهدت أريتريا خلال فترة الانتداب البريطاني ركودا اقتصاديا في الحياة عامة حيث قامت سلطات الاحتلال بنقل بعض المنشآت الاقتصادية إلي خارج اريتريا وجمدت المشروعات الإنمائية التي كانت تحت التنفيذ مما ترتب عليه أضعاف المركز المالي والاقتصادي لأرتريا وإظهارها بمظهرالقطر الفقير العاجز استمراراً وكانت بريطانيا تعلم جيدا أن وجودها المباشر في أريتريا لن يطول وذلك لتوجه الشعب الأرتري نحو الاستقلال وبروز قوة دولية ترفض استمرار الوجود البريطاني في المنطقة غير أن تلك العوامل لم تحل دون جهود سلطات الاحتلال البريطاني لخدمة قوي الاستعمار الحديث ومصالحها الحيوية في المنطقة ، و أولها مخططاتها التآمرية لتمزيق الوحدة الوطنية للشعب الاريتري وعرقلت بذلك استقلاله التام (٢٠) .

التقسيم الإداري والنظام القضائي في عهد الاحتلال البريطاني :

عند احتلال القوات البريطانية لاريتريا باسم الحلفاء عام ١٩٤١م أجرت الإدارة البريطانية

بعض التعديلات الإدارية فأول إجراء قامت به أنها ألغت نظام المناطق وجعلت المحافظات خمساً بدلا عن سبع لتوفير النفقات وذلك بعد أن دمجت محافظة عصب إلي مصوع تحت إسم محافظة البحر الأحمر ودمجت كرن إلي أغوردات تحت اسم محافظة المنطقة الغربية . وكان هدف الإنجليز من دمج محافظة كرن وأغوردات ، هو إلحاق المنطقة الغربية بالسودان ودمج الشاطيء الأرتري بمينائية عصب ومصوع مع الهضبة إلي اثيوبيا لتحقيق مصالح استراتيجيتها في المنطقة . وكانت المحافظات في عهد الإنجليز كالآتي :

محافظة حماسين - محافظة سراي - محافظة أكلوقوزاي - محافظة البحر الأحمر - محافظة المنطقة الغربية . كما ألغي الإنجليز نظام البلديات بحجة عجزها المالي ماعدا بلديتي (أسمرا ومصوع) وبالنسبة للقضاء فإن سلطات الاحتلال البريطاني أنشأت المحكمة العسكرية الدائمة ، ثم تغير اسمها إلي المحكمة البريطانية سنة ١٩٤٩م وتشمل صلاحيتها كافة القضايا الجزئية الواقعة ضمن القانون البريطاني أو الإيطالي علي السواء .. أيضا أنشأت الإدارة البريطانية محاكم محلية ضمت أعضاء من الوجهاء والزعماء الأرتيريين مهمتها النظر في القضايا المدنية التي كانت تقع تحت صلاحيات المحافظة .. وعلي كل حال وكما يقول (فاسكس) فإن التعديلات التي أدخلها الإنجليز لم تكن جذرية بأي شكل وظل شكل الإدارة الإيطالية باستثناء قوانين الفصل العنصري ساريا .

التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي :

أ- احتفظ في ظل الاحتلال البريطاني بالنظام الذي كان سائدا في السابق علي المدارس الإيطالية بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات وأغلقت مثلا بسبب تناقص عدد السكان الإيطاليين مدرستان متوسطتان ومدرسة ابتدائية ، وافتتح بالمقابل مدرستان مهنيتان جديدتان للإيطاليين وتقرر فور الاحتلال البريطاني فتح أبواب المدارس الإيطالية أمام التلاميذ المولدين ممن لم يعترف بهم . وفي مطلع ١٩٤٧م وإثر تعديل التشريع الإيطالي أصبح القبول يشمل السكان الأرتريين كذلك .

ب- استبدلت الإدارة العسكرية البريطانية المنهج الذي كان مطبقا علي مدارس الأرتريين بمنهج يقضي بأن يتم التعليم بلغات البلاد الأصلية علي وجه الحصر العربية والتجرنية علي حسب رغبة السكان ، ولم يستثن من هذا النظام الجديد سوي المدارس المتوسطة التي كانت اللغتان العربية والتجرنية تدرس بهما علي أنها لغة فقط مع تدريس المواد الأخري بالإنجليزية .. ويبدو أن عددا من المدارس شيد حسب تصريح الإدارة البريطانية بأموال جمعت عن طريق التبرعات الطوعية (٢١) .

إلا أنه يلاحظ أن السلبيات قد طغت علي الإيجابيات خلال تلك الفترة من سيطرة بريطانيا

ويمكننا أن نلخصها في الآتي :
لم تكن الإدارة البريطانية جادة في اهتمامها بالتعليم ويبدو ذلك جليا في عدم وضعها برنامجاً تعليمياً مدروساً وكانت السمة السائدة هي الارتجال والاجتهاد الفردي لا مناهج - لا معلمين - لا استعداد لتأهيل القوي البشرية التي يمكن أن يناط بها مهمة القيام بعملية التعليم أو التدريس بشكل مخطط ومدروس ، وكان البديل الاستغناء عن كل ذلك بما تيسر من كتب تستجلب اعتباطا ومعلمين من شتي المستويات ومن مختلف المشارب ولكن الأكثر من ذلك أن المستعمر البريطاني قد زرع بذور الفرقة والتمزق بين الشعب الإرتري (٢٢) .

الاستعمار البريطاني وأثره علي الشعب الارتري من الناحية الاقتصادية

خلال المناقشات حول مصير ارتريا قدم البريطانيون مخططهم لتقسيم أرتريا وكانت حجتهم لتأكيد هذا المشروع هي عدم قابلية أرتريا المستقلة للحياة من الناحية الاقتصادية ولكي يبرهنوا علي صواب حجتهم شرعوا في تدمير الاقتصاد الارتري حيث قاموا بعملية تفكيك عدد كبير من المصانع كما تم تفكيك بعض المعدات الصناعية ومعدات البنية التحتية إلي مستعمرات بريطانية أخري .

وخلال فترة مبكرة للاستعمار البريطاني ازداد نزوح السكان الريفيين نحو المراكز الحضرية وأصبح الوضع المعيشي سيئا بسبب توقف بعض المصانع عن الإنتاج ونزع الأراضي الزراعية من الفلاحين . وأصبح الشعب الأرتري يواجه البطالة في المدن والريف علي نطاق واسع وأن السكان الأرتريين الذين تحولوا إلي سكان مدن أصبحوا ليس في مقدورهم أن يعودوا إلي الريف وهكذا أصبحت قطاعات من الشعب الأرتري في مواجهة الموت جوعا . وفي خط مواز لبؤس الحياة في المدن كان يجري تدهور كبير في ظروف المعيشة في الريف الإرتري (٢٣) .

والجدير بالذكر هنا أن أعداداً كبيرة من قطاعات الشعب الإرتري من الشباب والشيوخ أجبرت علي القتال في صفوف الجيش الإيطالي في تلك الحرب التي لم تكن لهم فيها ناقة ولا جمل ، وبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية عاد كل من نجا من الموت ومن بينهم الجرحي والمعاقين والمرضي وكبار السن، ليواجهوا الموت مرة أخري بسبب الظروف المعيشية .

الاستعمار الأثيوبي :

وبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية ١٩٤١م آلت أرتريا ضمن بعض الدول التي كانت تحتلها إيطاليا وهي ليبيا والصومال إلي المستعمر البريطاني وقد شهدت فترة الأربعينيات تلك عرض

قضايا هذه الدول للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قررت الأمم المتحدة إعطاء كلاً من الصومال وليبيا استقلالهما فيما بعد وربطت ارتريا باثيوبيا في اتحاد فدرالي عام ١٩٥٠م ومنذ ذلك التاريخ بدأت قصة احتلال أثيوبيا لأرتريا ، وفي يوم ١٩٥١/٢/٩م وصل إلي أرتريا السنيور (إدوار إنزي ماتنزو) والذي أوفدته الجمعية العامة للأمم المتحدة مندوبا عنها في إرتريا وهو بوليفي الجنسية وأوكلت له مهمة صياغة دستور لأرتريا وقد جرت انتخابات عامة في أرتريا تم بموجبها تكوين البرلمان الإرتري بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٨م وفي ١٩٥٢/٩/١٥م سلمت الإدارة البريطانية السلطة رسميا إلي الحكومة الإرترية ورفع العلم الإرتري الذي صممه البرلمان الإرتري وبموجب القرار الفدرالي الصادر عن الأمم المتحدة والدستور الإرتري المقر من البرلمان أصبح لإرتريا سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وقوات أمنها الداخلي .

وفي ١٩٥٢/١٢/١٢م القي مندوب الأمم المتحدة تقريره النهائي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلن فيه انتهاء مهمته في تطبيق الاتحاد الفيدرالي بين أرتريا وأثيوبيا .

الانتهاكات الاثيوبية للقرار الفدرالي :

١- تم تعيين ممثل للأمبراطور هيلاسلاسي في أرتريا يتمتع بصلاحيات مطلقة تفوق صلاحيات السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية للحكومة الإرترية وهذا الأمر لم يكن واردا في القرار الفدرالي أو الدستور الإرتري .

٢- التنسيق الخاطيء للفدرالية بين أرتريا واثيوبيا حيث أن اثيوبيا أخذت مكان قوات الاحتلال البريطاني بعد جلائها من إرتريا فاستولت علي المرافق العامة الحيوية من الموانيء والمطارات والجمارك والمواصلات بأنواعها والممتلكات الموروثة من العهد الإيطالي والبريطاني .

٣- تعطيل الدستور الإرتري ومنع كل أنواع الحريات وإلغاء وحظر الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وتعطيل كل وسائل التعبير وفي مقدمتها الصحافة .

٤- إنزال العلم الإرتري والإكتفاء بالعلم الأثيوبي .

٥- تغيير شارات وأختام الحكومة الأرترية واستبدالها بالإدارة الإرترية تمهيدا لضم أرتريا في مرحلة لاحقة .

٦- منع تدريس اللغتين العربية والتجرنية وهما لغتان رسميتان لأرتريا بموجب الدستور الأرتري في الخمسينيات وفرض اللغة الأمهرية.

٧- ممارسة التخريب الاقتصادي حيث فرضت الحكومة الأثيوبية على الكثير من الشركات

والمؤسسات الأجنبية وأصحاب المصانع الأجانب ترك أرتريا والانتقال إلي أثيوبيا وبالعدم عليهم مغادرة البلاد نهائيا الأمر الذي أدي إلي انتشار البطالة وتشريد الآلاف من العمال والموظفين الأرتريين .

٨- بجانب الاحتلال الأثيوبي ووجود القواعد العسكرية الأمريكية ظهر علي المسرح الإسرائيليون علي شكل شركات تجارية ؟؟ ومصانئد أسماك شركة (إنكودا) لشراء الماشية وتصدير اللحوم إلى إسرائيل بالإضافة إلي شبكات التجسس الإسرائيلية ضد الدول العربية التي أقامتها بمركزها في أسمرا .. وتطور النشاط الإسرائيلي ليعمل الخبراء الإسرائيليون مدربين عسكريين للجيش الأثيوبي وتعقب النشاط الوطني الأرتري بواسطة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) وإقامة قوات قمع خاصة عرفت (بالكماندوز) يقوم بتدريبها وتسليحها وتوجيهها الإسرائيليون .

٩- وأخيراً وبعد أن تكاملت الحلقات قامت اثيوبيا في ١٩٦٢/١١/١٤م باحتلال أرتريا عسكريا فحلت الحكومة الأرترية والبرلمان الأرتري ثم أعلنت للعالم أن أرتريا عادت إلي (أمها) أثيوبيا بمحض إرادتها وأصبحت الولاية الرابعةعشر من الولايات الأثيوبية (٢٤) .

أرتريا تحت الإحتلال الأثيوبي من عام ١٩٦٢ - ١٩٩١م :

بعد إلغاء الإتحاد الفدرالي رسميا في ١٩٦٢/١١/١٤م وبعد أن تأكدت وحدة السوق بين البلدين وضعت الحرب الاقتصادية أوزارها فالغيت الضرائب الفيدرالية وذلك بعد أن أدت مهمتها بالنجاح في تحطيم الاقتصاد الأرتري وضمان تفوق الاقتصاد الأثيوبي عليه ومع انطلاقة شرارة الكفاح المسلح ، إنطلقت قوات الاحتلال الأثيوبي في تكثيف عمليات القمع والإرهاب ، واتسعت دائرة نشاط رجال الأمن والشرطة لتشمل صلاحيات قضائية علي حساب المحاكم الأرترية التي سحقت نهائيا ... وبعد أن دمجت أرتريا إلي أثيوبيا قسرا أصبحت فرق الأمن تمارس صلاحيات فوق العادة في اعتقال المواطنين بالظن ولمجرد الشبهة لمدد طويلة تصل إلي أعوام بعيداعن رقابة القضاء (الاثيوبي طبعا) الذي اهتم فقط بقضايا الإعدامات ، وقد شهدت أرتريا في هذه الفترة المشانق تنصب في شوارع المدن ويعلق عليها المواطنون الأحرار بتهمة انتمائهم إلي الثورة المسلحة (٢٥) .

وإثر تصاعد الكفاح المسلح في أرتريا واتساع نطاق تحركات الثوار وفشل الحكومة الأثيوبية في قمع الثورة ومحاصرتها استعانت أثيوبيا بمجموعة من خبراء وكالة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية للبحث في خطة تنهي (التمرد) في أرتريا وقد أجري هؤلاء الخبراء لقاءات واجتماعات عديدة مع الضباط الأثيوبيين وتوصلوا إلي الآتي :

أن القضاء علي الدعم والحماية التي توفرها الجماهير للثوار كفيل بالقضاء علي الثورة لذلك فضلوا اللجوء إلي سياسة الأرض المحروقة ، وبالفعل بدأت إثيوبيا في إعداد خطة واسعة لإحراق وتدمير الريف الأرتري والمدن التي يشك في تردد الثوار عليها ، ففي شهر (شباط) ١٩٦٧م قام الجيش الأثيوبي بتنفيذ خطة الأرض المحروقة فزحف بقوات هائلة يعززها الطيران علي المديرية الغربية في الريف الأرتري ، واستمر التعاون بين المشاة والطيران في القصف والقتل والحرق فكانت القوات الأثيوبية تحرق المحاصيل وتقتل المواشي وتبيد المواطنين بالجملة دون تميز بين الأطفال والنساء والشيوخ والشباب ، وكانت الحصيلة الأولي تدمير ٦٩ قرية بلغ عدد القتلي من المواطنين ٤٥٢ شخصا .

وتمت إبادة ٦٠,٠٠٠ رأس من الأبقار والإبل وبدأت الكتل البشرية تلجأ إلي الجبال والغابات ولكن لم تتركهم القوات الأثيوبية إذ ظلت تلاحقهم إلي الحدود السودانية حيث عبروا إلي السودان ، وفي ٨ مارس ١٩٦٧م أذاع راديو لندن الخبر التالي (أدلي وزير داخلية السودان السيد/ عبدالله عبدالرحمن نقد الله بتصريح جاء فيه أن ٣٠,٠٠٠ لاجيء من أرتريا قد وصلوا إلي مديرية كسلا بشرق السودان وأن الحكومة السودانية قدمت لهم المساعدات الأولية اللازمة وفي (حزيران / يونيو) ١٩٦٧م صرح وزير خارجية أثيوبيا في مؤتمر صحفي بأن التمرد في أرتريا علي وشك النهاية وبعد هذا التصريح مباشرة تحولت القوات الأثيوبية إلى محافظة البحر الأحمر وواصلت أرضا وجوا عمليات الحرق والقتل الجماعي للبشر والمحاصيل الزراعية والمواشيء فأحرقت ٧ قري وقتلت ٨٦ مواطنا وحصدت بالرصاص ٦,٠٠٠ رأس من الماشية وأصبحت ٦٠٠ أسرة بلا مأوي في الجبال والغابات (٢٦) ..

وفي (عونه) إحدي قري محافظة (كرن) حاصرت القوات الأثيوبية القرية وقتلت جميع سكانها البالغ ٦٣٤ فردا بما فيهم النساء والأطفال ، وفي قرية (بسكديرا) في محافظة كرن قتل ١٣٧ مواطنا وذلك بعد أن جمعتهم القوات الأثيوبية في أحد المساجد بالقرية ، وفي مدينة أم حجر عام ١٩٧٤م في عهد منجستو قتلت القوات الأثيوبية ١٧٠ مواطنا وخلال شهر من فبراير عام ١٩٧٥م قام الجيش الأثيوبي بحملة إبادة حول القري الواقعة حول العاصمة أسمرا راح ضحيتها ٣,٠٠٠ مواطن أرتري وفي مارس آذار ١٩٧٥م قتل ٢٧٢ مواطناً في مدينة أغردات وبعد أيام دمرت قرية بالقرب من مصوع وقتل فيها ٢٣٥ مواطنا ، تلك (مجرد عينات) من السجل الأثيوبي في أرتريا (٢٧) .

عهد منجستو والمسيرات الحمراء:

في ١٢سبتمبر(أيلول) ١٩٧٤م أعلن المجلس العسكري الإطاحة بالأمبراطور هيلاسيلاسي وتعيين الجنرال أمان عندوم رئيساً للدولة وفي تشرين الثاني نوفمبر١٩٧٤م أعلن لأول مرة عن اسم (منجستو هيلاماريام) رئيسا للجنة التنسيق ونائبا لأمان عندوم في رئاسة المجلس العسكري الإداري المؤقت وكان صغار الضباط قداتخذوا أمان عندوم مجرد واجهة ولم يكونوا يثقون به لأنه كان ضد فرض الحل العسكري في أرتريا ولقي عندوم مع تسعة وخمسين من كبار الضباط مصرعهم في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٤م وخلفه على السلطة تفري بانتي من أمهرا كوجام .. لم يكن مصير الرئيس الجديد تفري بانتي باحسن من أمان عندوم الذي لقى مصرعه أيضا في إطار حركة تصفيات استهدفت كسر شوكة المؤسسة العسكرية القديمة التي كان يمثلها كبار الضباط مما أتاح للرئيس منجستو هيلا ماريام الصعود لكرسي الرئاسة .،، استهل منجستو حكمه بدورة جديدة من القمع عرف باسم الإرهاب الأحمر (٢٨) .

ومنذ عام ١٩٧٣م فقد الجش الأثيوبي أهم المواقع الإستراتيجية المحيطة بالمدن الرئيسية لأرتريا وقد فشل في كافة المحاولات التي قام بها لاستعادتها (٢٩) . ومع إصرار نظام الدرق علي أعادة بناء قواته العسكرية المنهارة وإعدادها من جديد لاستخدامها في أرتريا فقد انتقل زمام المبادرة العسكرية كليا إلي جيش التحرير الأرتري الذي انتقل إلي الهجوم الواسع ، ومع مطلع عام ١٩٧٧م تمكنت الثورة الأرترية من تحرير كل المدن الأرترية ماعدا (أسمرا) ومصوع وعصب (٣٠) .

ويبدو أن الثوار خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٧٦م أخذوا زمام المبادرة بأيديهم الأمرالذي أضطر الحكومة الأثيوبية إلي إعلان حالة الطواريء في أرتريا كلها ومما دفعها إلى اتخاذ هذا الإجراء ماذكرته في بيانها من أن الثوار قد اقتحموا سجن (أسمرا) وقد ارتدوا بزات عسكرية للتمويه علي حراسة السجن واطلقوا سراح نحو (١٠٠٠) ألف معتقل سياسي ، وبحلول عام ١٩٧٧م كانت الدلائل تشير إلي أن كفة الميزان الحربي قد مالت لصالح الثورة الأرترية ووضح هذا الأمر بجلاء نظرا لتوالي انتصارات الثوار إذ كانت قد سقطت بأيديهم معظم المدن الأريترية وآخر ما حرره الثوار من المدن مدينة(تسيني) وأغوردات و (كرن) أما المدينة الأخيرة فتعتبر من غير شك أعظم وأهم مكسب حققه الثوار في الحرب فالجبال المحيطة بها تعتبر من أمنع الحصون الدفاعية لكن عام ١٩٧٨م جاء مخيبا للآمال حقا فقد شهد أكبر وأفدح انتكاسة في سجل الثوار الحربي ، ففي هذا العام خسرت الثورة ماضحت من أجله سنين طويلة فقد عاد الجيش الأثيوبي إلي احتلال هذه المدن

من جديد واحدة بعد الأخري وسقط الحصن العظيم (مدينة كرن) بأيدي الأحباش مجددا (٣١) .
وخلال سبعة عشر عاما من عمر الثورة الأرترية لم يكن حلم الاستقلال قريب المنال بمثل ما كان في نهاية ١٩٧٧م وبداية عام ١٩٧٨م لكن الهجوم الأثيوبي المضاد الذي ركزت فيه (أديس أبابا) كل قواتها العسكرية بعد أن فرغت من حرب الأوجادين في الصومال بدد هذا الحلم ولو مؤقتا علي الأقل (٣٢) .

محاولات الحل السلمي للصراع الأرتري الأثيوبي :

حكام أثيوبيا الجدد عجزوا عن فهم حقيقة الصراع الأرتري الأثيوبي واعتقدوا أن بإمكانهم تحقيق ماعجز هيلاسيلاسي عن تحقيقه ، وهكذا شهدت سنوات مابعد ١٩٧٤م تصعيدا خطيرا للحرب وتفجرت الصراعات القومية داخل أثيوبيا وعجز النظام عن التقدم خطوة واحدة لأعلي طريق السلم ولا باتجاه حسم الموقف عسكريا بل حدث العكس وسجلت الثورة الأرترية انتصارات حاسمة وتقدمة قوي المعارضة الأثيوبية حتي اقتربت من العاصمة وأمام هذا التدهور العسكري والاقتصادي وبسبب ضغوط الأصدقاء بادر النظام الاثيوبي بإعلان برنامج السلام الذي لايخرج عن مضمون النقاط التسع التي كان قد أعلنها عقب سقوط هيلاسلاسي ويمكن أن نقسم المفاوضات بين الأرتريين والأثيوبيين إلي نوعين :

- مفاوضات عن طريق الأصدقاء وبمشاركتهم
- مفاوضات مباشرة

فبالنسبة للنوع الأول من المفاوضات فهي علي مرحلتين :

أ- مرحلة ١٩٧٧- ١٩٧٩م وهي تمثل مرحلة الانهيار العسكري الأثيوبي وتقدم الثورة الأرترية وفي هذا الاتجاه نذكر محاولات السودان والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية والمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيي وإذا لاحظنا خارطة الدول الوسيطة في تلك المرحلة فإن معظمها كان منحازا للنظام الأثيوبي ربما باستثناء السودان والجزائر وفي كل تلك المحاولات لم يتم لقاء مباشر إلا في حال الوساطة الألمانية لأن المحاولات الأخري كانت غير مباشرة وقد فشلت جميع تلك المحاولات وذلك لأن الجانب الأثيوبي لم يقتنع بها أصلا واضطر للتظاهر بالموافقة حتي لايخسر أصدقاءه وقد كان يعد العدة لشن حملة عسكرية جديدة ولم تكن خافية علي الوسطاء وهذا ماحدث فعلا في نهاية ١٩٧٨م .

ب- مرحلة ١٩٨٨- ١٩٩٠م وهذه المرحلة أيضا تتسم بتراجع عسكري وانهيار اقتصادي داخل

أثيوبيا وتحفظ معظم أصدقاء النظام الأثيوبي علي نهجه في معالجة القضية الأرترية وقد بدأت هذه المرحلة بوساطة سودانية أدت إلي جمع الطرفين في الخرطوم في أبريل ١٩٨٩م ولكن توقفت المحادثات بسبب رفض الجانب الأثيوبي لمشاركة مراقبين دوليين ومن بينهم الأمم المتحدة ، ثم تلتها محاولة أخري وهذه المرة بوساطة للولايات المتحدة الأمريكية كان واجهتها الرئيس الأمـريكي الأسبق (جيمي كارتر) حيث تم لقاء في (اتلانتا) بالولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٨٩/٩/٧م ولكنها أيضا لم تحقق شيئا أكثر مما تحقق في محاثات الخرطوم تبعتها جولة أخري في نيروبي بكينيا في ٢٠-١٩٨٩/١١/٢٨م ولكنها أيضا فشلت بسبب نفس المشكلة وهي رفض الجانب الأثيوبي لمشاركة الأمم المتحدة في المفاوضات ، ثم جاءت الوساطة اليمنية وتم لقاء في صنعاء في أبريل ١٩٩٠م وصدر بيان مشترك يحدد نقاط الاختلاف ونقاط الإتفاق وبهذا المعني فإن ذلك يعد خطوة عن طريق الفهم الصحيح لمعالجة الصراع وأخيرا وافق النظام الأثيوبي علي مشاركة الأمم المتحدة وتحدد موعد جديد للمحادثات في (صنعاء) عاصمة الجمهورية اليمنية .

ثانيا : اللقاءات المباشرة بين الجانب الأرتري والأثيوبي كثيرة ومتعددة وجميعها كانت سرية تمت في عدة مدن أوربية وقد فشلت جميعها ولكن إذا كانت هنالك من ملاحظات في هذا الجانب فهي أن المحادثات من هذا النوع من المفاوضات كانت أكثر صراحة ولم تكن هناك مناورات كما هو متبع في محادثات الوسطاء (٣٣) .

الهجوم الأثيوبي المضاد بمساعدة القوي الخارجية(كوبا ، الاتحاد السوفيتي)

في الأسبوع الأول من أبريل ١٩٧٨م قام منجستو بزيارة سرية لموسكو ناقش خلالها الوضع في القرن الإفريقي علي ضوء الانتصارات التي تحققت في الأوجادين والاستعداد لدفع جيشه إلي أرتريا وفي ٧ أبريل ١٩٧٨م أعلن متحدث رسمي باسم الخارجية الأمريكية أن كوبا تواصل تدعيم وجودها العسكري المباشر في أرتريا وأن جنودها يشاركون بشكل مباشر في القتال الدائر ضد ثوار أرتريا وفي نفس اليوم قالت الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا إن أثيوبيا بدأت الإعداد لهجوم شامل لاستعادة سيطرتها علي البلاد عن طريق دفع جيشها خلال محاور هي :

١- محور هجوم يتجه مباشرة إلي أسمرا لفك الحصار الطويل المفروض حولها .

٢- محور يتم من خلال إنزال بحري كثيف لفك الحصار عن ميناء مصوع ، وفي ٢١ ابريل قام منجستو بزيارة العاصمة الكوبية (هافانا) ليبحث مع (فيدل كاسترو) المشكلة الأرترية وفي مايو ١٩٧٨م حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من أن أي تورط عسكري كوبي أو أي قوات أجنبية أخري

مشيرة إلي السوفيت في الهجوم الشامل الذي بدأته القوات الأثيوبية علي أرتريا ينذر بعواقب وخيمة ذات خطورة بالغة تفقد القارة الإفريقية استقرارها ، وفي نهاية يونيو من نفس العام أعلنت جبهة التحرير الأرترية أن أثيوبيا بدأت فعلا هجومها الشامل وأن قواتها نجحت في اختراق خطوط دفاعات الثوار الأرتريين الأمامية في المنطقة المحيطة باسمرا، بينما تتقدم قوات أثيوبية أخري جنوبا في المناطق الساحلية المحيطة بميناء عصب في حركة (كماشة) لمحاصر الثوار (٣٤) .

وهكذا بدأت أثيوبيا هجومها الشامل برا وبحرا وجوا علي أرتريا وتمكنت عبر هجومها المعاكس أو المضاد في أواخر ١٩٧٨م وبداية ١٩٧٩م من إعادة احتلال المدن المحررة وفك الحصار عن التي كانت محاصرة أسمرا - مصوع- عصب - ولم تقف القوات الأثيوبية عند هذا الحد بل بدأت هجوما آخر لمطاردة الثوار والسيطرة علي الريف الأرتري فكان هجومها الثاني بعد استعادة احتلال المدن التي كانت محررة وكان ينطلق هجومها الثاني بعد استعادة المدن من المحاور الآتية :-

١- المحور الشرقي : مصوع - قندع ، وكان الجيش الأثيوبي عبر هذا المحور يزحف نحو مدينة نقفة الاستراتيجية في شمال أرتريا .

٢- المحور الأوسط : كان ينطلق من مدينة (كرن) عبر مناطق عنسا ، وحلحل ، وجبال الماريا .

٣- المحور الغربي : كان ينطلق من المدن الآتية المنطقة الغربية ، أغردات ، بارنتو ، تسني بالقرب من الحدود السودانية باتجاه كسلا وكانت مهمة هذا المحور علي مايبدو تطويق الثورة من الخلف وقطع الإمدادات عنها وذلك بالاستيلاء والسيطرة علي امتداد الحدود الأرترية مع السودان من الغرب حتى الشمال ويتضح من هذه المحاور أنها كانت تزحف كلها نحو الشمال لخنق الثورة الأرترية وتصفيتها في الجبال وإخراج ماتبقي منها من أرتريا عبر الحدود السودانية باتجاه بورتسودان وقد أدركت الثورة الأرترية خطورة هذا المحور الغربي الذي كان يسعي لقطع صلة الثورة بخلفيتها فعملت على سد المحورين الشرقي والأوسط وركزت عملياتها في المحور الغربي مما مكنها من تصفيته ودحره ومن ثم تحرير المدن (أغردات) بارنتو في ١٩٨٤م مما جعل الثورة تتفرغ للمحورين الشرقي والأوسط وسدهما من خنادق ثابتة لعدة سنوات خلالها كان الجيش الأثيوبي يبادر بالهجوم في حين كانت الثورة في حالة دفاع ولكن بحلول عام ١٩٨٨م تغير الميزان الحربي لصالح الثورة الأرترية فقد قامت الثورة الأرترية بهجوم مباغت وسريع انكشف على إثره الجيش الأثيوبي ووضعت أعداد كبيرة منه خلال أيام قلائل خارج مسرح العمليات كما تمكنت الثورة في ذلك الهجوم من أسر اثنين من الخبراء العسكريين السوفييت كانا يعملان ضمن خبراء آخرين في الإشراف على العمليات القتالية

للجيش الأثيوبي ضد الثورة الأرترية وفي عام ١٩٩٠م تمكنت الثورة من تحرير ميناء مصوع وبتحرير هذا الميناء أصبح الجيش الأثيوبي معزولا تماما لاتصل إليه الامدادات إلا عن طريق الجو وحتي هذه الوسيلة أصبحت مهددة من قبل المضادات الأرضية للثورة الأرترية وفى ٢٤ مايو ١٩٩١م دخلت الثورة الأرترية العاصمة أسمرا واضعة بذلك نهاية لحرب الثلاثين عاما ومحررة أرتريا من الاحتلال الأثيوبي وصارت أرتريا بعد التحرير على ماهي عليه الآن من صرا ع داخلي .

الفصل الثاني : إرتريا والأمم المتحدة

المبحث الأول
القضية الأرترية بين عجز الأمم والأطماع الاستعمارية

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية في أرتريا علي أيدي القوات البريطانية الزاحفة من السودان ، ورفع العلم البريطاني في عام ١٩٤١م علي قصر الحاكم العام في أسمرا أصبحت أرتريا خاضعة للإدارة البريطانية لتديرها بالنيابة عن الحلفاء وفي عام ١٩٤٥م شهدت المستعمرات الإيطالية في إفريقيا تطورا مهماً تمثل في اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع الكبري لبحث إعداد صيغة لمعاهدة صلح مع إيطاليا حيث تم توقيع الصلح في ١٩٤٧م وبموجب اتفاقية الصلح هذه تنازلت إيطاليا عن مستعمراتها السابقة في إفريقيا كما نصت هذه الاتفاقية علي تصفية المستعمرات الإيطالية في كل من ليبيا والصومال وأرتريا وفيما يلي : نص المادة (٢٣) المتعلقة بالمستعمرات الإيطالية في إفريقيا في معاهدة الصلح :

١- تتنازل إيطاليا عن كافة ممتلكاتها الإقليمية في إفريقيا - أرتريا - الصومال - ليبيا .

٢- تستمر إدارة هذه المستعمرات علي نحو ما هي عليه ريثما يصدرالقرار النهائي بشأن مستقبلها .

٣- تقرر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا بصورة مشتركة مصير هذه المستعمرات خلال عام واحد بداية من تاريخ إنفاذ هذه المعاهدة بالشكل الذي جاء عليه القرار المشترك الصادر عن هذه الحكومات في ١٠ فبراير ١٩٤٧م ورد كملحق بهذه المعاهدة وهو الملحق رقم ١١ لمعاهدة الصلح وهذا نصه :

١- توافق حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا علي البحث في مصير المستعمرات الإيطالية في إفريقيا بصورة مشتركة خلال سنة واحدة اعتبارا من تاريخ نفاذ معاهدة الصلح مع إيطاليا وذلك بموجب المادة (٢٣) من المعاهدة والتي أعلنت إيطاليا تنازلها عنها .

٢- تأخذ الدول الأربع بنظر الاعتبار عند البت في مصير هذه المستعمرات وتثبت حدودها ، رغبات ورفاهية سكانها وفي ضوء مصلحة السلم والأمن وفي نفس الوقت الاستماع إلي آراء الدول الأخري بقدر مايتعلق الأمر بها .

٣- أما إذا لم تتوصل الدول الأربع إلي اتفاق بشأن أي من هذه المستعمرات خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذ معاهدة الصلح مع إيطاليا فتحال القضية برمتها إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار القرارات اللازمة بشأنها وتتعهد الدول الأربع بقبول هذه القرارات وتتخذ بدورها مايلزم لوضعها موضع التنفيذ .

٤- يستمر نواب وزراء الخارجية في النظر في قضية المستعمرات الإيطالية علي أساس أن يقدموا مقترحاتهم بهذا الشأن لمجلس وزراء الخارجية ولهم كذلك أي النواب ووزراء الخارجية صلاحية تعيين لجنة لتقصي الحقائق وجمع المعلومات عن المستعمرات الإيطالية السابقة وعرضها علي نواب وزراء الخارجية بغية وقوفهم وتعرفهم علي آراء واتجاهات السكان الوطنيين (١) .

وهكذا وفقا لمعاهدة الصلح مع إيطاليا كلفت الدول الأربع الكبري وزراء خارجيتها لبحث قضية المستعمرات الإيطالية فعقد وزراء خارجية هذه الدول ثلاثة اجتماعات لبحث هذه القضية وقد ظهر خلال المناقشات التي دارت بينهم بخصوص قضية المستعمرات مدي الأطماع والمصالح التي يسعي كل واحد منهم لتحقيقها وذلك علي حساب تلك الشعوب المنكوبة وقد أدت هذه الأطماع والمصالح إلي نشوب خلاف بين وزراء خارجية الدول الأربع الكبري في كيفية تقرير مصير هذه المستعمرات وبعد أن فشلوا في إيجاد صيغة موحدة في إطار وزراء الخارجية لحل هذه القضية قرروا تكوين لجنة رباعية لتقصي الحقائق وجمع المعلومات عن المستعمرات . وقامت اللجنة بزيارة كلا من ليبيا وارتريا والصومال ولكن تأثر أفراد اللجنة أو البعثة برؤية الدول التي ينتمون إليها وبالتالي أعد كل واحد منهم تقريرا يخدم مصالح دولته ويوافق رؤيتها لحل هذه القضية مما أدي إلي فشل اللجنة كما فشل وزراء خارجية الدول الأربع الكبري في إيجاد صيغة موحدة لحلها .

ووفقا للتصريح الصادر من الدول الأربع الكبري في الملحق رقم ١١ بمعاهدة الصلح مع إيطاليا الذي يقول إذا فشلت الدول الأربع الكبري في إيجاد حل قضية المستعمرات لمدة سنة واحدة تحال القضية إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة ووفقا لهذا الملحق أحيلت القضية الأرترية إلي الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م .

الاجتماعات بشأن المستعمرات الايطالية في إفريقيا :

اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع الكبري لأول مرة بالعاصمة البريطانية لندن في ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٥م وكان موضوع المستعمرات الإيطالية لا يشكل سوي جزء من الهدف الذي اجتمعوا من أجله

ألا وهو إعداد صيغة لمعاهدة الصلح مع إيطاليا وكان وزير الخارجية الأمريكي أول من افتتح المناقشة حول المستعمرات وتقدم بمشروع فيما يلي نصه :—

١- توضع كل من هذه المستعمرات الثلاث تحت الوصاية الدولية وتشرف علي إدارتها خلال فترة الوصاية دولة محايدة تعينها مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة وتكون مسؤولة أمامه علي أن تفوض صلاحيات إجرائية كاملة لممارسة مسؤوليتها وعلي أن لاتكون إحدي الدول الأربع الكبري الممثلة في هذا الاجتماع .

٢- تؤلف لجنة من كل المستعمرات قوامها سبعة أعضاء خمسة منهم يمثلون كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وعضوان يمثلان سكان المستعمرة مهمتها مساعدة الحكومة الموكل إليها الإشراف علي إدارة المستعمرة .

٣- تمنح كل من ليبيا وأرتريا الاستقلال بعد مرور عشر سنوات بينما تستمر ممارسة الوصاية علي الصومال الإيطالي لفترة غير محددة .

٤- تمنح اثيوبيا امتيازا إقليميا يضمن لها وصولها إلي البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب .

٥- يمنح مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة صلاحية القيام بإدارة أي جزء من هذه المستعمرات بصورة مباشرة إذا ماوجد في ذلك خدمة للسلم العالمي .

لكن المشروع الأمريكي قوبل بصدود وعدم اكتراث من قبل وزراء الخارجية الآخرين وعارضته فرنسا بشدة نظرا لرغبتها في إجراء التعديلات في الحدود بين مستعمراتها وبعض مستعمرات إيطاليا ، وعارضت منح هذه البلاد الاستقلال علي أساس أن ذلك يتضارب مع مصالحها في مستعمرة تشاد التي تحاددها ليبيا وفي الصومال الفرنسي الذي يقع بين أرتريا ومحمية الصومال البريطاني وأبدت مخاوفها من تسرب الأفكار التحررية إلي مستعمراتها بحجة أن ذلك يسبب لها المتاعب فاقترحت وضع المستعمرات الثلاث تحت الوصاية الدولية كما عارض المشروع الأمريكي وزير خارجية الاتحاد السوفيتي علي أساس أنه غير عملي ويصعب تنفيذه وقال إن الأمم المتحدة لم تجرب بعد القيام بأعمال الوصاية بشكل جماعي كهذا واقترح مشروعا آخر بديلا عنه يرمي إلي وضع كل المستعمرات الثلاث تحت وصاية إحدي الدول الكبري الثلاث مستثنيا فرنسا .. أما بريطانيا فلم تؤيد أيّا من هذين المشروعين ولو أن وزير خارجيتها قد منح تأييده لمقترحات وزير الخارجية الأمريكي بقدر مايتعلق الأمر بليبيا لكنه لم يخف رفضه القاطع لطلب الاتحاد السوفيتي المشاركة في مهمة الوصاية وإدارة إحدي المستعمرات بحجة أن ذلك يهدد الأمن البريطاني وعلي هذا يمكن القول بصورة عامة

بأن هذا الاجتماع اتسم بحدة المناقشة وتمسك كل وفد من الوفود بوجهة نظره وموقفه الصلب الخالي من الاستعداد لتقديم تنازلات معينة تساعد علي تذليل العقبات والمشاكل وبسبب هذا الوضع الناشيء عن إخفاق الوزراء في الوصول إلي حل مقبول من الجميع فقد تقرر تأجيل هذا الاجتماع وإحالة الموضوع إلي نواب وزراء الخارجية لاستكمال دراسته إلي حين موعد الاجتماع القادم .

وكانت هناك خيبة أمل وصدمة بالنسبة لوزراء الخارجية في اجتماعهم الثاني الذي عقدوه في باريس في أبريل عام ١٩٤٦م عندما انجلي الموقف عن عدم إحراز نواب وزراء الخارجية أي تقدم في مباحثاتهم ودراستهم لموضوع المستعمرات فقد أتضح أن نفس الأدوار التي ظهرت في اجتماع وزراء الخارجية الأول أعيد تمثيلها في اجتماع نوابهم أي إصرار كل جانب علي موقف حكومته وانتهت المباحثات إلى طريق مغلق في اخر المطاف وخلاصة الموقف هو أنه لم يحصل أي تطور أو تقدم مشجع في المناقشات منذ اجتماع وزراء الخارجية الأول بلندن قبل ستة أشهر. وفجر الموقف وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا بشكل غير متوقع في مستهل هذا الإجتماع حين أعلن كل منهم بأن مواقف حكوماتهم لم تتغير عما عرضوه في الجلسة السابقة بصدد المستعمرات وكان هذا الإعلان بمثابة وضع المزيد من العقبات والموانع في هذا الدرب المغلق فقد رد وزير الخارجية البريطاني علي هذا الموقف باقتراح مكون من ثلاث فقرات لحل هذه المعضلة حسب تعبيره وهذا نصه :-

١- منح ليبيا الاستقلال الفوري .

٢- النظر من قبل وزراء الخارجية أو مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة فيما إذا كان من المستحسن سلخ جزء من أرتريا وضمه إلي إثيوبيا .

٣- دمج الصومال البريطاني والصومال الإيطالي وإقليم أوجادين الواقع تحت الاحتلال الأثيوبي والصومال الفرنسي في اتحاد لتكوين جمهورية الصومال الكبري تحت وصاية الأمم المتحدة وجاء في الاقتراح تنصيب بريطانيا للإشراف علي إدارتها خلال فترة الوصاية .

ومن هنا يتضح بأن الإنجليز ما انفكوا يسعون وراء دوام هيمنتهم علي أقاليم الشمال الشرقي الإفريقي انطلاقا من سياستهم التقليدية التي كانت مبنية علي أن الدفاع عن هذا الجزء من العالم وضمان استقراره متوقفان علي استمرارية سلطانهم ونفوذهم فيه .

وفي خضم المناقشات التي احتدمت علي أثر طرح المشروع البريطاني نهض وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ليقدم مشروعا مضادا له ، إلا أنه قبل أن يعرضه علي الحاضرين استهل كلامه

بشيء من هجوم علي الإنجليز مندداً بأساليبهم المبطنة مشبهاً مشروعهم بألعوبة أحسن تنظيمها لضمان شبحهم بالمنطقة ، أما المشروع السوفيتي المضاد فيبدو أنه استبدل الوصاية الفردية بوصاية مشتركة لكنها معقدة ولقد استهدف تقسيم كل واحدة من المستعمرات إلي أربعة قطاعات تتولي كل واحدة من الدول الأربع الكبري إدارة قطاع منها بالاشتراك مع إيطاليا .. ويبدو من الناحية الواقعية أن هذا المشروع لايمكن أن يسهم في حل المشكلات بقدر مايسهم في خلق احتمالات تعقيدها وإدخال مضاعفات عليها بسبب تعدد السلطات في كل مستعمرة وفي كل قطاع من قطاعاتها المقترحة وهكذا انطوت عدة أسابيع علي هذا الاجتماع ووزراء الخارجية ومستشاروهم ومساعدوهم يدورون في حلقة مفرغة من الجدل العقيم متناظرين في تقديم شتي المقترحات غير المجدية .. ولم يعد خافيا بعد كل الذي بدأ من خلال الاجتماعين المهمين لوزراء خارجية الدول المنتصرة في الحرب أن الخلافات الجوهرية فيما بينهم كانت السبب المباشر في إخفاقهم في مهمتهم .

وقد عاد وزراء خارجية الدول الكبري إلي الاجتماع الثالث في ١٩٤٦/٦/١٥م لمواصلة البحث في موضوع المستعمرات الإيطالية إلي جانب قضايا الحرب .. وخيم شبح الخلاف علي جو المباحثات من جديد وزادت تعقيدا وأوشكت أن تكون كل قضية من القضايا المطروحة علي بساط البحث أمام درب مغلق تقريبا . واضطر الوزراء للمرة الثانية إلي إعادة الوثائق الخاصة بالمستعمرات إلي نواب وزراء الخارجية لمواصلة البحث فيها بسبب إخفاق الأطراف المعنية في التوصل إلي حل ترضي بل كل الجهات لكنه في هذه المرحلة اجتمعت كلمتهم علي تخويل نوابهم لتعيين لجنة خاصة لتقصي الحقائق للمستعمرات الثلاث للوقوف علي آراء السكان ورغباتهم حول شكل الحكم الذي يبتغونه وفي الوقت ذاته قرروا تأجيل البحث في موضوع المستعمرات لسنة كاملة ريثما يتوفر لدي الوزراء معلومات وحقائق جديدة ، يحال الأمر بعدها إلي الأمم المتحدة حسب اقتراح سابق لوزير الخارجية الأمريكي وقد انعكس ذلك في المادة (٢٣) من معاهدة الصلح مع إيطاليا التي نصت علي إحالة مسألة البت في مستقبل المستعمرات الإيطالية إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالة عدم توصل وزراء الخارجية إلي اتفاق مرض بشأنها وقد جاء في شكل تقرير مشترك في عام ١٩٤٧م عن الدول الأربع الكبري وقد ضم إلي المعاهدة كملحق عرف بالملحق رقم (١١) .

وعلي ضوء المادة الرابعة من الملحق رقم (١١) لمعاهدة الصلح مع إيطاليا إتفق نواب وزراء خارجية الدول الأربع الكبري علي تعيين وإيفاد لجنة ممثلة لهذه الدول الأربع الكبري مهمتها استجلاء المواقف في المستعمرات الثلاث وجمع الحقائق والمعلومات التي تساعد علي حل هذه القضية المعقدة

وقد عرفت هذه اللجنة باسم لجنة تقصي الحقائق للدول الأربع الكبري وقد صدرت إليها التعليمات مفصلة ومحددة عن كيفية اضطلاعها بهذه المهمة ومن طريف مايذكر عن هذه اللجنة أن مهمتها حددت فقط لجمع المعلومات والحقائق عن البلاد وأوضاع السكان ورغباتهم في تحديد مستقبلهم فقد طلب منها تحاشي تقديم أي مقترحات أوتوصيات بشأن مصير المستعمرات في التقرير الذي ستقدمه إلي نواب وزراء الخارجية وقد سافرت اللجنة إلي أرتريا ومكثت فيها أقل من شهرين من ١٢ نوفمبر ١٩٤٧م حتي ٣ يناير ١٩٤٨م وهذه فترة قصيرة جدا بالنسبة لعظم المسئولية الإنسانية وغير كافية لجمع أنواع المعلومات التي طلب من اللجنة جمعها ، معلومات يتوقف عليها مصير شعوب وتراثها وأمانيها القومية تجمع في ظرف أقل من شهرين تشمل المقابلات والزيارات والمراسلات والاستفسارات وأخيرا جاءت نتيجة هذه البعثة بتقرير ضخم مكون من أربعمائة صفحة تقريبا اتضح من دراسته أن أعضاء اللجنة لم يلتزموا بالتعليمات الدقيقة الصادرة إليهم من نواب وزراء الخارجية حول تحاشي تقديم المقترحات والتوصيات وقد حضروا إلي إرتريا وكأنهم وفود من حكوماتهم جاءوا مزودين بتعليمات خاصة منها وليس من نواب وزراء الخارجية لاستجلاء جوانب معينة في إطار مهمتهم تخدم أهداف حكوماتهم وتساعد علي تعضيد موقف وفدهم المفاوض في اجتماعات وزراء الخارجية وبتعبير آخر جاء كل عضو من أعضاء اللجنة بهدف في ذهنه ويحمل أفكاراً ومخططات تستلزم الحصول علي معلومات دقيقة تساعدعلي التفاوض لذلك حرص كل عضو علي إبقاء أهمية خاصة للمعلومات التي تدعم موقف حكومته ومن هنا كانت بداية المشاكل لذلك لم يمثل تقرير اللجنة جانبا محايدا ، وإنما انعكس فيه اتجاهات الدول الأربع الكبري فيما يسترعي الانتباه لأول وهلة وهذا يعكس مبلغ الخلاف في الآراء والاتجاهات بين أعضاء اللجنة أنه نادرا ما وردت فقرة من فقرات التقرير أو باب من أبواب دون أن تذيل باعتراض أو مخالفة في الرأي أو تسجيل بعض التحفظات إزاءها من أحد الأعضاء فعلي سبيل المثال عندما زارت هذه اللجنة ليبيا حاول العضوان الفرنسي والروسي الطعن بوجاهة الآراء وصحة المعلومات التي أدلي بها الليبيون تعزيزا لمطالبهم باستقلال بلادهم السبب في ذلك أنهما كانا ميالين لعودة إيطاليا إليها عن طريق الوصاية الدولية في حين كان العضوان البريطاني والأمريكي يصران علي تدوين تلك المعلومات التي قدمها الليبيون في صلب التقرير وذلك لمعارضتهما عودة إيطاليا إلي ليبيا ومن ناحية ثانية فقد استبعد العضوان الفرنسي والروسي مقدرة الليبيين علي تحمل مسئولية أعباء الحكم الذاتي علي أساس عدم نضوج الشعب إداريا وسياسيا وافتقار البلاد لمقومات الدولة الأساسية وعلي نقيض هذا

الموقف السلبي فقد أشاد العضوان البريطاني والأمريكي بمستوي التطور الذي بلغه الشعب وأكدا علي أهمية وضرورة الأخذ بآراء الأهالي والاستماع إلي رغباتهم وبلغت الخلافات بين أعضاء اللجنة درجة أنهم في عدد من الحالات لم يتفقوا حتي علي ماهو حقيقة .. وحال قصر المدة التي كانت بين يدي أعضاء اللجنة وجهلهم بأحوال البلاد وعدم حصول الاتفاق بينهم حول أسلم السبل للاضطلاع بمهمة التحقيق كل هذا حال دون تحقيق هدف اللجنة .

وقد لقي تقرير اللجنة طريقه إلي نواب وزراء الخارجية لدراسته وتمحيصه ومنهم إلي وزراء الخارجية إلا أنه رغم مابذل من جهود لم يلح بصيص أمل واحد للخروج من هذا المأزق عندما أشرف الموعد المحدد لإعطاء القرار الحاسم علي الانتهاء .

وفي ١٩٤٨/٩/١٥م أعيدت بعد وصول تقرير لجنة التحقيق إلي وزراء الخارجية فصول نفس التمثيليات التي مثلت في الاجتماعات السابقة مقترحات وآراء تقابلها مقترحات وآراء مضادة في مقدمة عناصر الخلاف الأخيرة التي أدت في النهاية إلي انهيار محادثات وزراء الخارجية والمواقف الجديدة التي تبناها الوزراء لم تكن وليدة النتائج التي تمخض عنها تقرير لجنة تقصي الحقائق وإنما كانت بمثابة إعادة وتكرار لمقترحات سابقةلم تنل قبولا من الجميع وقتئذ وانطوي بعضها علي مخططات جديدة فأصر الفرنسيون في هذا الاجتماع مثلا علي الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية المباشرة علي ولاية فزان الليبية وذلك لقربها من مستعمرتهم تشاد آنذاك أما موقف الإنجليز والأمريكان الأخير من أرتريا فكان أحد الأسباب التي أدت إلي عدم حسم الخلافات القائمة وفي هذا الاجتماع طرأ تحول خطير في موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأرتريا فبدأ اهتمامها بها أكثر من اهتمام الفرنسيين بفزان الليبية وانعكس التغيير في موقف الإنجليز بأن طرحوا كافة مشاريعهم السابقة جانبا وجاءوا في هذا الاجتماع ببدعة جديدة لم تخطر علي بال أحد وترمي إلي وضع ارتريا تحت الإدارة الأثيوبية . وأما الوزير الأمريكي فاقترح ضم إقليم بلاد الدناكل والمحافظتين الواقعتين في هضبة أرتريا وهما سراي وأكلو قوزاي إلي اثيوبيا ، أما باقي إقليم أرتريا فقال إنه يمكن تأجيل البت فيها لمدة أثني عشر شهرا آخر .

وأما موقف فرنسا من أرتريا لم يتغيرعلي مايبدو ، وهو إعطاء الوصاية الإيطالية مع تخصيص منفذ لأثيوبيا علي البحر الأحمر في ميناء عصب ولكن الأمر الذي أذهل المجتمعين كان الاقتراح الذي جاء به وزير خارجية الاتحاد السوفيتي الرامي إلي إقامة وصاية دولية جماعية وهو نفس الرأي الأمريكي الذي عرض في أول اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع الكبري وسخر منه

الوزير السوفيتي ذاته وهكذا بعد اجتماعات ومؤتمرات ورحلات طغت علي جوها فترات تأزم ومناقشات حادة بين الوفد والاستماع إلي وجهات نظر بعض الدول ذات العلاقة قرر وزراء خارجية الدول الأربع الكبري وتطبيقا لما جاء في الملحق رقم (١١) لمعاهدة الصلح مع إيطاليا في اجتماعهم الرابع والأخير المنعقد في ١٣/١/١٩٤٨م إحالة القضية برمتها إلي السكرتارية العامة للأمم المتحدة لعرضها علي الجمعية العامة لتقول كلمتها فيها(٢) .

المبحث الثاني
القضية الأرترية بعد احالتها إلي الأمم المتحدة

أحيلت قضية أرتريا مع كل من ليبيا والصومال في عام ١٩٤٨م إلي الأمم المتحدة من قبل دول الحلفاء وذلك للنظر في تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقيا حيث أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروعا يمنح الاستقلال لكل من ليبيا والصومال في حين أجلت قضية أرتريا إلي دورتها القادمة وكان الخلاف بشأن أرتريا أشد حدة مما هو للصومال وليبيا إذ كانت لبعض الدول أطماع صريحة في أرتريا مما جعل المقترحات المقدمة لحل قضية أرتريا تصل إلي أكثر من أثني عشر مقترحا . وبعد مداولات ونقاش طويل بشأن أرتريا عام ١٩٤٩م اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يقضي بتكوين لجنة لتقصي الحقائق مكونة من خمس دول تزور ارتريا لمعرفة رغبات الشعب الأرتري ، وقد عارضت اثيوبيا فكرة تكوين هذه اللجنة إلا أن الموضوع حسم بالتصويت بأغلبية ٤٨ صوتا ضد صوت واحد وهو صوت أثيوبيا ، فزارت اللجنة أرتريا وأعدت تقريرها عن الوضع في أرتريا حيث ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٠م تقرير اللجنة الخماسية التي زارت أرتريا وانتهت مناقشاتها بإصدار قرار بربط أرتريا بأثيوبيا فيدراليا وهكذا دخلت أرتريا مرحلة جديدة من تاريخها الحديث في القرن العشرين ، وفي الصفحات التالية نستعرض إن شاء الله قضية أرتريا منذ أن أحيلت إلي الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م وحتي صدور القرار الفيدرالي عام ١٩٥٠م والذي ينص علي قيام اتحاد فيدرالي بين أرتريا وأثيوبيا .

من المقترحات التي قدمت من خلال مناقشة قضية ارتريا في الأمم المتحدة

١- الاقتراح الأول : يوصي بضم الجزء الشرقي والجنوبي من أرتريا إلي آثيوبيا مع السعي لايجاد

حل للجزء الغربي منه ، قدم هذا الاقتراح كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢- الاقتراح الثاني : يوصي بإلحاق أرتريا بأثيوبيا فورا ، قدم هذا الاقتراح ممثلا أثيوبيا وليبريا .

٣- الاقتراح الثالث : يوصي بوضع إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة التي تنصب مجلس الوصاية الذي يتابع لها الحكومة التي تشرف علي إدارتها خلال فترة الوصاية بمساعدة لجنة استشارية كذلك تعيّنها الأمم المتحدة ، أمّا الامتيازات التي تمنح لاثيوبيا فتنحصر بإعطائها تسهيلات للمرور عبر ميناء عصب ، قدم هذا الأقتراح ممثلو الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وبولندا وروسيا البيضاء وأكرانيا .

٤- الاقتراح الرابع : يوصي بوضع الجزء الشمالي من أرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة على أن تشرف الحكومة الايطالية علي إدارته أما الجزء الجنوبي فيلحق بأثيوبيا ، قدم هذا الاقتراح كل من الأرجنتين وكوبا .

٥- الاقتراح الخامس : يوصي بإلحاق جزء من أرتريا بأثيوبيا في ضوء ماتفرضه عوامل عنصرية ودينية مع ضمان منفذ لأثيوبيا على البحر الأحمر أما ماتبقى فيوضع تحت وصاية الأمم المتحدة وبإدارة الحكومة الإيطالية قدم هذا الاقتراح كل من بلجيكا وشيلي وكولمبيا وكوستريكا وبنما والسلفادور وغواتيمالا وبيرو واتحادجنوب إفريقيا وغيرها .

٦- الاقتراح السادس : يوصي بضم الجزء الشرقي من أرتريا بما فيه مدينتا أسمرا ومصوع إلي إثيوبيا وأما تبقى فيدمج في السودان قدم هذا الاقتراح مصر .

٧- الاقتراح السابع : يوصي بإجراء استفتاء عام بإشراف الأمم المتحدة ما إذا كانت كل أرتريا أو جزء منها يضم لاثيوبيا قدم هذا الاقتراح وفد الهند .

٨- الاقتراح الثامن : توضع كل إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة محددة قدم هذا الاقتراح المملكة العربية السعودية .

٩ - الاقتراح التاسع : يوصي بوضع جزء من أرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة على أن يعاد النظر في الأمر بعد خمس سنوات لتقرير ما إذا كانت البلاد قد أصبحت مؤهلة للاستقلال ، قدم هذا الاقتراح جمهورية الصين الوطنية .

١٠- الاقتراح العاشر : يوصي بضم جزء من أرتريا إلي أثيوبيا ووضع ماتبقي من البلاد تحت إشراف الأمم المتحدة ، قدم هذا الاقتراح بورما .

١١- الاقتراح الحادي عشر : يوصي بمنح أرتريا الاستقلال بعد فترة انتقالية تحت نظام الوصاية

الدولية لمساعدتها وتقديم المشورة اللازمة لها على أن يؤخذ في الاعتبار منحها الاستقلال مطالب اثيوبيا المشروعة قدمت هذا الاقتراح مجموعة من دول أمريكا اللاتينية (٣) .

هذه المقترحات التي أوردناها هي ليست كل الاقترحات التي تقدمت بها الدول المختلفة أثناء مناقشتها لحل القضية الأرترية منذ أن أحيلت إلي المنظمة الدولية عام ١٩٤٨م وحتى صدور القرار الفيدرالي في عام ١٩٥٠م وكثرة هذه الاقتراحات كان ناتجا عن تبدل وتغير مواقف كثير من الدول حيال القضية الأرترية كما أن كثرتها تدل على مدي الجدل الذي كان يدور بشأن أرتريا بين دول العالم .

اللجنة الخماسية للأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن أرتريا :

بعد مداولات طويلة توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي قرار يدعو إلي تكوين لجنة لتقصي الحقائق مؤلفة من خمس دول تزور أرتريا وتطلع علي رغبات السكان وقد تم إقرار مشروع القرار الذي عرف بالقرار (٢٨٩ - أ - ٤) بأغلبية ٤٨ صوتا ضد صوت واحد صوت أثيوبيا وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت علي رأسهم الاتحاد السوفيتي وفرنسا وذلك في الاجتماع ال ٢٥٠ للجمعية الذي عقد في ١٩٤٩/١١/٢١م وجاء نص القرار :

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة طبقا للمحلق الحادي عشر الفقرة الثالثة من معاهدة الصلح مع إيطاليا ١٩٤٧م حيث وافقت الدول المعنية علي قبول توصية الجمعية العامة الخاصة بالتصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها وبعد أن أطلعت علي تقرير لجنة التحقيق المؤلفة من ممثلي الدول الأربع الكبرى واستمعت إلي المتحدثين باسم المنظمات التي تمثل جوانب وأقساما مهمة من الرأي العام في الأقاليم المعنية ، نوصي بتشكيل لجنة من ممثلي دول لاتزيد عن خمس من الدول الأعضاء وهي بورما وغوايتمالا والنرويج وباكستان واتحاد جنوب إفريقيا للتأكد من رغبات سكان أرتريا . وإعداد تقرير لرفعه إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة مع اقتراح أو اقتراحات قد تراها اللجنة ضرورية لحل مشكلة أرتريا (٤) .

تقرير لجنة الأمم المتحدة إلي ارتريا :

في الفترة من ٢/١٤ حتي ١٩٥٠/٤/٦م قامت اللجنة الخماسية باتصالات مع الأحزاب السياسية والمنظمات والهيئات الثقافية والمهنية والأرترية إلى جانب ماقامت به من اتصالات مع

سلطات الإدارة البريطانية وكذلك استمعت اللجنة إلي وجهات نظر الجهات التي اعتبرت معنية بقضية أرتريا وهي أثيوبيا ومصر وإيطاليا وفرنسا .

وقد ذكرت اللجنة وقوع العديد من الاغتيالات والمداهمات التي كان ضحاياها أنصار الكتلة الاستقلالية والايطاليين المقيمين في أرتريا كما أشارت اللجنة إلي الصراع الدموي الذي وقع بين أنصار الاستقلال وأنصار الانضمام إلي أثيوبيا والذي ذهب ضحيته خمسون شخصا وعدد كبير من الجرحى وألمحت اللجنة في نفس الوقت إلي أن الحزب الاتحادي ومنظمة الأندنت الإرهابية وسلطات الاحتلال البريطاني كانت مسؤولة عن ذلك الحادث وقالت اللجنة إنه بالرغم من الصعوبة التي واجهتها للتأكد من صحة التقديرات العددية للأحزاب المختلفة وفضلا عن تقديم زعماء الأحزب أرقاما قد لاتخلو من المبالغة فيها فإن الملاحظة المهمة إن دعوة الاتحاد مع أثيوبيا كانت تتمع بتأييد السلطات البريطانية بالإضافة إلي ذلك عامل الإرهاب الذي كان سائدا في أرتريا ، ثم خلصت اللجنة إلي القول من هنا فإن المعتقد السياسي لمعظم المواطنين الذين يؤيدون الاتحاد مع اثيوبيا لايمكن النظر إليه إلا بارتياب وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار تخلف الوعي السياسي لدي غالبية السكان ، أما بشأن الرابطة الإسلامية للمديرية الغربية والتي نادت بانفصال الإقليم الغربي في أرتريا فقد أوضحت اللجنة أن هذا الحزب له تأييد ضئيل جدا فقط في نطاق المديرية الغربية ثم إضافت اللجنة قائلة : خلال جولتنا في كافة أنحاء أرتريا شاهدنا تجمعات جماهيرية ضخمة تعبر عن معارضتها لضم القطر إلي اثيوبيا وتطالب بالاستقلال .. وليس من شك من أن غالبية سكان المنخفضات الشرقية والغربية يؤيدون وبحماس بالغ الاستقلال ويعارضون بشدة مطالب الاتحاد مع إثيوبيا أو التقسيم (٥)

مقترحات اللجنة الخماسية لحل القضية الأرترية

اقترح مندوب الباكستان وجواتيمالا أن تصبح أرتريا في حدودها الحالية دولة مستقلة ذات سيادة بعد عشر سنوات من الوصاية الدولية وإشراف الأمم المتحدة المباشرعلي إدارة أرترية وتطويرها من خلال ميناء عصب ومصوع لتسهل حركة التجارة والاستفادة من الموقع الاستراتيجي الذي يتمتعان به .

أما مندوبا جنوب إفريقيا وبورما فقد اقترحا أن تصبح أرتريا وحدة ذات استقلال سياسي في نطاق اتحاد فيدالي مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي وأن يكون لولايتي ارتريا واثيوبيا استقلال تشريعي وتنفيذي محلي إلي جانب الحكومة الاتحادية التي تكون مسؤولة عن شئون الدفاع والخارجية

والمالية والمواصلات وحماية حقوق الأقليات وأن يقوم اتحاد جمركي بين وحدتي ارتريا واثيوبيا وأن تكون جنسية مشتركة لمواطني الاتحاد .

وبالنسبة لمندوب النرويج لم يختلف مع مندوبي جنوب إفريقيا وبورما من حيث المبدأ في الدعوة إلي اتحاد أرتريا مع اثيوبيا غير أنه أصر أن يظل الإقليم الغربي من أرتريا تحت الإدارة البريطانية لفترة محدودة ليقرر بعد ذلك سكان الإقليم طلب الوحدة مع اثيوبيا أو السودان وفي سبتمبر ١٩٥٠م افتتحت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضت أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة تقرير لجنة التحكيم الخماسية واستغرقت مناقشتها عدة جلسات مابين ٨ و٢٥/١١/١٩٥٠م ثم تقدمت الوفود المختلفة بمشروعاتها علي ضوء دراسة تقرير اللجنة الخماسية وكان من بينها مشروع قرار المجموعة الأمريكية ، حيث تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبوليفيا والبرازيل وبورما وكندا وغيرها بإقامة اتحاد فيدرالي بين أرتريا وأثيوبيا تحت التاج الأثيوبي .. وفي ٢٤/١١/١٩٥٠ بدأت اللجنة السياسية بالتصويت علي مشروعات القرارات المقدمة حيث تم إقرار مشروع المجموعة الأمريكية بأغلبية ٣٨ صوتا ضد ١٤ صوتا إمتناع ٨ دول عن الاقتراع. وبتاريخ ١/١٢/١٩٥٠م تمت مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة علي مشروع القرار الفيدرالي بأغلبية ٤٦ صوتا ضد ١٠ أصوات وصدر القرار في نفس التاريخ تحت الرقم (٣٩٠/أ/٥) .

وقد تضمنت فقرات القرار الفيدرالي الموضوعات التالية :

١- اعتبار أرتريا وحدة تتمتع بحكم ذاتي في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي .

٢- تتمتع الحكومة الأرترية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وفي ميدان الشئون الداخلية .

٣- حصر الحكومة الفيدرالية في شئون الدفاع والخارجية والمالية والمواصلات أما اختصاصات الحكومة الأرترية فتشمل - باستثناء ماتقدم - جميع الشئون بما في ذلك قوات الأمن المحلي وجمع الضرائب واتخاذ الميزانية الخاصة .

٤- قيام اتحاد جمركي بين البلدين أي طرفى الاتحاد الفيدرالي .

٥- قيام مجلس فيدرالي إمبراطوري بأعداد متساوية من الأرتريين والأثيوبيين بغرض أسداء النصح والمشورة المشتركة للاتحاد .

٦- وجود جنسية واحدة لجميع مواطني الاتحاد .

٧- وجوب كفالة الحكومة الفيدرالية وكذلك الحكومة الارترية للمقيمين بارتريا التمتع بجميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية دون تمييز (٦) .

المبحث الثالث

المبررات الأثيوبية ومناقشتها بضم أرتريا إليها

أثناء مناقشة القضية الأرترية في الأمم المتحدةتقدمت الحكومة الأثيوبية مطالبة بضم أرتريا إليها داعمة مطالبها بمجموعة من المبررات وفي الفقرات التالية نورد بعض تلك المبررات مصحوبة بردود ومناقشات من يرون عدم واقعية تلك المبررات .

من الحجج التي لجأت إليها أثيوبيا للمطالبة بضم أرتريا إليها ماذكرته من أنه توجد لبعض الأرتريين روابط عرقية وبيئية مع اثيوبيا وبأن أجزاء من أرتريا كانت لفترات طويلة تحت سلطة الحبشة وبناء عليه ، قالت لابد من ارتباط أرتريا مع أثيوبيا ضمن كيان سياسي واحد ، وللرد علي هذه الحجة تجدر الإشارة هنا إلي أن وجود بعض الروابط المشتركة بين عدد من البلدان هي ظاهرة مألوفة بين الشعوب والدول المتجاورة والواقع أن رغبة الشعوب والمجتمعات البشرية في العيش المشترك إنما تحكمها العوامل والتطلعات المشتركة فوجود بعض روابط مشتركة معينة لاتكون أساسا كافيا للتعبير عن قيام وحدة مجتمعات متجاورة لمجرد رغبة الحكام فيها بعيدا عن المشاركة الحقيقية فيها من قبل الجماهير ولايتحقق ذلك إلا بنمو الشعور الواعي بأهمية الوحدة بوصفها تعبيرا عن تطلعات الشعوب المساهمة في بناء الوحدة المتكافئة وكيانها السياسي الموحد أما الوحدة من النوع الذي يستهدف القضاء علي شخصية وكيان شعب معين والتضحية بمصالحه ، فلن تحقق النجاح والاستمرار لأنها في هذه الحالة تعدُّ استعمارا وتسلطا لأنها تكون قد تحققت رغماعن الإرادة الحرة للمواطنين ومشاركتهم الواعية فيها .. لهذا فإن الضم الذي فرض باسم الوحدة علي الشعب الأرتري كان مآله الفشل لأن هذه الوحدة المصطنعة لم تكن تعبيرا حقيقيا عن أمانيه وتطلعاته أما فيما يتعلق بخضوع أو تبعية أجزاء من أرتريا ، وخاصةبعض أقاليم الهضبة الجنوبية الأرترية لسلطة الحبشة لفترات معينة ، فإن هذه التبعية لم تكن علي أساس من الترحيب والانسجام مع أثيوبيا .

ويربط عادة حكام اثيوبيا بين الادعاء بوجود تدخل وتحريض خارجي وبين الزعم بوجود رغبة حقيقية للأرتريين للوحدة مع أثيوبيا لولا هذا التدخل والتحريض الخارجي .

ولجعل هذا الادعاء منطقيا علي الرأي العام الدولي يحاول هؤلاء الحكام الاستدلال بالظروف التي طالب فيها بعض الأرتريين في نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات بالانضمام إلي اثيوبيا ..

وفي الحقيقة أنه لاتوجد صعوبة في الرد علي هذا الادعاء ودحضه من أساسه فالثابت تاريخيا أن الأغلبية الكبيرة من الشعب الأرتري كانت تقف منذ بداية المسألة الأرترية إلي جانب الاستقلال بناء علي رغبة صادقة .

وأيضا تبرر أثيوبيا أن أرتريا فقيرة ولاتمكنها قدراتها الاقتصادية من المحافظة علي استقلالها لذا فحاجتها ملحة وضرورية تجاه اثيوبيا التي هي بدورها بحاجة إلي موقع أرتريا للوصول منه إلي البحر الأحمر والاتصال بالعالم الخارجي فترابط البلدين وتكامل اقتصادياتهما يستوجب وحدة البلدين واندماجهما ؟ وقد أرادت اثيوبيا من هذا المقرر إيهام العالم بأن استقلال أرتريا ليس في مصلحتها لفقرها وعجزها الاقتصادي ولا في مصلحة أثيوبيا لحاجتها إلي شاطيء أرتريا علي البحر الأحمر وموقعها الإستراتيجي والواقع أن غني أرتريا وقدرتها الاقتصادية ليست في حاجة إلي شهادة أثيوبيا ومتي قال المستعمرون علي مر الأيام إنهم جاءوا لغير نصرة ورفاهية ورقي الشعوب المضطهدة والفقيرة وحتي في الوقت الذي ندرك فيه أهمية رعاية مصالح البلدان المتجاورة فمهما يكن حجم تلك المصالح إلا أننا نؤكد في الوقت ذاته أنه لا تلازم بين رعاية المصالح المتبادلة وبين الطغيان والتسلط علي الاستقلال الوطني لأحد البلدين .

كما تبرر أثيوبيا أن حرمانها من منفذ إلي البحر سيلحق بها ضررا بليغا لأنها ستفقد بدونه مزايا كثيرة فيما يتعلق بأهميتها الدولية ورعاية مصالحها وخدمة تجارتها الداخلية والخارجية من هنا فهي تتمسك بضرورة ضم أرتريا إليها حتي تضمن وصولها إلي البحر الأحمر وتمارس فيه سلطاتها ونفوذها الدولي .

وللرد علي هذا المبرر فإننا في الوقت الذي لاننكر فيه أهمية البحار للدول نطرح السؤال التالي : هل يشترط كمال سيادة دولة ما أو ضمان مصالحها أن تكون لها حدود متصلة بالمياه الدولية والإجابة القطعية تقول إنه لايشترط مثل هذه الحدود للحديث عن حياة أو ضمان مصالح دولة ما وذلك بدليل وجود عدد كبير من الدول ليست لها مياه دولية مع هذا فإن حياتها أو مصالحها لم يقل أحد إنها مهددة والسبب في غاية البساطة أو السهولة ذلك أن مصالح الأسرة الدولية هي من التماسك والترابط بحيث لا تتمكن دولة مهما تكن مزاياها أو قدراتها الاقتصادية من العيش بشكل مستقل ومنعزل عن الدول الأخري وتعدُّ المصالح التي تقوم عادة للدول المتجاورة هي في مقدمة الإحتياجات التي يفترض المبادرة بحلها بين هذه الدول علي أساس من علاقات حسن الجوار والمصالح المتبادلة وضرورة رعايتها وتنميتها ويتحقق هذا التعاون والترابط عن طريق التفاهم وليس

من خلال القضاء علي حرية وكرامة الشعوب .

وبعد أن استنفدت أثيوبيا المبررات السابقة أضافت زعما آخر للاستحواز علي أرتريا فقالت إن كافة الأخطار التي تعرضت لها الحبشة علي مر العصور القديمة والحديثة إنما كانت تأتيها عبر الأراضي الأرترية المطلة علي البحر الأحمر لذا ولكي تضمن سلامة أرضها من الخطر الخارجي لابد من فرض سيطرتها علي أرتريا غير أن هذا الإدعاء أي الخطر الخارجي والغزو العربي هو الآخر لايصمد أمام التمحيص والتفنيد وهو لايفيد اثيوبيا في شيء لتبرير تطلعاتها بل يعريها أكثر فأكثر أمام الرأي العام الدولي .

فالخطر الخارجي الذي تعرضت له الحبشة في العصور القديمة والحديثة لم تكن شروره قاصرة علي مجتمع بعينه فموجات الاستعمار التي تعرضت لها المنطقة بصفة عامة لم تكن أخطارها خاصة ببلد دون بلد آخر حيث شملت بلداناً عديدة من بينها أرتريا واثيوبيا . وبلد كارتريا يتمتع بموقع استراتيجي علي البحر من البديهي جدا أن يكون مستهدفا من كافة القوي الاستعمارية التي بسطت سيطرتها علي المنطقة بشكل أو بآخر ، وعلي النقيض من الإدعاء فإن الثابت تاريخيا أن حكام أثيوبيا هم الذين جلبوا المستعمرين إلي المنطقة بصفة عامة ولاسيما في العصور الحديثة ابتداء من الاستعمار البرتغالي و انتهاء بالسيطرة الأمريكية والصهيونية التي ارتبطت بها كافة الأنظمة الأثيوبية وأنه واضح لكل المراقبين والباحثين عن التطورات الإمبراطورية الأثيوبية إنما تحقق هذا الكيان بعد أن قضي حكام الحبشة علي الكيانات المستقلة للقوميات التي لاتزال ترزح تحت سيطرتهم وذلك بفضل الدعم الاستعماري (٧) .

الفصل الثالث : المقاومة السياسية الأرترية

المبحث الأول
خليفة عن المقاومة الأرترية

الشعب الأرتري كغيره من شعوب العالم عاني كثيرا من الغزو الاستعماري المتكرر عليه وبحكم أن أرتريا لم تكن تحت سلطة واحدة فكل حاكم إقليم أو منطقة أو سلطنة أو إمارة كان يدافع عن سلطنته أو إمارته وحدوده الخاصة به كما أن التعاون والتنسيق يبدو أنه كان قائما بين حكام هذه الإمارات والممالك وأشـكال الحكم الذي كـان قائمـا في الأقـاليم المختلفة من أجل التصدي ومواجهة القوي الإستعمارية خاصة في عهد الاحتلال الإيطالي ، ويمكن تقسيم مراحل المقاومة الوطنية الأرترية إلي الآتي :-

المرحلة الأولي : فترة الاستعمار الإيطالي وماقبلها والتي شهدت مقاومة شرسة بالرغم من أنها لم تأخذ الشكل المنظم.

المرحلة الثانية : فترة الاحتلال البريطاني (١٩٤١ م - ١٩٥٢م) والاتحاد الفيدرالي بين أرتريا وأثيوبيا ١٩٥٢م - ١٩٦٢م والتي شهدت ظهور المقاومة السياسية بشكل منظم بتأسيس الأحزاب السياسية والهيئات النقابية كالاتحادات العمالية والطلابية وغيرها من المؤسسات المختلفة.

المرحلة الثالثة : هي فترة الكفاح المسلح ١٩٦١ - ١٩٩١م (وهـذه الفـترة تعتبر خارج إطار بحثنا هذا) إذ يقتصر هذا البحث علي المقاومة السياسية من ١٩٤١م إلي ١٩٦١م ، وعلي الرغم من فرض الإيطاليين لسلطاتهم الاستعمارية في أرتريا بفضل تفوقهم العسكري بالاعتماد علي الأسلحة الحديثة وفتح جبهات عديدة في وقت واحد ومتقارب في أقاليم أرتريا واستخدام وسائل الاتصالات العصرية وغيرها من التجهيزات والمستلزمات التي تزودوا بها لإنجاح مهمة الاحتلال فإن سيطرتهم علي أرتريا لم تتحقق بتلك السهولة والسرعة التي توقعوها وخلال الفترة الطويلة ١٨٦٩م - ١٨٩٠م لمحاولات إيطاليا للوصول إلي الأراضي الأرترية والاستيلاء علي أجزاء منها بطرق ملتوية وخادعة تم اقدامها علي احتلال اقاليم أرتريا بالقوة وإعلانها مستعمرة إيطالية وحتي بعد هذا التأريخ فقد شهدت البلاد أشكالا مختلفة ومتعددة من مظاهر الرفض والمقاومة الوطنية للتدخلات والاحتلال الايطالي ، والمعروف أن الإيطاليين بعد أن أتموا احتلال أرتريا قد أعلنوا في طول البلاد وعرضها

قانون (التهدئة العامة) وبموجبه مارسوا القتل والتعذيب والنفي دون أية ضمانات تتعلق بحياة المواطنين وبمقتضي هذا القانون تم بالفعل تصفية عدد كبير من الزعماء الوطنيين وأبطال المقاومة الوطنية وقد اشتهرت جزيرة " نخرة " بأنها منفي للزعماء الوطنيين وأبطال المقاومة الشعبية الذين صمدوا في وجه الاحتلال الإيطالي وقليلون هم الذين عادوا من ذلك المنفي الرهيب .. قد لجأت إيطاليا لإحكام سيطرتها علي أقاليم أرتريا وإضعاف نفوذ المقاومة واتباع سياسة فرق تسد حيث أثارت المشاكل بين الطوائف الدينية وبين العشائر والقبائل وزعماء الأقاليم الأرترية وهناك قصص كثيرة في أرتريا تحكي أمجاد وبطولات أفراد المقاومة الوطنية في الأقاليم الأرترية المختلفة إبان الاحتلال الإيطالي وقد عبرت تلك القصص والبطولات الوطنية عن مختلف أوجه السخط والرفض الذي استقبل به الشعب الأرتري الاحتلال الإيطالي وسلطته المفروضة بقوة السلاح علي أقاليم أرتريا ثم استغلال الشباب الأرتري في الحروب الاستعمارية أبشع استغلال (١) .

وعبر كل هذا التاريخ لم يتوقف التعبير عن الذات الأرترية ولم تهدأ المقاومة ضد الفاشية وضد قوانين التفرقة العنصرية والتمييز العنصري وضد أن يكون أبناء أرتريا وقوداً للحرب الاستعمارية (٢) .

المبحث الثاني

الأحـــزاب الســـياسية

الحركة الوطنية الأرترية مرت بمراحل مختلفة كما اتبعت أساليب واشكالا متنوعة ومتعددة لمقاومتها للقوي الاستعمارية وقد تعرضت مقاومة الشعب الأرتري للاحتلال الإيطالي لعمليات قمع عسكرية ، وزج بقادتها في السجون مما أدي إلي تحويلها لمقاومة كامنة أو سلبية كما يقول أهل السياسة ولم تتوقف مقاومة الشعب الأرتري للإيطاليين طيلة فترة سيطرتهم علي أرتريا بالحديد والنار ، وكانت المقاومة تتصاعد وسط الشعب الأرتري من الداخل والوضع علي هذه الحالة القابلة للتفجر اشتعلت الحرب العالمية الثانية وقد انتهزها الشعب الأرتري فرصة ذهبية للتخلص من الاحتلال الإيطالي حيث كان يقوم الجنود الأرتريون الذين كانوا ضمن الجيش الإيطالي ، بإطلاق النار علي قادة الجيش الإيطالي في جبهات القتال أثناء الحرب العالمية الثانية مما كان له الأثر الكبير بالتعجيل في هزيمة الإيطاليين في بعض الجبهات وانتصارالحلفاء ، وبعد هزيمة إيطاليا أصبحت أرتريا خاضعة للإدارة البريطانية لتديرها بالنيابة عن الحلفاء وبذلك دخل الشعب الأرتري مرحلة جديدة حيث

شهدت تلك الفترة نوعا من الحريات مما أدي لظهور الحركة الوطنية علي السطح آخذة شكلها المنظم متمثلاً في الأحزاب السياسية التي ظهرت على المسرح السياسي الأرتري وهي متعددة الاتجاهات فمنها ما كان يدعو للانضمام إلي أثيوبيا ومنها ما كان يدعو للاستقلال ، وفي الصفحات التالية من هذا البحث نستعرض الأحزاب الأرترية ودورها في توعية المواطنين ومحاربة المعتقدات الخاطئة ، فاختفت كثير من العادات السيئة التي كانت تحول بين المسلمين والمسيحيين وهنا نلفت انتباه القاريء الكريم إلي سماحة الأديان السماوية وتآخيها وتآزرها . تأباها تلك العادات والمعتقدات الخاطئة المنسوبة إليها بجاهلية أو بسوء نية ، وقد واصلت جمعية حب الوطن نضالها الوطني في مقاومة المخططات الاستعمارية وتوعية المواطنين حيث اضطرت أخيرا الإدارة البريطانية إلي الاعتراف بها. وبرزت نشاطات الجمعية بشكل فعال في عام ١٩٤٣م فحققت كثيرامن المكاسب للشعب الأرتري وكان من انجازاتها إلغاء قانون التمييز العنصري الذي كان مفروضا من قبل الاستعمار الإيطالي كما شجعت الجمعية نشر التعليم وترسيخ معاني الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الأرتري بمختلف فئاته وطوائفه .. ومع مضاعفة الجمعية لنشاطاتها الوطنية بين صفوف الأرتريين أو عزت أثيوبيا إلي وزير خارجيتها (لوريساتأزز) وآخرين للعمل علي شراء الذمم وممارسة مختلف الوسائل لاحتواء جمعية حب الوطن وتحريضها علي أهدافها وأصبحت الجمعية أخيرا تدعو للانضمام إلي اثيوبيا وأصبح شعارها (اثيوبيا أو الموت) وقد تصدي لهذه المؤامرة الأثيوبية التي تمت بالتواطوء مع سلطات الاحتلال البريطاني عدد من الزعماء الوطنيين البارزين من مؤسسي الجمعية وكان من أبرزهم السادة عبدالقادر كبيري ، وإبراهيم سلطان علي وحقوص برهاني وقد رأي هؤلاء الزعماء في التدخلات الإثيوبية تحريفا لمبَاديء الجمعية التي كانت تهدف إلي المحافظة علي وحدة أرتريا ونيل استقلالها (٣)

وبعد تدخل الأصابع الأثيوبية في نشاطات جمعية حب الوطن التي سبقت الإشارة إلي جهودها الوطنية في الوحدة والاستقلال الوطني التام واحتوائها من قبل العناصر الموالية لأثيوبيا حينئذ لم يكن من بد أمام العناصر الوطنية الأرترية من المسلمين والمسيحيين من تجمعها وتأطير أعضائها ضمن تنظيمات تسعي لتحقيق هدف مشترك وبوسائل تلائم مواجهة الأخطار المحدقة بها ويصدق نيل شرف مباشرة العمل المشترك علي " حزب الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر " أما بقية الأحزاب الأرترية الأخري فكانت موزعة بين من يتنكر لوحدة الشعب الأرتري وشخصيته المستقلة وبين من يطالب بأشكال معينة من التعبئة الاستعمارية وفيما يلي نبذة عن تأسيس وأهداف تلك الأحزاب الأرترية :

تأسس الحزب الاتحادي في ١٩٤١/٥/٥م واتخذ من العاصمة أسمرا مقرا له وأخذ شكلا منظما في إبريل ١٩٤٦م بعد أن اندمجت معه جمعية حب الوطن التي تخلت عن أهدافها السابقة وأصبحت تدعو للوحدة مع اثيوبيا منذ ١٩٤٣م ، وأصبح السيد تدلابايرو سكرتيرا عاما للحزب الاتحادي وكانت أهم أهداف هذا الحزب الدعوة للوحدة غير المشروطة بين اثيوبيا وارتريا كان يقف الي صف الحكومة الأثيوبية والكنيسة القبطية في أرتريا برئاسة الأب مرقص بطريرك الكنيسة القبطية وكان الأب مرقص قد بدأ منذ أواخر ١٩٤٣م بالضغط علي الأرتريين والمسيحيين وتهديدهم بحرمانهم من حقوقهم الدينية إن لم يؤيدوا وحدة إرتريا مع اثيوبيا وتحقيقا لهذه الغاية كان الأب مرقص منذ ذلك التاريخ يجمع توقيعات المواطنين المؤيدين للوحدة مع اثيوبيا .

وحين أخفقت الحكومة الإثيوبية والكنيسة القبطية والحزب الاتحادي في حمل المواطنين علي الإستجابة الفورية للإعراب عن رغبتهم في الانضمام إلي اثيوبيا وخشي الثالث والمتحالف من وقوف جميع المواطنين إلي جانب الإستقلال التام حينئذ تواطأ هذا الثالوث لإنشاء منظمة سرية أرهابية تدعو للوحدة مع اثيوبيا باستخدام وسائل الاغتيالات والتهديد وإشعال الحرائق ومصادرة الأموال وقد عرفت هذه المنظمة بإسم (الإندنت) أي الوحدة ويطلق عليها محليا (الشفتا) أي القتلة والسراق واستهدف نشاطها الإرهابي جميع المواطنين الأرتريين لكنها ركزت بشكل واضح علي الإرتريين المسلمين والإيطاليين المقيمين في أرتريا ويذكر (تريفاسكس) بأن هذه المنظمة (الأندنت) الإرهابية كانت تقطع رؤوس المسلمين بالسيوف بعد تقييدهم أمام نسائهم وأطفالهم وتصادر أموالهم ودوابهم وكانت (الاندنت) تترك علي مسرح عملياتها الإجرامية خطابات ومنشورات يعلن فيها أفرادها ولاءهم للإمبراطور هيلاسيلاسي ويهددون فيها أعداءهم بالموت وكانت الصحف الأثيوبية تصف هؤلاء الأرهابيين بالوطنيين كما كانت الحكومة الاثيوبية تمنحهم حق اللجوء في مقاطعة (عدي ابو) في أقليم تقراي المجاور لأرتريا .. وكان الهدف من هذه النشاطات الإرهابية علي المستوي الداخلي إرغام المواطنين علي تأييد الحزب الاتحادي والتخلي عن الأحزاب المؤيدة للاستقلال من جهة وخلق فوضي واضطرابات داخلية وأحداث فتنة طائفية بين المواطنين والهاء الشعب الأرتري بها عن مواجهة المخططات التآمرية المستهدفة عرقلة استقلاله التام من جهة أخري .. وعلي الصعيد الخارجي كان هدف منظمة (الإندنت) الإرهابية التأثير علي مواقف الدول .

كما تأسست الرابطة الإسلامية في ١٩٤٦/١٢/٤م برئاسة السيد أبوبكر الميرغني ، وأصبح الشيخ إبراهيم سلطان علي ، سكرتيرها العام ، واتخذت من مدينة كرن مقرا لها . وتعتبر التدخلات

الأثيوبية واحتواؤها لجمعية حب الوطن ودعمها للحزب الاتحادي والنشاط الإرهابي ودفعها لبعض رجال الدين في الكنيسة للضغط علي المواطنين واستدراجها لزعماء القبائل وتحايلها علي المواطنين لتأييد وجهة النظر الأثيوبية من الأسباب والحوافز التي اسهمت في قيام تنظيم الرابطة الإسلامية ويلاحظ أن نشوء تنظيم الرابطة الإسلامية بشكل مستقل لم يكن بمعزل عن تخطيط وتفاهم مسبق مع الأحزاب الوطنية الأخري ، ويقول السيد إبراهيم سلطان الأمين العام للرابطة في هذا الصدد : إن القوي الوطنية من المسلمين والمسيحيين قررت في عام ١٩٤٦م تأسيس حزبين مستقلين نتيجة لخطة مشتركة تهدف إلي تكتّل واستقطاب المواطنين الأرتريين ضد اثيوبيا وضد حزب (إندنت) العميل الموالي لها وبناء علي هذا التفاهم تأسس الحزبان بشكل مستقل- وهما :-

١- حزب الرابطة الإسلامية .

٢- الحزب التقدمي الحر .

ثم تكتل الحزبان لتكوين جبهة تحت اسم (إرتريا للأرتريين) وقد تطور هذا التجمع ليضم أحزاباً وطنية أخري وتكون جميعها فيما بعد(الكتلة الإستقلالية) وحددت أهدافها باستقلال أرتريا مع احتفاظ كل حزب بكيانه المستقل .

ويضيف كذلك مؤسسو الرابطة الإسلامية أن قيام تنظيم مستقل بهم علي أثر التدخلات المختلفة كان مهما لاستقطاب المواطنين من سيطرة زعماء القبائل الذين كانوا واقعين تحت تهديدات وإغراءات سلطات الاحتلال البريطاني والنشاطات الأثيوبية المختلفة والمعروف أن الشيخ إبراهيم سلطان علي ، كان أول من نادي بتحرير المواطنين من سيطرة ونفوذ زعماء العشائر مما دفع ببعض أولئك النفعيين والمغامرين للانشقاق عن الرابطة الإسلامية (الأم) وتكوين تنظيمات مستقلة علي هامشها أضعفت من وحدة صف الوطنيين وأصبحت هذه التنظيمات التي سنأتي علي ذكرها أداة لترويج مخططات الانضمام والتقسيم والتبعية التي كانت تقف وراءها الحكومة الأثيوبية وسلطات الاحتلال البريطاني وأهم أهداف الرابطة الإسلامية كانت الدعوة إلي وحدة أرتريا واستقلالها الفوري وعند تعذر ذلك بشكل فوري لا مانع من قبول الوصاية البريطانية لمدة ١٠ سنوات فقط وحين أدركت الرابطة الإسلامية النوايا العدوانية للسلطات البريطانية رفضت وصايتها وتمسكت فقط بوصاية الأمم المتحدة إذا كان لابد من الوصاية .

أيضا تأسس الحزب التقدمي الحر ، بعد تأسيس الرابطة الإسلامية بفترة قصيرة ، في فبراير ١٩٤٧م ، وجعل من مدينة (عدي قيح) مقرا له ، وكان برنامجه يدعو لوحدة أرتريا واستقلالها تحت

إشراف الأمم المتحدة مع المطالبة ببعض الأراضي من إقليم تجراي (الآثيوبي) وكان معظم أنصار الحزب التقدمي الحر من المسيحيين بينما كانت الأغلبية الساحقة من أعضاء الرابطة الإسلامية أو كلهم من المسلمين ويلاحظ أن كلا من الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر قد اعتمدوا في دعم نضالهما الوطني علي تأييد وعطاء الجماهير الأرترية بعكس زعامات الأحزاب الأخري التي كانت مدفوعة أو مأجورة من قبل الجهات الأجنبية .

وإلي جانب الحزب الاتحادي الذي كان ينادي صراحة وبحماس منقطع النظير للوحدة مع اثيوبيا وبدون أي شروط كانت هنالك أيضا أحزاب أخري تدعو إلي استمرار التبعية الاستعمارية في أرتريا فضلا عن الأحزاب المنشقة التي سارت في نفس الاتجاه الرامي إلي استمرار التبعية أو تقويض وحدة التراب الأرتري ويلاحظ أن بعض تلك الأحزاب قد تخلي في المراحل الأخيرة عن بحث القضية الأرترية في تلك الفترة وفيما يلي حديث موجز عن تلك الأحزاب ومواقفها .

تأسس الحزب الموالي لإيطاليا في سبتمبر ١٩٤٧م في أسمرا وعضويته من الأرتريين وكان يطالب بالوصاية الإيطالية قبل نيل الاستقلال زاعما أن البلاد غير مؤهلة لحكم نفسها بنفسها واختار أنصاره الوصاية الإيطالية بحجة إلمام الإرتريين باللغة الإيطالية ولأن عددا كبيرا من الإيطاليين يعيشون في أرتريا وأن خروجهم منها سيضعف تطورها الاقتصادي غير أن هذا الحزب كان يعارض في الوقت نفسه ضم أرتريا إلي اثيوبيا أو تقسيمها

كما تأسست رابطة المحاربين الأرتريين القدامي في إبريل ١٩٤٧م وكانت عضويتها قاصرة علي الجنود الأرتريين من المسلمين والمسيحيين الذين خدموا تحت إمرة السلطات الإيطالية .

في البداية كانت جمعية المحاربين هذه تطالب بالوصاية الإيطالية وكانت معظم نشاطاتها تتركز علي رعاية شئون أعضائها .

أيضا من الأحزاب الموالية لإيطاليا الرابطة الإيطالية الأرترية وكانت عضويتها محصورة علي قدامي الإيطاليين في أرتريا والمولدين فيها بالإضافة إلي الأرتريين المرتبطين معهم بالمصاهرة ، وكانت الجمعية تطالب بالوصاية الإيطالية وعندما تعذر ذلك اشترطت نيل الاستقلال الفوري تحت حماية حكومة تختارها الدول الأربع الكبري أو هيئة الأمم المتحدة . وإلي جانب ماتقدم كانت هناك(اللجنة الممثلة للإيطاليين في أرتريا) وكانت تدعي تمثيلها لجميع الإيطاليين في أرتريا وتسهر علي حماية ورعاية مصالحهم المختلفة وكانت تنادي بالوصاية الإيطالية علي أرتريا وترفض تجزئتها وأيضا كانت هناك أحزاب إيطالية تمارس نشاطاتها الحزبية بصفة رسمية وهي الحزب الشيوعي ، الاشتراكي ،

والليبرالي ، والجمهوري والديمقراطي المسيحي ، والعمال الديمقراطي والعمال الاشتراكي وكانت جميعها تطالب بالوصاية الإيطالية علي أرتريا مع عدم تجزئتها .

وفي ابريل ١٩٤٧م انشقت بعض العناصر الأرترية عن الرابطة الإسلامية وأسست حزبا باسم " الحزب الوطني الإسلامي مصوع " وكان يدعو في برنامجه إلي وحدة أرتريا واستقلالها مع اشتراط الوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات ، وبعد عامين من الانشقاق الأول شهدت الرابطة كذلك انشقاقا آخر في الإقليم الغربي وقد قاده السيد علي راداي وطالب حزبه بمنح غرب أرتريا الاستقلال بعد فترة من الوصاية البريطانية كذلك تعرض الحزب التقدمي الحر حليف الرابطة الإسلامية القديم هو الآخر إلي تخريب وانشقاق في داخله وقد لاحظ المراقبون أن التدخلات الإثيوبية والبريطانية كان لها دور بارز في إضعاف الرابطة الإسلامي والحزب التقدمي الحر ويؤكد ذلك أن تلك المفاجآت التي قامت بها العناصر المنشقة قد بدأت عقب توجه معظم الأحزاب الأرترية إلي تكوين الكتلة الاستقلالية المطالبة بوحدة أرتريا واستقلالها (٤) .

هذه هي الأحزاب والقوي السياسية التي تشكلت في أرتريا ، أثناء فترة تقرير المصير وكان لها إسهاماتها للوصول لحل القضية الأرترية أثناء مناقشتها في الأمم المتحدة .

مجهودات الأحزاب الوطنية في الاستقلال :

خلال فترة مناقشة القضية الأرترية في الأمم المتحدة ١٩٤٦ - ١٩٥٢م بذلت الأحزاب الوطنية الأرترية مجهودات جبارة للتصدي للمخططات الاستعمارية وكانت قيادات الحركة الوطنية في تلك الفترة تدرك التحدي الذي كان يواجه مصير قضية الشعب الأرتري ولمواجهة تلك التحديات سعت لتوحيد صفوفها فتكونت الكتلة الاستقلالية من عدة أحزاب وطنية وفي مرحلة لاحقة انضمت إليها الأحزاب الموالية لإيطاليا وذلك بعد أن فقدت إيطاليا الأمل في الوصاية علي أرتريا مما اضطرها إلي رفع شعار الاستقلال في خطوة يمكن القول عليها (عليّ وعلي أعدائي) .

ومن ثم سمت تلك الأحزاب المكونة للكتلة الاستقلالية فيما بعد نفسها بالجبهة الديمقراطية فعملت علي توعية المواطنين في الداخل وخاصة أثناء مرور لجنة الأمم المتحدة التي كانت مكلفة بمعرفة آراء ورغبات الشعب الإرتري في الاستقلال أو الانضمام إلي إثيوبيا أو التجزئة كما قامت تلك الأحزاب بإرسال الوفود تلو الوفود إلي الأمم المتحدة لإبلاغ صوت الشعب الإرتري والتعبير عن رغباته في الاستقلال ورفضه القاطع للمشاريع الاستعمارية التي كانت مطروحة سواء الوحدة مع

اثيوبيا أو التجزئة ، وقد تمكنت الحركة الوطنية من إسقاط المشروع البريطاني الداعي لتقسيم ارتريا كما تمكنت من إسقاط مطالب إيطاليا بالوصاية علي ارتريا وقد سقط كل من هذين المشروعين أثناء تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة علي المشاريع التي كانت مطروحة أمامها وبسقوط هذين المشروعين تكون الحركة الوطنية قد حققت نصرا كبيرا في المجال السياسي ولم يبق أمامها إلا مناهضة مشروع الوحدة مع اثيوبيا والتشبث بالاستقلال التام .

إلا أن ماتحقق للحركة الوطنية لم يكن دون ثمن غال فقد تعرضت قيادات وقواعد الأحزاب الوطنية المنادية بالاستقلال لأعمال إرهابية شرسة من قبل عملاء النظام الأثيوبي وبمباركة من بريطانيا لأن بريطانيا وبعد سقوط مشروعها التقسيمي في الأمم المتحدة عملت بكل ثقلها لدعم مشروع الوحدة مع اثيوبيا وبأية وسيلة كان ذلك حيث تمت عمليات الاغتيالات للشخصيات البارزة في الأحزاب الوطنية وعلي رأسهم الشهيد عبدالقادر كبيري ، أحد أبرز رموز الحركة الوطنية وواحد من أبرز قيادات حزب الرابطة الإسلامية فقد اغتيل وهو يتأهب للسفر إلي مقر الأمم المتحدة لإلقاء خطاب باسم الأحزاب الوطنية المنادية بالاستقلال أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ولكن تلك الاغتيالات والتهديدات لم تثن القيادات الوطنية عن مسيرتها بل بالعكس ضاعفت من أنشطتها واستطاعت إسماع صوتها للعالم في المحافل الدولية مما جعل اللجنة السياسية في الأمم المتحدة تصدر قرارا بتاريخ ١٩٤٩/٤/١١م بإحالة مطالب الأحزاب الوطنية إلي اللجنة الفرعية التي شكلت من عدد من دول المنظمة الدولية وبناء علي توصية هذه اللجنة سمح لبعض الأحزاب الأرترية بما فيها الأحزاب المنادية بالوحدة مع أثيوبيا بإبداء رأيها أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة وفيما يلي نستعرض مجمل الآراء والمطالب التي قدمتها الأحزاب الأرترية التي اتيحت لها الفرصة أثناء مناقشة اللجنة السياسية للأمم المتحدة لشأن مستقبل أرتريا . ففي ١٩٤٩/٤/٢٠م أدلي السيد إبراهيم سلطان علي أمين عام الرابطة الإسلامية ببيان أمام اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة ومما جاء في بيانه أو أجاب به علي أسئلة أعضاء المنظمة الدولية مايلي :-

إن منظمة الرابطة الإسلامية تدافع عن مصالح أغلبية الشعب الإرتري وتطالب باستغلال ارتريا وأن سكان ارتريا يبلغون مليونا ومائتين وخمسين ألف نسمة وقد ورد هذا الرقم في تقرير اللجنة الرباعية للدول الأربع الكبري ، وأن ٧٥٪ من سكان ارتريا هم من المسلمين وأنهم يقطنون تسعة أعشار المساحة الإجمالية وأن أعضاء الرابطة الإسلامية يبلغون (١ر٠٣٦ر٤٠٠) عضو.. وقال إن ارتريا رغم تعرضها لحكم دول مختلفة إلا أنها لم تكن علي الإطلاق جزءا من اثيوبيا وأنه لاتوجد

مصالح اقتصادية كبيرة لأرتريا مع اثيوبيا وأن ضم ارتريا لاثيوبيا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن حق الشعوب في اختيار حكوماتها وأن أربعة أو خمسة من الأحزاب الأرترية تطالب باستقلال ارتريا وترفض ضمها أو تقسيمها كما أن الأغلبية الساحقة من العشائر الأرترية تؤيد استقلال أرتريا وترفض ضمها أو تقسيمها وأن٨٠٪ من الشعب الأرتري من المسلمين والمسيحيين يقفون إلي جانب الاستقلال ويعارضون أي تقسيم لها وأن ضم أرتريا إلي اثيوبيا سوف يؤدي إلي صراعات دامية وأن اغتيال الشهيد عبدالقادر كبيري قبل سفره إلي الأمم المتحدة يعطي برهانا علي مدي الإرهاب والقمع الأثيوبي الذي ينذر أعضاء الرابطة الإسلامية .

وخلص إلي القول بأن ارتريا بمجرد أن تنال استقلالها فإن الرابطة تحدوها الرغبة في السلام وإقامة علاقات ودية مع جيرانها وسوف تكون علي استعداد لمنح كافة الضمانات الضرورية للجاليات المقيمة في ارتريا وأخيرا وفي معرض رده علي سؤال من أحد أعضاء المنظمة الدولية بشأن عما يفعله سكان ارتريا إذا اتخذت الجمعية العامة قرارا يوضع ارتريا تحت الوصايا الدولية بدلا من منحها الاستقلال أجاب بقوله : في هذه الحالة سوف تؤيد الرابطة الإسلامية وصاية الأمم المتحدة .

وفي ١٩٤٩/٥/٣م استمعت اللجنة السياسية أيضا إلي ممثل الرابطة الإيطالية الأرترية (فليوكبشيات) قال إن رابطته تطالب بحرية ارتريا واستقلالها وأنه يؤيد وضع ارتريا تحت الوصاية الإيطالية كخطوة علي طريق الاستقلال ثم أوضح أن التعاون سيكون مع اثيوبيا الجديدة الخالية من التوسع والمطامع كذلك ادلي السيد تدلابايرو ، سكرتير الحزب الاتحادي ببيان أمام اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٦م وله صحيفة تصدر باثيوبيا ويصل أعضاء حزبه إلى حوالى ٧٠٠,٠٠٠ عضو وأن المقاطعات الثلاث الوسطي من ارتريا وهي أكلوقوزاي ، سراي ، وحماسين تشتمل علي ٦٥٪ من كل سكان ارتريا وأن أغلبيتها تؤيد الوحدة مع اثيوبيا وأن حزبه ليس مقصورا علي المسيحيين بل يشمل المسلمين وأن عددا من الزعماء المسلمين البارزين كانوا أعضاء في حزبه إلا أنهم انفصلوا عنه لأسباب شخصية .. وأن الاتهامات والاغتيالات التي يوجهها إبراهيم سلطان إلي حزبه لا أساس لها من الصحة وأن زعماء الحزب الموالي لإيطاليا هم أداة تستخدمهم إيطاليا وأن حزبه يدعو للوحدة مع اثيوبيا لوجود روابط عرقية ولغوية ودينية واقتصادية بين ارتريا واثيوبيا لهذا فإن حزبه يعبر تلقائيا عن جميع قطاعات المجتمع الأرتري ثم اضاف قوله : إن الأحزاب الأخري والتي ترفض الوحدة مع اثيوبيا هي أحزاب مأجورة وأن ماتستند إليه من حجج مبالغ فيها وأن مايسمي برابطة المثقفين الأرتريين المعارضة للوحدة مع اثيوبيا لايتجاوز عددها ١٤٥

عضوا وأن وحدا منهم لم يحصل علي دبلومات وأخيرا ختم بيانه بقوله : إن سكان الهضبة الوسطي من ارتريا قد قرروا الاتحاد مع إثيوبيا ويؤيد هذا القرار نسبة كبيرة من السكان تصل إلى ٩٦٪ في أسمرا العاصمة وإلي جانب ذلك فإن الحزب الاتحادي يلقي مساندة عامة من أهل المقاطعة الغربية ومقاطعة مصوع وساحل الدناكل (٥) .

موقف الأحزاب الوطنية من القرار الفيدرالي :

عقب صدور القرار الفيدرالي رفضته الأحزاب الوطنية (الكتلة الإستقلالية) الأرترية موضحة أنه لايعبر عن طموحات الشعب الأرتري كما أن غموضه يجعل الشعب الأرتري أمام مصير مجهول ولكن اضطراب حالة الأمن في ارتريا وتفاقمها من جراء المخططات الأثيوبية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية اضطر الأحزاب الوطنية المتمثلة في الكتلة الاستقلالية للقبول بالنظام الفيدرالي وذلك حتي لايضيع كل شيء والتمسك بالصفة الدولية للقرار الفيدرالي لما يتضمنه من حل جزئي للمسألة الأرترية ، لهذا أبدت الأحزاب الوطنية ممثلة في الكتلة الاستقلالية حسن نواياها وتعاونها المخلص بشأن تطبيق القرار الفيدرالي وجعله موضع التنفيذ ، ثم سعت تلك الأحزاب الوطنية إلي عقد اجتماع جماهيري في العاصمة أسمرا لجميع الأحزاب الوطنية الأرترية وذلك من أجل المصالحة الوطنية ، والأكثر من ذلك قرر زعماء الكتلة الاستقلالية تغيير اسم كتلتهم الاستقلالية إلي أسم الجبهة الديمقراطية انسجاما مع الواقع الجديد (٦) .

المبحث الثالث

الحركة الوطنية وتحديات الخمسينيات

بعد صدور القرار الفيدرالى الذي ربطت بموجبه أرتريا باثيوبيا دخلت البلاد مرحلة جديدة من تاريخها حيث مثل هذا الربط القسري خيبة أمل لدي المواطنين الأرتريين ووضع المقاومة أمام تحدٍ جديد حيث كان يعتقد المراقبون بأن أرتريا ستشهد نوعا من الالتزام بالقانون بعد توقيع الاتحاد الفيدرالي ولكن أثيوبيا أبت إلا أن تسبح عكس القانون وتمهد لسيرتها الاستعمارية مما حتم علي الحركة الوطنية الأرترية النزول مرة أخري إلي الميدان لمنازلة المخططات الأثيوبية ولكن في هذه المرة كانت المقاومة الأرترية تنطلق من مواقع متقدمة جدا تشريعية " برلمان " وتنفيذية (حكومة أرتريا) اضافة إلي الأحزاب الوطنية وفيما يلي نستعرض التحديات التي واجهت الحركة الوطنية خلال فترة

الاتحاد الفيدرالي بين أرتريا وأثيوبيا منذ تنفيذه عام ١٩٥٢م وحتي إلغاء اثيوبيا له من طرف واحد عام ١٩٦٢م . عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة (أنزي ماتنزوا) البوليفي الجنسية وذلك لوضع مشروع دستور يرفع إلي مجلس النواب الأرترى المنتخب من الشعب .. وأصبح لإريتريا علمها الخاص كما أوجد الدستور موقعا لممثل الإمبراطور في أريتريا حيث نص الدستور علي :-

١- أن لحكومة أريتريا سلطات تشريعية وتنفيذية تتعلق بالشئون الداخلية ضمن سلطاتها .

٢- يكون لممثل الإمبراطور محل الصدارة في الاحتفالات الرسمية في أريتريا كما تحيل السلطة التنفيذية الأرترية له مشروعات القوانين وله حق طلب إعادة النظر فيها وهو الذي ينشر القوانين .

٣- يكون لأرتريا علم وشعار وخاتم يحدد مواصفاتها بقانون .

٤- إنشاء جمعية وطنية يكون أعضاؤها مابين خمسين إلي سبعين عضوا لتمثيل الشعب الأرتري .

٥ تنتخب الجمعية الوطنية رئيس السلطة التنفيذية وتشرف علي أعمال السلطة التنفيذية .

وحينما أجريت الانتخابات لانتخاب مجلس النواب تمت علي مرحلتين مباشرة وغير مباشرة حيث نال :

١- الحزب الاتحادي ٣٢ مقعدا

٢- الجبهة الديمقراطية ١٩ مقعدا

٣- الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية ١٥ مقعدا

٤- الرابطة الإسلامية المستقلة مقعداً واحداً

٥- الحزب الوطني مقعداً واحداً

وهكذا فإن مجموع نصيب أحزاب المسلمين يفوق دوائر المسيحيين بدائرتين إلا أن الحكومة ذهبت للمسيحيين حينها.. وافتتحت الجمعية الوطنية الأرترية في ١٩٥٢/٤/٢٩م وأجري الاقتراع السري حيث أصبح في ظروف الفرحة بميلاد أرتريا رأس الحزب الاتحادي تدلابايرو رئيسا ونال ٤٩ صوتا وعلي محمد موسي راد اي نائبا للرئيس .. وما أن انسحبت الإدارة البريطانية وأصبح للإمبراطور وجود في أرتريا يؤازره جيش رسمي ووجود سياسي ممثل في حزب الوحدة حتي بدأت إجراءات ابتلاع أرتريا (٧).

وفي ٢١ أغسطس ١٩٥٢م سلمت الإدارة البريطانية جميع الممتلكات الأرترية للحكومة الأثيوبية وأصبحت أثيوبيا بذلك تسيطرعلي المرافق الحيوية في أرتريا كالمطارات والموانيء والبرق والسكة الحديد وكافة المواصلات والمباني المنشآت وجردت أرتريا بهذه الكيفية من جميع مقومات الدولة ،

فارتفعت الاحتجاجات القوية من البرلمان الأرتري ومن الأحزاب السياسية ومن كافة طوائف المجتمع الأرتري ،، وبالنظر لاستمرار الاعتداءات الأثيوبية ضد القرار الفيدرالي والحكم الذاتي الإرتري والحريات العامة وتجاهل الحكومة الأثيوبية شكاوي الشعب الإرتري عقدت الأحزاب الوطنية مؤتمرا عاما في أكتوبر ١٩٥٣م لبحث الموقف ومن ثم بعث المؤتمرون إلي الأمين العام للأمم المتحدة في ١٢/١٠/١٩٥٣م برقية تحت الرقم ٥٨٤٦٥ ثم أردفوها ببرقية أخري إلي الأمبراطور الأثيوبي تحت الرقم ٥٨٤٦٦ كما أرسلت منها نسخة إلي وزير الخارجية وفي هاتين البرقيتين عبر أعضاء المؤتمر من الأحزاب عن قلقهم عن الوضع الخطير في أريتريا (٨) .

احتجاجات من داخل البرلمان الأرتري :

في صبيحة ٢٢/٥/١٩٥٤م شرعت الجمعية الأرترية في مناقشة موضوع أسس الفيدرالية والحكم الذاتي الأرتري وذلك عندما أعلن رئيس الجمعية فتح باب النقاش حول الخطاب الذي أدلي به رئيس الحكومة الأرترية وبالتحديد حول النقطة التي كانت تتعلق بتكوين لجنة للاتصالات بالحكومة الأثيوبية لمعرفة ماتفعله لتحقيق وتطبيق الفيدرالية . ونحن ننقل نص حديث النواب الأرتريين الذي نشرته جريدة " صوت أرتريا " في عددها رقم (٤٠) بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٤م الصادر بأسمرا ، قال أحد النواب تستنكر هذه الجمعية فعل السلطة الأثيوبية في محاولة منها لإفساد أمانة الأعضاء الأرتريين الذين ينوبون عن الشعب وهكذا أمانة الحكومة الأرترية تجاه نص وروح قرار الأمم المتحدة .. وتدخلها بصورة مستمرة في شئون ارتريا ومهامها الداخلية ملحقة بذلك ضررا كبيرا بالسلطة الأرترية .. هذا وأن الجمعية تأمل أن يحاط صاحب الجلالة والرئيس الأعلي للفيدرالية علما بمجريات الأمور حتي يتسني له أن يفكر في اتخاذ الخطوات التي يعتبرها ممكنة ضمانا للتمسك بالقرار ، وإذ تري الجمعية اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وفي ظرف عشرين يوما تأمل الحكومة الأرترية لكي ترفع هذا الاقتراح إلي الأمم المتحدة .. وفي مطلع عام ١٩٤٥م وعندما زار الإمبراطور الأثيوبي إرتريا للمرة الثانية تلقي سيلا من العرائض والشكاوي من جميع الأوساط السياسية والمنظمات والنقابات تطلب من أثيوبيا أن ترخي قبضتها علي أرتريا بغية إعادة الوضع السياسي إلي حالته الطبيعية . وفي تلك الأثناء لجأت إثيوبيا إلي سياستها التقليدية وهي إثارة الإرهاب فأنشأت عصابات الشفتا لزرع الرعب في أوساط المواطنين وممارسة النهب والسلب ، وقد عالج رئيس الحكومة الأرترية أمر هذه العصابات بإعادة تنظيم الشرطة وتقسيمها إلي أربع قيادات كبري تحت

قواد إرتريين قضوا بالفعل علي هذه العصابات الإرهابية ونجحوا في إعادة الأمن والنظام وعندما شكا ممثل الإمبراطور في أرتريا إلي هيلاسلاسي ضد تلك الإجراءات التي قضت علي سلاح إثيوبيا ، وبناء علي ذلك استدعي الإمبراطور رئيس الوزراء الأرتري إلي أديس أبابا وأمره بإلغاء تنظيمات البوليس وبعزل ضباط البوليس الأرتريين الذين كانوا يعملون لاستتباب الأمن والنظام واضطر رئيس الوزراء الأرتري تحت تهديد الجيش الأثيوبي أن ينفذ أوامر الإمبراطور . وبإلغاء التنظيمات الجديدة للبوليس الأرتري ووجد الإرهابيون الأثيوبيون السبيل مفتوحا أمامهم لممارسة الإهاب ضد المواطنين الأرتريين دون أن يخشوا طائلة القانون ، وقد شل الإرهاب حرية الأحزاب وحرمها من ممارسة العمل .. وبعد أن أدرك البرلمان إخفاق رئيس الوزراء الأرتري في إقناع الإمبراطور بأن يقوّم علاقته مع أرتريا ويصححها حسب قرار الأمم المتحدة أصدر البرلمان الأرتري في جلسته الثلاثين بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢م بأغلبية ساحقة قرارا طلب فيه من رئيس الوزراء الأرتري أن ينذر الحكومة الأثيوبية بوجوب إعطاء الضمانات اللازمة لسيادة الدستور الأرتري وتطبيق قرار الأمم المتحدة .. وأضاف قرار البرلمان إلي ذلك أنه إذا فشل رئيس الوزراء الأرتري في أن يحصل خلال عشرين يوما علي وعد من الحكومة الأثيوبية بالتعاون المخلص في تطبيق القرار الفيدرالي فإن علي رئيس الوزراء عندئذ أن يطلب من الأمم المتحدة أن تتدخل فورا ، وقد حضر تلك الجلسة رجال الصحافة المحليون والدوليون ومراسلو وكالات الأنباء كما حضرها مندوب الأمم المتحدة لدي القضاء الأرتري الذي أنشأته الأمم المتحدة .. وبعد مضي مهلة العشرين يوما أصدر أعضاء البرلمان ملحقا لقرارهم وسلموه بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٠م إلي مندوب الأمم المتحدة ليسلمه بدوره إلي الأمين العام للمنظمة الدولية ، وفي تلك الظروف اجتمع البرلمان الأرتري في دورته ٣٢٨ وأصدر قرارا بأغلبية ٣٠ صوتاً ضد ١٠ أصوات وأرسلوا برقية برقم ٤٤٩٣ إلي الإمبراطور يطلبون منه فيها وضع حد لاعتداءات أثيوبيا ، وجواباً علي هذه البرقية قال ممثل الإمبراطور إنّ أعضاء البرلمان لم يكونوا يمثلون غالبية المجلس ولذلك فإن قرارهم هذا لا قيمة له ثم استمر في سياساته الإرهابية حتي أسقطت الحكومة الأرترية الأولي التي كان يرأسها السيد تدلابايرو ، وفي أول أغسطس عام ١٩٥٥م قدم رئيس الوزراء الأرتري استقالته تحت تهديد الأمبراطور الأثيوبي الذي استدعاه إلي أديس أبابا ووجه إليه تهمة العمل لاستقلال أرتريا ، وباستقالة رئيس الوزراء الأرتري خلا الجو لممثل الإمبراطور فعين نائبه أسفها ولد ميكائيل رئيسا للوزراء الأرتري وكان أسفها عميلا للحكومة الإيطالية وقد دخل إلي إثيوبيا في عام ١٩٣٦م مع الجيوش الغازية ولما أعادت القوات البريطانية الإمبراطور الأثيوبي

إلي عرشه أظهر أسفها استعداده لخدمة الإمبراطور في مجاله المعروف (الجاسوسية) نظير دفع ثمن خدمته له .. وبتولي أسفها الوزارة الأرترية إزداد الإرهاب بشكل لا مثيل له ، ومنعت من العمل جميع الأحزاب السياسية الوطنية ، وفي نفس العام ١٩٥٥م استطاعت الكتلة الاستقلالية في البرلمان رغم قلتها العددية أن تفرض علي السلطات الأثيوبية رؤيتها عن طريق الضغط الشعبي الهائل بتعيين أحد أعضائها البارزين السيد/ إدريس محمد آدم رئيسا للبرلمان الأرتري بعد أن أبعد الرئيس السابق علي موسي راداري الذي كان ذيلا للحكومة الأثيوبية . وفي ١٩٥٦/٨/١٥م بدأ البرلمان مناقشة الانتخابات المقبلة وسن قوانين ضرورية ملحقة بقانون الانتخابات الذي وضعه المستشار القانوني لمندوب الأمم المتحدة ولكن الحكومة الأثيوبية نجحت عن طريق عملائها في إبطال هذا القانون الديمقراطي الذي كان مطابقا للدستور الأرتري وقرار الأمم المتحدة ، والذي كان يعهد بالإشراف علي الانتخابات إلي لجنة تؤلفها المحكمة الأرترية العليا وذلك لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها كما هو وارد في الفقرات ١٦ و ١٧ و٣٥ من الدستور الأرتري المستمد من الفقرتين ٧ و١٢ من قرار الأمم المتحدة ، كما ينص هذا القانون على إجراء الانتخابات بطريقة مباشرة تتيح لكل مواطن حق الإدلاء بصوته ، ولكن أثيوبيا نجحت عن طريق عملائها في البرلمان الأرتري فى إقرار المنشور رقم ١٢١ الذي يجعل الإشراف علي الانتخابات في يد السلطة التنفيذية كما ينص هذا المنشور علي إجراء الانتخابات بطريقة غير مباشرة أي بالتعيين من زعماء القبائل وموظفي الحكومة الذين يخدمون مصالحها التوسعيةفي أرتريا وتقدمت القوي الوطنية في البرلمان الأرتري بعريضة إلي المحكمة العليا لأرتريا . يطلبون فيها حكم المحكمة بعدم قانونية إعادة الحكومة الأثيوبية للقرار البريطاني رقم ١٢١ وقد أصدرت المحكمة حكمها القاضي بعدم قانونية هذا الإعلان أو المنشور رقم ١٢١، وذلك لتناقضه مع الدستور الأرتري .. ولكن الحكومة الأثيوبية التي ليس من دأبها احترام القانون أجرت الانتخابات الثانية تحت إشراف رئيس الوزراء الأرتري (أسفها) الموالي لها في سبتمبر ١٩٥٦م وفي جو غير قانوني ، وبذلك خلقت برلمانا أكثر صورية وعمالة من البرلمان الأول ، وفي نفس العام تقدمت الحكومة الأثيوبية بمشروع قرار إلي البرلمان الأرتري لتعديل الدستور بإلغاء اللغتين العربية والتجرنية وإلغاء العلم الأرتري كذلك طلبت أن يكون تعيين رئيس الوزرا ء من قبل الإمبراطور مباشرة غير أن رئيس البرلمان إدريس محمد آدم قد كشف هذه المؤامرة للشعب الأرتري قبل أن تطرح أمام البرلمان الصوري مما أثار ضجة كبري في وسط الشعب الأرتري وعلى أثر هذه المقاومة التي بدأها الشعب تضاعف حقد اثيوبيا علي رئيس البرلمان إدريس محمد آدم فتآمرت عليه

عن طريق عملائها في البرلمان الأرتري حتي أبعدته عن رئاسة البرلمان وبذلك أفسحت المجال لمؤامراتها بعد أن نصبت الموالي لها حامد فرج رئيساً للبرلمان وجاء برلمان الدورة الثانية علي الشكل الذي يخدم أطماع أثيوبيا عملاء من الطراز الأول .

مر عام ١٩٥٧م بصمته الرهيب وأطل العام الجديد ١٩٥٨م ببراكينه المتفجرة فقد عاد وفد الشعب الأرتري من مقر هيئة الأمم المتحدة وذلك بعد أن قدم مذكرة حوت شكوي الأرتريين .. وفي تلك الأثناء كانت الحكومة الأثيوبية قد تقدمت إلي البرلمان الأرتري بقانون العمل الجديد الذي جعل العمال تحت رحمة الشركات والمستخدمين المستغلين ، وجردهم من أقل الحقوق والضمانات. ولسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية خرج الشعب الأرتري إلي الشارع بقطاعاته المختلفة في المظاهرات والاحتجاجات ، كما أعلن إضراباً عاماً في العاصمة أسمرا ومصوع والمدن الأرترية الأخري وبينما الوضع متأزم والمظاهرات العمالية والسياسية تجوب شوارع المدن زار الأمبراطور هيلاسلاسي أرتريا فاستقبله الشعب الأرتري بالمظاهرات والاحتجاجات وأمطروه بوابل من البرقيات التي يطالب فيها بسحب الجيش الأثيوبي من أرتريا وإيقاف العدوان الأثيوبي علي استقلال أرتريا والحريات العامة .

وطالب رئيس الوزراء الأرتري الموالي لأثيوبيا (أسفها) طالب الشعب الأرتري بصفة عامة بإنهاء المظاهرات والاحتجاجات ، كما طالب العمال علي وجه الخصوص بإنهاء الإضراب الذي استمر ثلاثة أيام ولكن العمال قابلوا طلبه بالسخرية والإستهزاء وقاطعوه بالتصفيق والتصفير .. واستمر العمال وبقية قطاعات الشعب الأرتري في الاحتجاجات والمظاهرات التي ملأت شوارع العاصمة أسمرا ولكن سرعان ماتدخل البوليس والجيش الأثيوبي وفرقوا المظاهرات بالرصاص حيث بلغ عدد القتلي والجرحي أكثر من ثمانين شخصا واعتقال مايزيد عن أربعمائة من العمال والسياسيين من بينهم محمد عمر قاضي الذي حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، وبعد أن سجنت اثيوبيا وفد أرتريا إلي الأمم المتحدة ومحاميهم أيضا تعذر علي الشعب الأرتري ممارسة حق الدفاع عن مطالبه المشروعة ، وهكذا ساد في أرتريا جو من الصمت والرعب فالطلائع النضالية والشعبية من السياسيين والعمال والطلاب قد أودعوا السجون والمحامون الأجانب الذين ترافعوا في القضايا ذات الطابع السياسي طردوا من البلاد في خلال ٢٤ ساعة ، كما أن ممثلي وكالات الأنباء الأجنبية الذين نقلوا أخبار الأحداث الجارية في أرتريا قد أمروا بمغادرة ارتريا . وفي الوقت ذاته شن الأثيوبيون حربا علي كافة معالم الكيان الأرتري وركزت علي اللغتين العربية والتجرنية .. فاستبدلت اللافتات

التي كانت مكتوبة بالعربية والتجرنية بلافتات مكتوبة بالأمهرية . كما قامت بحذف شارات البوليس الأرتري وعلاماته الوطنية .. وفي عام ١٩٥٩م أصدرت اثيوبيا قرارا بإنزال العلم الأرتري وتنكيسه واستبداله بالعلم الأثيوبي.. وازاء هذه الاعتداءات الأثيوبية لم تجد الأحزاب الوطنية المحلولة بدأً من إرسال وفد إلي العالم ليبلغ الدول العربية الشقيقة والجامعة العربية والأمم المتحدة وكافة الشعوب المساندة لحقوق الإنسان بمأساة الشعب الأرتري وقد ترأس هذا الوفد إلي القاهرة السيد إدريس محمد ادم الرئيس السابق للبرلمان الأرتري الذي تآمرت عليه السلطات الأثيوبية لمواقفه الوطنية وابعدته عن الرئاسة ،، ووصل الوفد إلي القاهرة بعد أن تسلل عبر السودان خفية ، وقدّم العديد من المذكرات والبرقيات إلي الجامعة العربية والأمم المتحدة والمؤتمرات الإفريقية والآسيوية وكان هذا الوفد يتكون من إدريس محمد ادم وإبراهيم سلطان أمين عام الرابطة الإسلامية وغيرهم (٩) .

التجربة البرلمانية في ارتريا (١٩٥٣ ١٩٦٣م)

بدأت التجربة البرلمانية في أرتريا بتشكيل جمعية تأسيسية كان عمرها ستة أشهر حيث وضعت الدستور وبعدها تحولت إلي الدورة التشريعية البرلمانية الأولي في بداية عام ١٩٥٢م ، والجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور كان يرأسها (تدلا بابيرو) وبعد تحولها إلي الدورة البرلمانية أصبح يرأسها علي محمد موسي رادايي وأصبح تدالابايرو رئيسا للسلطة التنفيذية أي رئس مجلس وزراء أرتريا ، أما الدورة البرلمانية الثانية فقد أصبح رئيسها إدريس حمد آدم ، ولكن تمت تنحيته ليحل محله حامد فرج حامد رئيساً للبرلمان وليصبح أسفها ولد ميكائيل رئيسا للسلطة التنفيذية بديلا لتدلابايرو أيضا الدورة الثالثة والأخيرة للبرلمان الأرتري كان رئيسها رئيسها حامد فرج ونائبه كان قش ديمطروس أما السلطة التنفيذية فكان رئيسها أسفها ولد ميكائيل وكان عمر الدورة البرلمانية أربع سنوات وكان أعضاء البرلمان يبلغون (٦٨) عضوا في كل دورة برلمانية .

أما الانتخابات فقد كانت تجري في كل من أسمرا ومصوع بشكل مباشر وفي باقي أنحاء ارتريا كانت تتم بشكل غير مباشر ، فمثلا في المنخفضات ودنكاليا كانت تجري الانتخابات بواسطة القبائل أما في الهضبة الإترية فكانت تتم بواسطة الأعيان . والمرشحون للبرلمان لم يكونوا يتقدمون ببرامج انتخابية يسعون لتحقيقها سواء كان ذلك علي نطاق الوطن أو علي نطاق الدوائر التي يترشحون باسمها بل كانت الدعاية الانتخابية لأشخاصهم فقط، وكان ذلك يعتبر خللا كبيرا في بداية التجربة البرلمانية فمن الأبجديات البسيطة والمتعارف عليها أن المرشحين في أية انتخابات برلمانية أما

أن يكونوا يمثلون الأحزاب التي ترشحهم وبالتالي يلتزمون ببرامج أحزابهم أمام الجماهير بعد شرحها وتوضيحها ، ومن هنا فإن الجماهير تعطي أصواتها لمرشح هذا الحزب أو ذاك حسب قناعتها وتأييدها لبرنامجه أو الخطة السياسية ، أو أن يكون المرشح مستقلا وأيضا في هذه الحالة يقدم للجماهير برنامجه الذي يلتزم بتنفيذه في حالة فوزه .. ولكن أرتريا عندما قررّت بأن تجري انتخابات بواسطة القبائل والأعيان فإن القوي المعادية لطموحات الشعب الأرتري كانت قد ضربت عصفورين بحجر واحد فقد مارست مزيدا من التمزق وسط الجماهير فبالإضافة لممارستها للتمزيق الطائفي فإنها مارست أيضا تمزيقا قبليا ولذلك أصبح هم القبيلة أن يفوز مرشحها بصرف النظر عن نوع موقف هذا المرشح من القضية الوطنية أو من مطالب دائرته الانتخابية .. وعندما نتحدث عن تلك التجربة فإننا لن نحكم عليها أو نحاكمها بمفهوم اليوم ،، فأولا كانت تلك التجربة قصيرة حيث لم يتجاوز عمرها عشر السنوات وثانيا فإنه لم يسبق قبلها في أرتريا أن تشكل برلمان وبالتالي كانت التجربة حديثة للشعب الأرتري ، وثالثا : فإن البرلمان تشكل في مرحلة حساسة من التدخلات الأجنبية ومن أبرزها التدخل الأثيوبي ورابعا : جاء البرلمان نتاجا للانشطار الطائفي والقبلي وسط الشعب الأرتري والذي كانت الإمبراطورية الأثيوبية تقوم بتنفيذه . البرلمان الأرتري في بدايته كان يتكون من الإتجاهين التاليين :

١- الكتلة الاستقلالية وأبرزها حزب الرابطة الإسلامية وكان شعارها الاستقلال ولكن بعد أن تقرر النظام الفيدرالي بواسـطة الأمم المتحدة فقد كان سعيها هو المحافظة علي الفيدرالية كما قررتها الأمم المتحدة .

٢- الكتلة الثانية كانت تتمثل في حزب الانضمام إلي أثيوبيا (اندنت) وأهداف هذا الحزب كانت معلنة ومعروفة وهي إيمانه بوحدة ارتريا مع اثيوبيا .

ولكن بمرور الوقت وعبر الدورات الثلاثة للبرلمان الأرتري تكونت فئة ثالثة وهي تعد قوي هامشية كانت تري في الانتساب إلي البرلمان وسيلة لتحقيق مصالح ذاتية ضيقة وذلك بتقاضي المعاش الشهري المضمون والاستئثار بالعقارات والرخص التجارية ورخص المشاريع الزراعية ، كما كانت تـري بأنها وعبر البرلمان تحقق الوجاهة والسلطة ، لهذا كانت تلك الفئة ترتبط بالسلطة التنفيذية ، وتمثل الإمبراطور الأثيوبي في أرتريا مباشرة ، وتنفذ كل ماكانت تنادي به مع تلك الدوائر وبالتالي كانت قوي ذليلة لا علاقة لها بمصالح وحقوق الناخبين الذين أوصلوها إلي مقاعد البرلمان أو بحقوق الوطن بشكل عام . وقد وضعت اثيوبيا منذ بداية التجربة البرلمانية في أرتريا هدفا

محددا وهو إفساد أعضاء البرلمان والتأثير عليهم وربطهم بها ، فقد كان المخصص الشهري لعضو البرلمان من قبل الحكومة الأرترية (٢٠٠) بر اثيوبي شهريا وهنا تدخل الإمبراطور الإثيوبي وقرر مرتبا شهريا آخر لكل عضو في البرلمان وهو (٢٥٠) برا يتقاضاها النائب من ممثل الإمبراطور مباشرة بحيث يكون مرتبه الشهري (٤٥٠) برا وبهذا أصبح عضو البرلمان يتقاضي مرتبا من الحكومة الأرترية ومرتبا ثانيا من الحكومة الأثيوبية ولكن عددا من النواب الوطنيين رفضوا وبشكل علني أن يتقاضوا المرتب الشهري الأثيوبي من ممثل الإمبراطور ، واكتفوا بالمرتب الذي يأخذونه من الحكومة الأرترية إلا أن عددهم كان قليلا وقد عدوا أن ما تقدمه اثيوبيا هو مجرد رشوة لتحقيق مآربها ، وكان موقفهم وطنيا صائبا .

ومن خلال تلك المرتبات الإضافية استطاعت أثيوبيا ربط عدد كبير من أعضاء البرلمان بها بحيث ينفذون كل رغباتها ، كما أن النائب الذي يتقاضي المرتب الشهري الأثيوبي ويعمل علي تنفيذ مايطلب منه كان مطمئناً بأنه في الدورة البرلمانية القادمة سيعاد انتخابه لعضوية البرلمان ، أما من كان يرفض المعاش الشهري الأثيوبي ولايمتثل لمخططات أثيوبيا فقد كان يتم إسقاطه في الدورة الثانية بوسائل عديدة حتي يفقد عضوية البرلمان ولم يتم الاكتفاء بذلك بل كانت تتم معاقبته .. وهكذا كانت سياسة اثيوبيا نحو برلمان أرتريا هي الترهيب والترغيب ، وعن طريق تلك السياسة جعلت منه برلمانا صوريا تابعا للسلطة التنفيذية (١٠) .

مقاومة من داخل البرلمان للتدخل الأثيوبي في الشئون الأرترية :

تحركت لجنة سرية من داخل البرلمان الأرتري في دورته الأولي وكانت هذه اللجنة تتكون من كل من محمد عمر أكيتو – محمد برهانو – صالح أكشح – سعيد سفاف – محمد صالح موسي وتخستيب قبري كيدان ، بدأت تلك اللجنة تتحرك وسط أعضاء البرلمان وبشكل سري وفردي وتشرح لهم بأن أثيوبيا أصبحت تتدخل في الشئون الداخلية لأرتريا ولاتحترم النظام الفيدرالي .. وأخذت قسما من كل نائب بأن يوحدوا مواقفهم ضد التحرك الأثيوبي وبعد أن ضمنوا وحدة موقفهم وفي الجلسة البرلمانية بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢م تقدم النائب محمد صالح موسي (أبوداود) باقتراح في البرلمان يقضي بمطالبة أثيوبيا بالكف عن التدخل في الشئون الأرترية ، ورفع هذا الأمر للإمبراطور هيلاسلاسي باعتباره الرئيس الأعلي للفيدرالية أن يقوم برفع الأمر لهيئة الأمم المتحدة ، وقد فاز ذلك الاقتراح .. ولكن اثيوبيا حاصرت هذا التوجه وقامت بتنحية رئيس البرلمان ورئيس السلطة التنفيذية

وقامت بجهود كبيرة لإسقاط النواب الذين كانوا وراء ذلك التحرك في الدورة البرلمانية الثانية .. وفعلا تمكنت أثيوبيا من إسقاط الجزء الأكبر من النواب الذين بدأوا يتحركون بشكل وطني ، واستبدالهم بآخرين تم الإتفاق معهم مسبقا لتأييد السياسة الأثيوبية وبالرغم من ذلك فإن هنالك بعض النواب نجحوا في الانتخابات لأنهم نالوا ثقة ناخبيهم ومثال لذلك السيد محمد عمر أكيتو رغم جهود أثيوبيا ضده ولكن لم يسمح له بدخول قاعة البرلمان لحضور الجلسات لأربعة أعوام رغم أنه كان يصرف مرتبه الشهري باعتباره عضوا في البرلمان . وبعد أن قامت اثيوبيا بجهودها المكثفة لضمان ولاء البرلمان لها عن طريق إفساد الذمم والرشاوي وأسقاط العناصر الوطنية في الانتخابات قامت بهجوم لإنهاء الكيان الأرتري والتمهيد لضم أرتريا إليها . وكان ذلك بتقديم الاقتراح من داخل البرلمان في دورته الثانية بإنزال العلم الأرتري والاكتفاء بالعلم الأثيوبي وقد فاز الاقتراح بالإجماع ماعدا صوتاً واحداً وكان ذلك صوت النائب الحاج عثمان هندي الذي بدأ يصرح في داخل القاعة قائلا " اتقوا الله " إلا أن صرخاته كانت في واد وضاعت بين الضجيج ولم يستمع أحد لصرخته ونصيحته ولكنه موقف وطني وسيظل خالدا ومعروفا لدي الأرتريين .

وقد ظلت أبواق الدعاية الإثيوبية تردد بأن الشعب الأرتري وعن طريق ممثليه قرر إنهاء النظام الفيدرالي والانضمام إلي إثيوبيا ورغم أن ذلك البرلمان كانت به قوي عميلة لأثيوبيا مضافة إليها قوي هامشية ذيلية تابعة للسلطة في كل مواقفها في سبيل المحافظة علي مصالحها الذاتية الضيقة إلا أنه بداخل البرلمان أيضا كانت هناك قوي وطنية لم تكن لتوافق علي مثل تلك الجريمة وبصرف النظر عن كل ذلك فإن البرلمان كان بريئا من تلك الجريمة ولم يتخذ قرار إنهاء الفيدرالية والانضمام إلي أثيوبيا فقبل تلك الجلسة المشئومة للبرلمان قامت أثيوبيا أولا بإسقاط النواب الوطنيين في الإنتخابات كما قامت باعتقال البعض من النواب ، أيضا نشرت جوا من الإرهاب لدي بعض النواب بالإضافة إلي ذلك قدمت الرشاوي والإغراءات للبعض الآخر وبتاريخ ١٤/١١/١٩٦٢م وأثناء انعقاد البرلمان دخل رئيس السلطة التنفيذية أسفها ولد ميكائيل إلي القاعة وخاطب النواب بالقرار الذي تقدم به وهو إنهاء النظام الفيدرالي وضم أرتريا إلي أثيوبيا وأن البرلمان لم يعد له وجود وبعد أن ألقي بهذه الكلمات غادر قاعة البرلمان ولم تتم مناقشة الموضوع ولا التصويت عليه ولكن حدث تصفيق من البعض كما حدث ضجيج وهرج من البعض الآخر وغادر النواب البرلمان للمرة الأخيرة والنهائية ، كانت تلك هي المسرحية التي تمت ، وبالتالي فإن البرلمان الأرتري وبصرف النظر عن رأينا فيه لم يتخذ ذلك القرار المشئوم بإنهاء الكيان الأرتري وضم أرتريا إلي إثيوبيا (١١) .

الفصل الرابع

المبحث الأول
نشأة حركة تحرير أرتريا أهدافها وقيادتها ووسائلها

بعد حظر وحل اثيوبيا للأحزاب الأرترية ومنع أي نشاط إرتري في منتصف الخمسينيات لم يجد الشعب الأرتري إلا اللجوء إلي أسلوب العمل السري وتكوين التنظيمات السرية لإيقاف سياسة الابتلاع التي كانت تنتهجها اثيوبيا نحو أرتريا وفي هذا الإطار تم تأسيس حركة تحرير أرتريا عام ١٩٥٨م وهي تعتبر أول تنظيم سياسي سري في أرتريا حسب علمي .

ويتحدث الأستاذ محمد سعيد ناود رئيس حركة تحرير أرتريا ومؤسسها في كتابه " حركة تحرير أرتريا الحقيقة والتاريخ " عن أسباب نشأة الحركة وأهدافها فيقول :

" .. عند ماكنت أقوم بزيارة سنوية لأرتريا لتقصي الحقائق لم نكن نفكر في ذلك الوقت في تشكيل حركة جديدة ولكن الفكرة التي كانت لدينا هي إقناع الزعماء السياسيين الذين ناضلوا من أجل الاستقلال أثناء عرض القضية الأرترية في الأمم المتحدة ، لكي يحولوانشاطهم إلي عمل سري بعد أن حظرت أثيوبيا أنشطة الأحزاب السياسية التي كانت قائمة آنذاك علي أن نقوم نحن في أوساط الجاليات الأرترية في الخارج بتنفيذ مايكلفوننا به لدعم ومساندة نضالهم في الداخل ... "

وكان رفيقي في تلك المحاولات هو الأخ إدريس حسن قنشرة والذي كانت تعود زمالتنا واهتماماتنا حول أرتريا إلي زمن الدراسة .. وبعد وصول فريق " عدوليس " الرياضي من أسمرا ليلعب مع الفرق الرياضية بمدينة بورتسودان وكان ذلك في عام ١٩٥٧م قمنا بملازمة الفريق في مكان نزوله حيث كان ينزل بحوش السيدة مريم المرغنية ، وكنا نظل طوال الليل والنهار برفقتهم وعندما يذهبون إلي دار الرياضة كنا نجلس بين المتفرجين لتشجيعهم .. وكانت مهمتنا الأساسية في كل مقابلاتنا معهم هي مناقشتهم حول الأوضاع السياسية في أرتريا وخوفنا من زوال الفيدرالية ليحل محلها الاستعمار الأثيوبي المباشر ومن جانبهم كانوا شبابا متفتحين يستجيبون لآرائنا . وعند مغادرتهم أعطيت كتاب " الأم " (لمكسيم جورجي) باللغة الإنجليزية للأخ " تكؤيحدقو " والذي كان ضمن الفريق ومعه كحساي بهلبي حيث وطدنا علاقتنا بهما وحمل الأخ تكو الكتاب معه إلي أسمرا وبعدها كان تكؤ وكحساي من أوائل من انتظم في صفوف حركة تحرير أرتريا بأسمرا عند تأسيسها

، وكان ذلك قبل التفكير في عمل محدد ولكن كان يحركنا القلق والخوف علي مصير أرتريا ، عندما بدأنا مع الزعماء السياسيين ، كما ذكرت فإننا كنا نفكر بدور داعم لما هو موجود في الداخل إلا أن فكرتنا لم تجد القبول لديهم كما وجدنا بعض المقابلات الجافة ، بل ترددا وتخوفا من الفكرة بحكم الإرهاب الذي كانت تنشره اثيوبيا وبعد آخر محاولة قمت بها ومعي إدريس محمد حسن حيث دخل كل منا إلي أرتريا بطريقته الخاصة عدنا لبورتسودان لتبادل التقاير ولكن النتيجة لم تكن موفقة بالنسبة لكل منا وعندها قررنا أن نشرع في تأسيس الحركة بطريقتنا الخاصة وأن نأخذ زمام البادرة لنؤكد للجميع بأن اثيوبيا ومهما امتلكت من أجهزة تجسسية وسلطات قمعية إلا أنه بمقدورنا أن نتحدي كل ذلك لأننا أصحاب قضية عادلة ، وكان ذلك قرارنا ، وعلي الفور بدأت في وضع اللائحة والقسم والبرنامج ثم بدأت بعرض الفكرة علي من كنا نثق به من إخواننا الأرتريين وعندما اكتمل العدد سبعة أشخاص عقدنا المؤتمر التأسيسي وكان ذلك في منزلي ببورتسودان بحي الترانسيت وذلك في ١٩٥٨/١١/٢م - ١٩٥٩م الساعة الثالثة ظهرا .

ففي بداية الاجتماع وضعنا المصحف أمامنا ثم وضعت يدي فوق المصحف ووضع الأخرون أيديهم فوق يدي ثم تلوت القسم وكان الحضور يتكون من :

محمد سعيد ناود - إدريس محمد حسن - حسن حاج إدريس - عثمان محمد عثمان - يسن محمد صالح عقده - محمد الحسن عثمان سدود - صالح أحمد أياي - حبيب قعص

وعند انفضاض الاجتماع كنا ممتلئين نشوة حيث بدأنا الخطوة الأولي في طريق حرية أرتريا واستقلالها والذي كنا متأكدين بأننا سنصل إلي نهايته بالنجاح ثم انطلقنا في التجنيد لتشكيل الخلايا في مدينة بورتسودان كخطوة أولي وذلك في أوساط الجالية الأرترية .

قصة إطلاق " محير شوعتي" أي التنظيم السياسي علي حركة تحرير أرتريا : لقد حدث التباس لدي البعض في فترة ما ، حيث كانوا يعتقدون بأن " محير شوعتي " يختلف عن حركة تحرير أرتريا وهو تنظيم آخر ، إذن من أين جاءت هذه التسمية ، إن قسم المباحث الجنائية بالشرطة الأرترية آنذاك والذي كان خاضعا تماما للمخابرات الأثيوبية ، هو الذي أطلق محير شوعتي" علي حركة تحرير أرتريا " ومناسبة هذه التسمية أنهم عندما كانوا يقومون باعتقال أي من أعضاء الحركة فإنه لم يكن يعرف سوي أسماء أعضاء تشكيلته السباعية التي ينتمي إليها وذلك بحكم السرية التامة التي كانت تسود عمل الحركة وأن أعضاءها لم يكونوا يعرفون بعضهم بعضاً ، وكل من يتم اعتقاله كان يتعرض للتعذيب الجسدي وإذا ضعف أي معتقل ولم يتحمل التعذيب واعترف باسماء أعضاء

تشكيلته فإنه لايستطيع الاعتراف إلا بأسماء هؤلاء السبعة الذين يعرفهم ، وعندما تكررت هذه الحالة لدي قسم المباحث الجنائية أطلقوا علي التنظيم تسمية " محير شوعتي " التنظيم السباعي فانتشر الاسم وشاع وبالذات داخل أرتريا حتي كاد أن يطغي علي الاسم الحقيقي والأصلي للحركة وأن المخابرات الأثيوبية بدأت تبحث بعد ذلك عن مكان تنظيم " محير شوعتي " (١) وفي الصفحة ٤٣٤ من كتابه سالف الذكر يحدد الأستاذ ناود أهداف حركة تحرير أرتريا في النقاط الثلاثة الآتية :-

١- تحقيق الوحدة الوطنية بمحاربة الاتجاهات التي تهدف لخلق انقسامات وسط الشعب الأرتري .

٢- تحقيق الاستقلال التام ..

٣- إيجاد حكومة ديمقراطية بعد الاستقلال تعمل لتحقيق آمال الشعب الأرتري القريبة والبعيدة

ويتناول الأستاذ ناود أيضا في كتابه السابق وسائل الحركة وقيادتها بالداخل علي النحو التالي :

١- الاستفادة التامة من كل التجارب المختلفة التي مرت بها الشعوب في نضالها مع مراعاة الاعتبار للواقع الأرتري .

٢- الإعتماد علي الشعب الإرتري باعتباره المعين الذي لاينضب .

٣- توعية وتعبئة وتنظيم الجماهير حتي تصبح قوة كاسحة للوجود الاستعماري .

٤- ربط الجماهير بمطالبها الحيوية التي تناضل من أجل تحقيقها بعد مرحلة التحرير الوطني .

٥- الوصول بالنضال الأرتري إلي مرحلة حرب التحرير الشعبية والتي تعتبر قمة الرفض الأرتري للوجود الاستعماري في أرتريا .

٦- سير العمل العسكري والسياسي جنبا إلي جنب .

وبعد تأسيس الحركة بالداخل اتخذت القيادةقرارات بأن تكون مدينة (كرن) مركزا لفروع الحركة بنسحيت والساحل وبركة والقاش ، وقد كلف صالح أحمد أياي بالإشراف علي تلك الفروع ، كما اتخذت قرارات لكي تكون أسمرا مركزا لفروع حماسين ، أكلقوزاي سراي سمهر دنكاليا واثيوبيا ، وقد كُلِّفَ ياسين محمد صالح عقده ليشرف علي تلك الفروع . وبعد عقد مؤتمر أسمرا اتخذ قرار بأن تكون أسمرا هي المركزية لكل الفروع بداخل أرتريا واثيوبيا ، ولهذه الغاية شكلت اللجنة الوطنية وتحتها شكلت القيادة رقم (١) والقيادة رقم (٢) وكانت الحكمة وراء ذلك التشكيل هي أنه في حالة اعتقال أي قيادة تتولي القيادة التي تليها مسئولية التنظيم بحيث لايكون هناك أي فراغ ، وقد روعي في تشكيل اللجنة الوطنية أولا المسؤليات الحساسة التي كات تتولاها في الدولة .

ثانيا روعي أن تكون من العناصر المتعلمة والتي بمقدروها أن توجه العمل توجيها صحيحا .

المبحث الثاني
أسلوب عمل حركة تحرير أرتريا

الدول ذات الممارسات البوليسية دائما هي التي تجبر الشعوب للجوء إلي العمل السري للتعبير عن تطلعاتها وعدم السكوت أو التنازل عن حقوقها وهذا ما انتهجته حركة تحرير أرتريا أسلوب عمل لمقاومة الاستعمار الاثيوبي ، ويتحدث الأستاذ محمد سعيد تاود مؤسس حركة تحرير أرتريا عن طبيعة الحركة السرية والعوامل التي فرضتها عليهم في العمل السياسي وذلك في الصفحة ٤٧ من كتابه (حركة تحرير أرتريا الحقيقة والتاريخ) حيث يقول : إن تعريفنا لطبيعة الحركة (بالسرية) واختيارنا للأسلوب السري في عملنا لم يكن نقلا حرفيا لتجربة الحزب الشيوعي السوداني كما يتراءي للبعض بل كانت تلك تجربة أرترية بحتة وتعامل طبيعي مع واقع كنا نعيشه فلو كانت حريّة التعبير متاحة لما كنا قد لجأنا للأسلوب السري فنحن كنا نعيش في دولة بوليسية .. لذلك فإن الأسلوب السري في طبيعة الحركة وفي عملنا فرضه علينا الواقع الذي كانت تعيشه اريتريا في ظل السلطات الأثيوبية التي كممت الأفواه ومنعت كل أنواع الحريات من تعبير واجتماع وتشكيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وغيرها واختارت طريقا وحيدا للتعامل مع الشعب الإرتري وهو الاعتقالات والسجون والمطاردات .

أما العامل الثاني الذي فرض السرية في العمل السياسي منذ البداية فيعود إلي أن ميلاد الحركة قد صادف انقلاب الجنرال إبراهيم عبود في السودان وكان نظام عبود منذ قيامه حتي سقوطه معاديا للقضية الإرترية " .

وكان العامل الثالث لاختيارنا العمل السري هي فكرة " الثورة الانقلابية " التي تبنيناها لتحقيق هدفنا هو الاستقلال وكان من أهم شروط نجاحها السرية المطلقة ويضيف الأستاذ ناود موردا نموذجا من العمل السري داخل أرتريا (مؤتمر أسمرا) حيث يقول : يعتبر مؤتمرأسمرا الذي عقدته حركة تحرير أرتريا معلما بارزا في تاريخ الثورة الأرترية فقد كان هو المؤتمر الأول والأخير الذي يعقده أي فصيل أرتري بقلب أسمرا ، وانعقاد هذا المؤتمر لم يتم بشكل عفوي بل سبقته مناقشات هامة فقد كان الإصرار علي عقده في أسمرا يعتبر تحديا للسلطات الأثيوبية القمعية ، ولكي نؤكد لأنفسنا أولا ولكل أعضاء الحركة ثانياً وللأوربيين عامة بأنه بمقدورنا أن نفعل أي شيء في مواجهة الاحتلال الأثيوبي متي ما توافرت الإرادة والتصميم .. تميز ذلك المؤتمر بالدقة

المتناهية للإعداد له وتأمينه من عيون أثيوبيا التي كانت ترصد أي تحرك في كل أنحاء أرتريا .. كان القرار المتفق عليه هو عدم وصول أو دخول أي عضو من أعضاء المؤتمر إلي أسمرا في اليوم المحدد لعقد المؤتمر ، وقد تولت الإعداد قيادة الحركة في أسمرا وعلي رأسها (ياسين عقده) وزملاؤه ، وقد عقد المؤتمر في أول عام ١٩٦١م تقريبا ولم يمض علي تأسيس الحركة عامان وحسبما أتذكر فإن أعضاء المؤتمر كان عددهم حوالي الأربعين عضوا ، وقد يكون العدد أكبر بقليل وكانوا يمثلون فروع الحركة بالداخل إضافة إلي فرع جدة .. بدأ المؤتمر أعماله في تمام الساعة السابعة مساء وظل منعقدا طوال الليل حيث انتهي من أعماله في تمام الساعة السادسة صباحا ومن مكان المؤتمر وحسب القرار فقد توجه كلّ عضو من الأعضاء إلي محطة البصات بطريقته الخاصة وغادر الجميع مدينة أسمرا إلي الجهات التي قدموا منها ، أما القضايا التي ناقشها المؤتمر فكانت علي النحو التالي :

١- استعراض الخطوات التي تقوم بها أثيوبيا بهدف ضم أرتريا إليها قسرا .

٢-استعراض ماتم إنجازه منذ تأسيس الحركة وحتي انعقاد المؤتمر .

٣- مرحلة التوسع والانتشار التي ناقشها المؤتمر خلال أثنتي عشرة ساعة متواصلة .. وعند انقضاء المؤتمر كنا نحس بالانتصار علي اثيوبيا لأن انعقاد هذا المؤتمر في أسمرا كان يمثل التحدي الأكبر بيننا وبين السلطات الأثيوبية القمعية رغم مطاردتها بجواسيسها الذين كانوا ينتشرون في كل مكان وبالذات العاصمة أسمرا .

الثورة الانقلابية :

الثورة الانقلابية هي إحدي الوسائل التي كانت تسعي حركة تحرير أرتريا لتحقيق الاستقلال من خلالها وذلك باختراق المؤسسات الأثيوبية العسكرية منها والمدنية بتغلغل الأرتريين في هذه المؤسسات ثم القيام بانقلاب عسكري تسانده النقابات والاتحادات وبقية قطاعات الشعب الأرتري وفي حالة فشل الإنقلاب تبدأ المرحلة الثانية وهي الخروج إلي الجبال وإعلان الثورة المسلحة .

ويتحدث الأستاذ محمد سعيد ناود عن هذه الثورة الانقلابية وفرص نجاحها لولا حدوث بعض الظروف وذلك في (صفحة ٥٨) من كتابه (حركة تحرير أرتريا الحقيقة والتاريخ) قائلا : ومنذ بداية تأسيس حركة أرتريا وصلنا إلي قناعة راسخة بأن حل القضية الأرترية لن يأتي من الخارج ، فبالنسبة للأمم المتحدة لم نكن نراهن عليها خاصة بعد أن درسنا ماقامت به عندما ربطتنا باثيوبيا

فيدراليا وأدخلتنا في نفق مظلم فقد توصلنا إلي بأن حل القضية سيكون من داخل أرتريا وبواسطة الشعب الأرتري . وقد هدانا تفكيرنا ومن خلال واقعنا إلي الثورة الانقلابية التي كانت تعني الآتي :-

١- كان من أهم شروط الثورة الإنقلابية اختراق كل أجهزة أثيوبيا وتجنيد رجال الإدارة الأرترية التي كانت قائمة من شرطة وخدمة مدنية وغيرها .

٢- إحصائية دقيقة للقوي الأثيوبية ومعرفة تفاصيلها بحيث يتم شلها في الوقت المناسب وفي نفس الوقت إجراء إحصائية دقيقة للشرطة الأرترية والقوي التي سنعتمد عليها في مواجهة القوات الأثيوبية

٣- انتشار الحركة في كل أجزاء أرتريا وقيامها بتعبئة الجماهير وتهيئتها بحيث ستكون سندا للثورة الانقلابية عند اندلاعها .

٤- عندما نقوم بتوفير الشرو ط المطلوبة لإعلان الثورة الانقلابية نعلن علي العالم إلغاء النظام الفيدرالي ونقوم بإعلان استقلال أرتريا .

٥- ولإنجاح الثورة الانقلابية كان سلاحنا هو السرية المطلقة لكل أنشطتنا وتحركاتنا بحيث نفاجيء أثيوبيا بما لم يكن في حسبانها .

وباختصار كانت تلك رؤيتنا للثورة الانقلابية التي تبنتها حركة تحرير أرتريا منذ ميلادها وأخضعت لها كل أنشطتها وتحركاتها وأساليب عملها لإنجاحها وحسب قناعتنا وحساباتنا آنذاك .. وقد كانت هناك إمكانية كبيرة لنجاح الثورة الانقلابية لولا قيام جبهة التحرير الأرترية وتدخلاتها والتشويش والتخريب الذي مارسته ضد الحركة الأمر الذي نبّه المحتلين الأثيوبيين لما كنا نقوم به من الأنشطة السرية وأدي ذلك إلي انتفاء أهم شرط من شروط الثورة الانقلابية وهي السرية المطلقة التي كنا نحافظ عليها ونلتزم بها قبل ميلاد جبهة التحرير الأرترية والتي بدأت أول عمل لها بتعرية وكشف كل شيء .

المبحث الثالث
العلاقات الخارجية لحركة تحرير أرتريا

لم تكن الساحة الخارجية مهيأة للاستماع إلي صوت الشعب الأرتري ولم يكن هناك أي قبول للأرتريين ولم تكن هنالك دول أو منظمات تؤمن بأي وجود للشعب الأرتري ، فعندما بدأنا التفكير في العمل السياسي الخارجي كانت تنقصنا الإمكانات المادية والخبرة والمعرفة بالخارج ولم تكن لدينا

علاقات سابقة بالحكومات أو المنظمات ولذا كانت بدايتنا من الصفر وفي حدود طاقتنا وإمكاناتنا المحدودة وكان قرارنا أن نبدأ محطتنا الأولي إلي الخارج عبر الخرطوم حيث كان هناك العديد من سفارات العالم .. بدأنا أنشطتنا السياسية بإعداد مذكرات لكل الحكومات التي لديها تمثيل في الخرطوم وكانت تلك المذكرات تحوي شرحا للقضية الأرترية وثانيا كانت توضح كيف أن أثيوبيا خرقت قرار الأمم المتحدة بإلغائها الفيدرالية من جانب واحد .. وفي ختام هذه المذكرات كنا نطالب بموقف مؤيد للحق الأرتري وتأييد نضاله .. وعبر هذه الحكومات حققنا أول نجاح وهو افتتاح مكتب لحركة تحرير أرتريا في القاهرة وأيضا وعبر مذكرات الخرطوم حققنا النجاح الثاني وذلك عندما وافقت لنا الحكومة العراقية بافتتاح مكتب للحركة في بغداد ... ومن بداية تحركنا الخارجي لاحظنا بأن الدائرة العربية هي المفتوحة أمامنا والتي حظينا بتجاوبها معنا .

أما الحكومات الإفريقية المستقلة فقد تأثرت بموقف منظمة الوحدة الإفريقية والذي كان يتميز بالسلبية إزاء القضية الأرترية لذا فإن صلتنا بإفريقيا كانت عبر مكاتب حركات التحرير الإفريقية العديدة بمصر . وهكذا تمكنت حركة تحرير أرتريا من خلق تضامن واسع مع النضال الأرتري (٢) .

علاقة حركة تحرير أرتريا بالحزب الشيوعي السوداني :

بعض الأرتريين يعتبرون حركة تحرير أرتريا تنظيما شيوعيا وأنها امتداد للحزب الشيوعي السوداني إلا أن الأستاذ محمد سعيد ناود مؤسس تلك الحركة ينفي هذا الاتهام ويقول عن شكل العلاقة التي كانت تربط الحركة بالحزب الشيوعي السوداني وذلك في الصفحة (٢٩) من كتابه (حركة تحرير أرتريا الحقيقة والتاريخ) حيث يقول :

(إن علاقة حركة تحرير أرتريا بالحزب الشيوعي السوداني أصبحت لدي البعض تمثل علامة استفهام كبيرة تحتاج إلي توضيح ، وقد استغلت هذه المسالة في بداية الصراع بين الحركة والجبهة أسوأ استغلال من قيادة جبهة التحرير الأرترية ومؤسسيها كمادة دعائية دون معرفة الحقيقة .

أما كيف توصلت الجبهة إلي علاقة الحركة بالحزب الشيوعي السوداني فإن لهذا قصة وهي أنني كنت في بداية تكوين الحركة وأثناء انقلاب الفريق إبراهيم عبود كنت أتعرض لاعتقالات ، كما كان منزلي يتم تفتيشه بين وقت وآخر بواسطة رجال الأمن السوداني وقد عرفت الجبهة علاقتي بالحزب الشيوعي من أحد أقاربي - سامحه الله - إذ لم يراع حتي العلاقة الأسرية فقد نقل إليهم بأن الاعتقالات والمداهمات المنزلية التي يتعرض لها ناود من قبل الأمن السوداني ليست بسبب أرتريا

بل هي بسبب عضويته بالحزب الشيوعي السوداني ومن هنا بدأت الحملة ضد الحركة بأنها شيوعيةكما أن بعض المحللين والمجتهدين والمفسرين في مراحل لاحقة بدأوا يقولون إن الحزب الشيوعي السوداني ربما يكون هو الذي قام بتأسيس حركة تحرير أرتريا .. ولا أنكر أنني كنت عضوا بالحزب الشيوعي السوداني منذ أن كنت طالبا وناضلت في صفوف هذا الحزب ثمانية أعوام كاملة وكان انضمامي للحزب الشيوعي السوداني أمرا طبيعيا بحكم المناخ الذي كان سائدا آنذاك فقد كان الشباب الأرتري قريباً من اليسار المصري أثناء وجودهم ودراستهم بمصر وآخرون كانوا منضوين تحت لواء حركة الإخوان المسلمين المصرية ثم السودانية وبعض الطلاب الأرتريين بالقاهرة لم يكتفوا بالانضمام تحت لواء حركة الإخوان المسلمين المصرية بل تدربوا عسكريا في معسكراتهم أثناء عملياتهم الفدائية في السويس ضد الجيش الإنجليزي وذلك بهدف العودة إلي أرتريا وممارسة العمل الفدائي فيها أمثال الشهيد سعيد حسين والذي كان ضمن الرعيل الأول الذين باشروا العمل الفدائي في قلب أسمرا بل إنني أعرف من الأرتريين من كان عضوا بالحزب الشيوعي الإيطالي أثناء دراساتهم في إيطاليا ، وهذه المسألة عادية لأننا لم نكن نعيش في كوكب منعزل بل كنا نؤثر ونتأثر بما حولنا .

وقبل تأسيس حركة تحرير أرتريا ولثلاثة أعوام متتالية بدأت في قضاء عطلاتي السنوية في أرتريا وكنت أتجول بين المدن المختلفة محاولا التعرف علي المتعلمين بحثا وتقصيا للحقائق كما كنت أحاول التعرف علي الرموز السياسية وقيادات الأحزب السياسية السابقة لإقناعهم بالاستمرار في النضال وبشكل سري بعد أن حظرت أثيوبيا نشاطهم ولكن لم أوفق في هذا المسعي

وفي نهاية جولتي في العام الثالث وبعد عودتي إلي السودان وضعت تقريرا للحزب يتلخص في الآتي :-

١- إن القضية الأرترية قضية عادلة .

٢- القوي الاستعمارية العالمية وبالتواطوء مع اثيوبيا حرمت الشعب الأرتري من حقه في الاستقلال مثل باقي الشعوب المستقلة .

٣- هنالك نظام فيدالي بين أرتريا وأثيوبيا بموجب قرار الأمم المتحدة إلا أن أثيوبيا تسعي لإنهائه وضم أرتريا إليها .

٤- قبل أن يحدث ذلك هناك فرصة للشعب الأرتري لينهي الفيدرالية ويعلن استقلاله.

٥- أن أرتريا حبلي بثورة تحتاج إلي من يفجرها والأمر يحتاج إلي تنظيم وقيادة .

كانت هذه هي النقاط الأساسية التي تضمنها تقريري وفي نهاية التقريرحددت رأيى بأنني مستعد للشروع في تكوين تنظيم أرتري ، وحول هذا التقرير عقدت جلسات عديدة ومناقشات طويلة أسفرت عن موقفين متعارضين تماما فقد كان رأي القيادة الفرعية للحزب الشيوعي السوداني " بورتسودان " أن يناضل الشيوعيون الأرتريون في إطار الحزب الشيوعي السوداني وعندما يعودون إلي وطنهم يقومون بتأسيس حزبهم في أرتريا ومن جانبي ظللت متمسكا برأيي بأن المطلوب في أرتريا ليس تأسيس حزب شيوعي أريتري ولكن المطلوب تكوين حركة وطنية عريضة تدافع عن القضية الأرترية .. وفي نهاية الأمر رأيت أن لا مكان لي في الحزب الشيوعي السوداني بعد أن ناضلت في صفوفه ثماني سنوات كاملة فقطعت كل علاقتي به . كان ذلك بعد تأسيس حركة تحرير أرتريا في ١٩٥٨/١١/٢م.. وفي عام ١٩٦٠م تم استدعائي للخرطوم لمقابلة القيادة المركزية للحزب الشيوعي وفي أحد المنازل بمدينة أم درمان اجتمع بي الأستاذ محمد أحمد سليمان مسؤول أمن الحزب فقال لي كان من المفترض أن يجتمع بك عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب إلا أن الظروف لم تسمح له بذلك وقد تم تكليفي للاجتماع بك وإبلاغك الرسالة الشفوية التالية :-

١- إن قيادة الحزب المركزية درست الخلاف الذي جري بينك وبين قيادة الحزب الفرعية ببورتسودان بسبب موضوع أرتريا .

٢- إن موقف قيادة الحزب الفرعية كان خاطئا .

٣- الحزب الشيوعي السوداني ليس وصيا علي الأرتريين حتي يحدد لهم الكيفية التي يناضلون بها من أجل قضيتهم .

٤- أنتم الأرتريون لكم الحق والحرية أن تناضلوا سواء بتكوين حزب شيوعي أو في إطار حركة وطنية عريض لأنكم في النهاية تتحملون مسئولية ما تقومون به .

٥- الحزب الشيوعي السوداني معكم ويساعدكم ويساندكم في قضيتكم العادلة ولأنه في النهاية يقف إلي جانب الشعب الأرتيري ويحدد ماتسمح به أمكانياته .

كانت هذه الرسالة الشفوية التي نقلها الأستاذ محمد أحمد سليمان مسؤول أمن الحزب عن قيادته وعند سماعها شعرت بارتياح كما شعرت بالثقة بالنفس حيث تأكد لي بأن موقفي كان صائبا وقد شكرته علي هذا الموقف وقد التزم الحزب الشيوعي السوداني بموقفه وظل يتعاون مع حركة تحرير أرتريا بالسلاح .. كما حاول هذا الحزب مرارا وعن طريق السكرتير العام للحزب الأستاذ عبدالخالق محجوب ، وعلي زكريا أن يتوسط بين الجبهة والحركة بهدف توحيدهما دون أن يجد

آستجابة من قبل الجبهة مع أن الحركة كانت ترحب دوما بتلك المساعي وهذا لاينفي تأثر الكثير من أعضاء الحزب الشيوعي السوداني بحركة تحرير أرتريا وتعاطفهم معها باعتبارها التنظيم الأول الذي فهموا من خلاله قضيه الشعب الأرتري .

وبهذا أرجو أن أكون قد أوضحت بجلاء مسألة علاقة تحرير أرتريا بالحزب الشيوعي السوداني حيث إن العلاقة كانت مرتبطة بشخصي وليست بتنظيم الحزكة الذي أنفي عنه تهمة الشيوعية) .

ماهي حقيقة شيوعية حركة تحرير أرتريا

يعتبر بعض الأرتريين أن حركة تحرير أرتريا امتداد للحزب الشيوعي السوداني ولكن كما رأينا في الصفحات السابقة من هذا البحث أن الأستاذ محمذ سعيد ناود مؤسس ورئيس هذه الحركة ينفي هذه التهمة ويعتبر أن العلاقة التنظيمية بالحزب الشيوعي السوداني كانت مرتبطة بشخصه وذلك قبل تأسيس الحركة وبعد التأسيس جمد عضويته تماما من الحزب المذكور كما اعتبر أن العلاقة التي كانت بين الحركة والحزب الشيوعي علاقة عادية ولم تكن علاقة تنظيمية .

عموما نحن هنا أمام إتهام ونفي إذن فما هي حقيقة شيوعية حركة تحرير أرتريا وماهي علاقتها بالحزب الشيوعي السوداني ، حاولت أن أجد إجابة عن هذه الأسئلة وذلك قبل أن أتطرق للحديث عن الصراع الذي دار في الستينيات بين الحركة والجبهة فربما تكشف الإجابة عن هذه الأسئلة منشأ ذلك الصراع المبكر في الساحة الأرترية . ولمعرفة حقيقة اتهام الحركة بالشيوعية بحثت عن مراجع مكتوبة تتعلق بهذا الموضوع ولكن لم أتمكن من الحصول علي مراجع من هذا النوع إلا مرجع واحد للأستاذ (ناود) والذي ينفي فيه اتهام الحركة بالشيوعية ولكن الأستاذ (ناود) في هذه الحالة يعتبر في موضع الاتهام ولذلك لايمكن الاكتفاء برأيه وإن كان من الضرورة بمكان إيراد رأيه ثم إيراد وجهات نظر أخري لتساعد هذه الآراء للحصول علي معرفة الحقيقة الغائبة ، ونسبة لعدم تمكني من الحصول علي مراجع مكتوبة اخترت أسلوب المقابلات المباشرة لإجراء الحوار مع بعض الجهات والشخصيات التي اعتقدت توافر المعلومات لديها كالحزب الشيوعي السوداني والحركة الإسلامية السودانية التي عرف عنها تأييدها المبكر للقضية الأترية بالإضافة إلي شخصيات سودانية أخري كانت لها علاقات وطيدة مع الثورة الأرترية .

وبحكم أن الموضوع له علاقة مباشرة بالحزب الشيوعي السوداني فقد كانت أول محطة

لإجراء اللقاءات البحث عن شخصيات من الحزب الشيوعي السوداني سواء كانت هذه الشخصيات ممن آثر الابتعاد عن الحزب أم لاتزال متمسكة بعضويته ، فالأستاذ (ناود) قد ذكرفي كتابه عن حركة تحرير أرتريا شخصيات من الحزب الشيوعي كانت تربطه بهم صلة قوية أثناء عمله معهم في عضوية الحزب وهم : حسن سلامة وكان رئيس فرع الحزب الشيوعي في بورتسودان ، محمد أحمد سليمان : وقد كان مسئول عام أمن الحزب الشيوعي السوداني أثناء فترة تأسيس الحركة ، فاتصلت أولا بالأستاذ أحمد سليمان المحامي المشهور بحكم أنه كان عضواً سابقا في الحزب الشيوعي السوداني لأسأله عن معرفته بعلاقة حركة التحرير الأرترية بالحزب المذكور ولعلي أجد عنده عناوين الشخصيات التي ذكرها ناود في كتابه وغيرهم من عضوية الحزب الشيوعي وذلك لإجراء لقاءات معهم ، استقبلني الأستاذ أحمد سليمان المحامي وتعلو وجهة ابتسامة عريضة كعادة الدبلوماسيين .

عرفته بنفسي والجهة التي جئت منها والمهمة التي أتيت من أجلها ثم وجهت إلي سيادته سؤالين عن علاقة حركة التحرير بالحزب الشيوعي السوداني وعن الشخصيات التي كنت أبحث عنها فقال : (أنا لا أعرف شيئا عن علاقة هذه الحركة بالحزب الشيوعي السوداني ، أما المجموعة التي سألت عنها فمحمد أحمد سليمان هو الآن موجود في بريطانيا وإذا كانت هناك علاقة لهذه الحركة كما ذكرت بالحزب الشيوعي فإنك ستجد ملف هذه القضية عنده .

أما حسن سلامة فلا أعرف أين هو الآن لكنه قد ترك الحزب الشيوعي وأصبح متصوفا وأن ذاكرته قد ضعفت أما محمد سعيد فضل فأنا لا أعرفه أبدا) (٣) . وهكذا لم أتمكن من الحصول علي رأي الحزب الشيوعي السوداني حول علاقة حركة التحرير الأرترية به.

وفي ذات الإطار التقيت بالأستاذ ميرغني النصري المحامي بحكم أنه كان رئيسا لجبهة الدفاع عن الشعب الأرتري التي أنشأتها القوي السياسية السودانية عام ١٩٦٥م وبهذا الصدد سنورد خلال هذا البحث وثيقتين إحداهما عن تلك الجبهة والأخري عن رفض جبهة التحرير الأرترية للجلوس مع حركة تحرير أرترية للحوار والوثيقة التي ترفض فيها الجبهة الجلوس مع الحركة توضح المساعي التي كانت تبذلها جبهة الدفاع عن الشعب الأرتري التي كات قد أنشأتها القوي السياسية السودانية .

وفي لقائي مع الأستاذ ميرغني النصري قال : (بداية العلاقة بين الثورة الأرترية والقوي السياسية السودانية كانت في أوائل الستينيات وأول جماعة عرفناها من قيادات الثورة الأرترية .. هم إدريس محمد آدم وعثمان سبي وإدريس عثمان قلايدوس هؤلاء كانوا يمثلون الجبهة وبجانب ذلك كانت حركة تحرير أرتريا التي كان علي رأسها محمد ناود والفكرة التي كانت عندنا نحو هذين

التنظيمين أن تنظيم الجبهة كان يقوم علي فكرة الثورة المسلحة أما حركة تحرير أرتريا فكانت تقوم علي فكرة حركة سياسية ديمقراطية شعبية هذه كانت فكرتنا نحوهما وربما تكون غير صحيحة لا أدري وكانت مجموعة الجبهة تتميز بصورة المحاربين وقد عملنا معهم بشكل مباشر وغير مباشر وكونا جبهة للدفاع عن الشعب الأرتري ،

وعموما فإن التنظيمات الإسلامية كان لها دور واضح في مساندة الثورة الأرترية مثل جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية والحزب الإسلامي أما الحركة الشيوعية فمرة كانت تساند ومرة لا تساند حسب الأجواء العالمية وكان لها دور خاص في مساندة حركة تحرير أرتريا ولكن أبرىء الأستاذ محمد سعيد ناود من الشيوعية فقد كان شخصاً وطنياً يعمل من أجل أرتريا وأنا لا أقول هذا الكلام مجاملة لأحد فقد تعاملت معه تعاملا مباشرا (٤) .

كما التقيت في ذات الشأن بالأستاذ الصادق عبدالله عبدالماجد وهو يعتبر من كبار مؤسسي حركة الإخوان المسلمين في السودان تلك الحركة التي ساندت القضية الأرترية منذ وقت مبكر جدا ، التقيت به وقد كان لدي إحساس بأن حركة الإخوان المسلمين لابد أن يكون لها رصد تام لتحرك الحزب الشيوعي السوداني وروافده التي يريد أن يتسلل عبرها إلي البلاد الأخري وما إذا كانت حركة تحرير أرتريا من هذا النوع وامتدادا للحزب الشيوعي السوداني .

الشيخ صادق عبدالله عبدالماجد قال :(نحن علاقتنا كانت بجبهة التحرير الأرترية ، أما حركة تحرير ارتريا فماكنا لصيقين بها وفي الحقيقة أتذكر أن عثمان سبي التقي بي أولا وقال لي نحن نريد أن نعمل حركة عسكرية في أرتريا ولانملك حتي الآن ولا بندقية واحدة وهذه كان تقريبا في عام ١٩٦١م فأنا أحلته إلي أحد إخواننا وعرفته به وأنا كنت في تلك الفترة مدرساً في الأحفاد كما أذكر مرة اجتمعت بعثمان سبي في المنطقة الصناعية بأمدرمان كان لنا فيها مطبعة .. وماكانت لنا علاقة بحركة تحرير أرتريا وأيضا ما كان هناك شيىء يجعلنا لتكون لنا بها علاقة مباشرة فهي لم تكن في الخط الإسلامي هي كانت شيئاً لم يكن معروفاً بالنسبة لنا هل هي علي خط شيوعي بطريق غير مباشر وهم كانوا رخوين وماكانوا جسماً متماسكاً (٥) .

أيضا كان ضمن خطتي التي قد وضعتها لمعرفة علاقة حركة تحرير إرتريا بالحزب الشيوعي السوداني إجراء لقاءات مع بعض الشخصيات من مؤسسي جبهة التحرير الأرترية إلا أنه حال دون ذلك عدم وجود تلك الشخصيات في السودان أثناء إجراء هذا البحث ورغم أني قد بذلت جهدا للاتصال بهم إلا أن تلك المحاولات والجهود قد تعثرت نظرا لعدم معرفتي عناوينهم وبحكم أن حركة

تحرير أرتريا كان لها وجود مقدر داخل أرتريا في أوائل الستينيات وكان لابد من معرفة وجهة نظر وتقييم بعض من عايشها في تلك الفترة من ناحية فكرية فكان لي هذا اللقاء مع الأستاذ محمد أسماعيل عبده حيث قال : الشيء الذي أعرفه عن الحركة داخل أرتريا أن حركة تحرير أرتريا لم تصدر فكرا أبدا ولم يشعر أحد علي أنها علي مذهب شيوعي وبدءا من عام ١٩٦٣م بدأت تضمحل شيئا فشيئا في الداخل ولكن في عام ١٩٦٥م فكرت الحركة أن تخرج فصيلاً مسلحاً إلي الساحة الأرترية ورأت الجبهة أن هذا الخروج خطر عليها ولهذا قررت تصفيتها عسكريا وربما نتجت فكرة أن الحركة شيوعية حتي لايكون لها قبول لدي الشعب الأرتري ولذلك فإن كل ما أعرفه عن الحركة حتي عام ١٩٦٥م داخل أرتريا أنها لم يكن لها فكر أسمه شيوعي لكن ربما بعدما تمت تصفية الحركة عسكريا لأعضاء المجلس الأعلي ، عثمان سبي وزملائه ، وقد استخدموا هذه الناحية تمويها ودعاية ضد الحركة حتي لا تحاول استقطاب الجماهير مرة ثانية وربما هذا يكون جانباً سياسياً فقط أتوقع هذا) (٦) .

وعموما فإن الباحث لايستبعد أن تكون هنالك مجموعة أو أفراد يحملون الفكر الشيوعي داخل حركة تحرير ارتريا مثل ماكان داخل جبهة التحرير الأرترية (حزب العمل الشيوعي) وإن كان في رأيي أن وجود هذه المجموعات أو الأفراد داخل التنظيم المعين لايبرر إطلاق الشيوعية علي التنظيم برمته وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الثورة الأرترية ، ما كانت تقوم علي فكر معين فمثلا ، كان في داخلها الشيوعيون ، كما كان في داخلها القوميون العرب (البعثيون) كما كان في داخلها الإسلاميون ، ولذلك فإن إطلاق الجزء وتعميمه علي الكل كوصف جبهة التحرير الأرترية لحركة التحرير بالشيوعية في الستينيات ثم وصف قوات التحرير الشعبية الأرترية لجبهة التحرير بالشيوعية في السبعينيات اعتقد أن الغرض من كل هذا إقصاء الخصم ومحاصرته ولذلك فإن رفع التنظيمات الأرترية لشعار الشيوعية ضد بعضها البعض بين الحين والآخر ماهو إلا للاستهلاك السياسي .

وأن ماتوصلت إليه من خلال اللقاءات السابقة حول حقيقة شيوعية حركة تحرير أرتريا وإضافة لمعايشتي لأوضاع الساحة الأرترية وما كان يدور فيها من جدل واتهامات متبادلة بين أجنحة الثورة الأرترية المتصارعة وصلت إلي نوع من القناعة بأن تلك التهمة التي وجهت للحركة من قبل الجبهة ماهي إلا بداية لتلك التهم التي أصبحت ظاهرة عامة فيما بعد تتبادلها التنظيمات الأرترية والتي ماكانت تعني بغير تكريس التناقضات الثانوية في غياب لغة الحوار بين فصائل الثورة الأرترية .

وانطلاقا من هذه المعطيات سيكون حديثي حول صراع الجبهة والحركة في الصفحات التالية .

المبحث الرابع
الصراع بين حركة تحرير ارتريا وجبهة التحرير الأرترية

بعد عامين تقريبا من نشأة حركة تحرير أرتريا وبالتحديد في عام ١٩٦١م أعلن عن تأسيس جبهة التحرير الأرترية ، وللأسف الشديد فإن التنظيمين بدلا من أن يتكاملا ويعملان سويا لتحقيق رغبات الشعب الأرتري في الاستقلال دخلا في صراع غير موضوعي قرابة السنوات العشر مما أضر بالشعب الأرتري الذي لايزال حتي هذه اللحظة يعاني من آثار ذلك الصراع غير المؤسس ، وحول تأسيس الجبهة كتنظيم مواز لحركة تحرير أرتريا وهنالك أسئلة موضوعية يطرحها الكثيرون منها :

ماهي الأسباب والمبررات لتأسيس جبهة التحرير مادام في الساحة تنظيم حركة تحرير ارتريا وهو يعمل من أجل الاستقلال وفي حين لايوجد خلاف بين الحركة والجبهة في الأهداف؟ ، هذه الأسئلة وغيرها حول تأسيس الجبهة أسئلة مشروعة وموضوعية .. وللإجابة عن هذا السؤال يجدر بنا أن نرجع قليلا بذاكرتنا إلي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات وقراءة الوضع في اريتريا في المجالات المختلفة فقد كان الوضع في تلك الفترة متفجرا وفي أسوأ الحالات وبالمقابل كان الغضب الجماهيري يتصاعد ضد جرائم أثيوبيا مما كان يستدعي المواجهة الشاملة بشكل منظم وبشكل غير منتظم من قبل أفراد الشعب الأرتري ناهيك عن التفكير في تأسيس ثورة مسلحة لمقاومة الانتهاكات الخطيرة من قبل النظام الأثيوبي ولذلك فإن المبررات مقنعة لتأسيس الجبهة في تلك الفترة من حيث التوقيت أما إذا كانت هنالك مآخذ تؤخذ علي تأسيس الجبهة مع وجود تنظيم حركة تحرير أرتريا فيمكن أن يكون ذلك من زاوية أخري بطرح السوآل السابق بشكل آخر علي النحو التالي .

ماهي الخطوات التي مرت بها عملية تأسيس الجبهة مادام في الساحة تنظيم سياسي يعمل لاستقلال أرتريا ؟ هل تمت عملية اتصال بقيادة الحركة والتفاهم معها بشأن مايمكن عمله من توحيد الجهود وغيرها لمقاومة الاحتلال وحفاظا علي وحدة الصف الوطني ؟ فإن كانت قد مرت عملية تأسيس الجبهة بهذا النوع من المراحل المذكورة فليس هنالك من عيب علي تأسيسها من حيث التوقيت أما إذا كانت قد تناست التنظيم الذي كان موجودا في الساحة قبلها مثلما كان دأب جبهة التحرير في السبعينيات من إنكار وجود تنظيمات وطنية أخري في الساحة الأرترية فتكون الجبهة بهذا التهميش لدور الأخرين قد ارتكبت خطأ كبيرا جدا وذلك بتكريسها حالة الانقسام في الساحة الأرترية وفي وقت مبكر من عمر الثورة الأرترية وبالتالي تتحمل نتائجه .

الخلاف بين الجبهة والحركة هو في الأهداف أم الوسائل ؟

الخلاف بين جبهة التحرير الأرترية وحركة تحرير أرتريا لم يكن خلافا في الأهداف وإنما كان في الوسائل التي تتحقق بها تلك الأهداف فاستقلال أرتريا ووحدة ترابها وشعبها وتكوين حكومة ديمقراطية بعد الاستقلال كانت أهداف كل من الحركة والجبهة بل الأكثر من ذلك حتي الخلاف الذي كان بين التنظيمين في الوسائل لم يكن خلافا جوهريا بل كان خلافا هامشيا ومرحلياً فمثلا الجبهة من وسائلها لتحرير أرتريا واستقلالها ، الثورة المسلحة المصادمة مباشرة وكانت الجبهة تري أن ما تطرحه الحركة من عمل سري ومن ثم القيام بانقلاب عسكري ، خطوة غير عملية وغير مجزية مع الإرهاب الموجود في أرتريا ولاتقود لنتيجة والعامل الحاسم في نظر الجبهة كانت الثورة المسلحة المصادمة فقط ، أما الحركة فمن أهم وسائلها لتحرير أرتريا الثورة الانقلابية وكانت تعني آن يتغلغل الأرتريون وبشكل سري في المؤسسات الأثيوبية العسكرية منها والمدنية ويخترقونها ويؤسسوا لهم قاعدة متينة في المجال العسكري والمدني ومن ثم وفي الوقت المناسب ينقضون علي النظام الأثيوبي في أرتريا بانقلاب عسكري ويعلنوا استقلال أرتريا بإلغاء النظام الفيدرالي وفي حالة فشل الإنقلاب تكون الخطوة الثانية هي الخروج إلي الجبال وإعلان الثورة والكفاح المسلح والحركة كانت تري أن عملها العسكري وسط الشعب الأرتري واختراق مؤسسات النظام الأثيوبي سيمكنها من تعبئة الجماهير التي ستكون سندا للثورة المسلحة في حالة فشل الإنقلاب .

إذن فإن الخلاف بين الحركة والجبهة حتي في الوسائل لم يكن كبيرا فحركة تحرير أرتريا تؤمن بالثورة المسلحة مثلما تؤمن بها الجبهة ولكن كخطوة ثانية لأن الحركة كانت تري تحقيق الاستقلال عن طريق الثورة الانقلابية وبالتالي تختصر المشوار ولكن الجبهة كانت تري أن الثورة الانقلابية والعمل السري داخل النظام باختراف مؤسساته أمرغير ممكن واعتبرته إضاعة للوقت وبسبب هذه الخلافات الثانوية بدأت الحملات الدعائية بين التنظيمين فقد وصفت الجبهة الحركة بعدة صفات منها أنها - أي الحركة - لا تؤمن بالكفاح المسلح وأنها تريد أن تحرر أرتريا بالأوراق والمؤتمرات كما وصفتها بالشيوعية وأن الحركة امتداد للحزب الشيوعي السوداني وأنها حركة ماسونية وفقا لأسلوبها السري في العمل السياسي كما وصفت الحركة من قبل الجبهة بأنها لاتؤمن بزعماء الأحزاب الأرترية خلال فترة تقرير المصير مثل السيد إبراهيم سلطان رئيس الرابطة الإسلامية والسيد إدريس محمد آدم رئيس البرلمان الإرتري كل هذه التهم والشعارات رفعتها جبهة التحرير الأرترية ضد حركة التحرير بهدف إقصائها من الساحة الأرترية بوصفها منافساً سياسياً لها ، فلو

لها ، فلو نظرنا إلي كل هذه التهم التي وجهتها لحركة التحرير نجدها في حقيقة الأمر تهما تقال للاستهلاك السياسي وليست لها حقيقة فمثلا وصفت الجبهة الحركة بأنها لا تؤمن بالكفاح المسلح في حين نجد أن الحركة من وسائلها لتحرير أرتريا الثورة المسلحة في حالة فشل الانقلاب العسكري إذن لا مكان لهذه التهم ، ولئن كانت هذه التهم في بداية الأمر بين الجبهة والحركة إلا أنها أخيرا أصبحت ظاهرة عامة تتبادلها التنظيمات الأرترية فقيادات الثورة الأرترية كانت تصف كل من يختلف معها بأوصاف ونعوت لا حقيقة لها في أرض الواقع فجبهة التحرير الأرترية كانت تصف الجبهة الشعبية وقوات التحرير الشعبية بالثورة المضادة والثورة الرجعية والعميلة للاستعمار ثم بعد فترة جاءت الجبهة الشعبية لتصف جبهة التحرير الأرترية والتنظيمات الأرترية الأخري بالطابور الخامس والعشائرية وتنظيمات الشيوخ ، ولذلك فإن هذه التهم عند الثورة الأرترية قد أصبحت لا تعني غير تكريس التناقضات وإحداث الشرخ في الصف الوطني الأرتري وعليه فإن ماوصفت به الجبهة حركة تحرير ارتريا في الستينيات يندرج تحت العصبية التنظيمية لمصلحة ماهو ثانوي في غياب لغة الحوار ونظرا لهذه الدعاية والتهم المتبادلة بين فصائل الثورة الأرترية ، فقدت حركة تحرير أرتريا جماهيرها حيث كان تأثير دعاية الجبهة علي قواعد وجماهير الحركة كبيرا جدا حيث تحولت جماهير الحركة إلي تنظيم الجبهة نسبة للدعاية القوية فالجبهة اتهمت الحركة اتهاما خطيرا حيث إدعت بأنها لا تؤمن بالكفاح المسلح كما اتهمتها بأنها لاتؤمن بالقائد عواتي مفجر الثورة الأرترية ، وأطلقت الجبهة هذه الدعاية ضد الحركة في وقت مناسب حيث كانت تري الجماهير الأرترية أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لمقاومة الاحتلال كما كانت تري في عواتي رمزا للنضال وفي نظر الجماهير أن كل من لايؤمن بالكفاح المسلح والقائد عواتي فليذهب إلي الجحيم والسبب أن الكفاح المسلح كان أقرب إلي أفهام الجماهير وهو لايحتاج إلي كثير من الشرح فالجماهيراستوعبته سريعا منذ أن طرح من قبل الجبهة وهو شعار واضح وبسيط لا غموض فيه ولايحتاج من صاحبه ليفك طلاسمه ، بينما نجد أن فكرة حركة تحرير ارتريا المتمثلة في العمل السري داخل مؤسسات النظام والتعبئة وسط الشعب الأرتري ثم القيام بانقلاب عسكري وتحقيق الاستقلال من خلال حقيقة هذه الفكرة كانت عميقة لاتستوعبها الجماهير سريعا فهي فكرة تحتاج إلي بعد نظر ولايستوعبها إلا من كان له قدر من التعليم والخبرة ومعلوم أن الغالبية في أرتريا كانوا أميين وهكذا فقدت حركة التحرير جماهيرها وأتباعها أمام شعار الكفاح المسلح ودعاية الجبهة القوية ضد الحركة .

لم يقف الصراع بين الجبهة والحركة عند حد التهم السياسية بل وصل إلي المواجهات

العسكرية حيث شنت جبهة تحرير أرتريا هجمات متكررة علي مواقع مقاتلي حركة تحرير ارتريا في الساحل الشمالي مما أدي الي استشهاد أعداد كبيرة من الشباب الأرتري من الطرفين ، والجبهة والحركة بعملهما هذا يعتبران " هابيل وقابيل ارتريا " فهذه تعتبر أول مواجهة عسكرية في الساحة الأرترية بين التنظيمات الأرترية حيث كان لها مابعدها من إفرازات سيئة فالجبهة وبمجرد أن امتلكت قوة رادعة رفعت شعار لا تتحمل الساحة الأرترية ، أكثر من تنظيم وتحقيقا لهذا بدأت بتصفية مقاتلي حركة تحرير أرتريا في عام ١٩٦٥م ثم دخلت في حرب أهلية طاحنة مع تنظيم قوات التحرير الشعبي قبل انفصال الجبهة الشعبية عن هذا التنظيم والذي كانت تطلق عليه الثورة المضادة ثم دخلت الجبهة الحرب ثانية مع تنظيم قوات التحرير الشعبية الذي كان يقوده الشهيد عثمان سبي وكان ذلك في أواخر السبعينيات ثم دارت الأيام لتشن الجبهة الشعبية حربا شاملة علي تنظيم جبهة تحرير ارتريا بمساعدة تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير تقراي الأثيوبي فهذا التحالف المشبوه بين أسياسي أفورقي وأبناء عمومته أدي إلي خروج جبهة تحرير أرتريا من الساحة ودخولها إلي الأراضي السودانية في عام ١٩٨١م وهكذا فقدت الجبهة السيطرة علي الساحة الأرترية وأصبحت تعض أصابع الندم علي فعلتها الشنيعة بتصفيتها التنظيمات الإسلامية والعربية الأقرب إليها وتذكرت الجبهة أن البداية الخاطئة لاتوصل إلا إلي نتائج خاطئة .

وبعد صراع سياسي ومواجهات عسكرية بين الجبهة والحركة لما يقارب السنوات العشر وقعت حركة تحرير ارتريا إتفاقاً عام ١٩٧٠م اندمجت بموجبه مع قوات التحريرالشعبية وهكذا اختفي تنظيم حركة تحرير ارتريا من الساحة كتنظيم مستقل والملاحظة الهامة هنا أن قوات التحرير الشعبية التي وقعت الحركة معها الآتفاقية كانت تشمل التنظيم الذي كان يقوده الشهيد عثمان سبي وتنظيم أسياسي أفورقي ومع علمنا بأن أسياسي أفورقي وبعد انشقاق الجبهة في عام ١٩٦٩م أخذ مجموعته وذهب الي المرتفعات في اقليم حماسين حيث مسقط رأسه في منطقة كارنيشم " ويقال إنه كان ينـوي تأسيس تنظـيم مسيحي ولكن أتصـل به أخيراً الشهيد سبي وطرح عليه وحدة التنظيمين واعتبر أسياسي هذه الدعوة بمثابة إنقـاذ لموقفه وفرصة للتمكين ويقال إن دعوة الشهيد سبي للوحدة مع أفورقي كانت مكـايدة لتنظيم جبهة التحرير الذي عمل لإقصاء المجلس الأعلي عن قيادة الثورة الأرترية " .

والجدير بالذكر أن الأستاذ محمد سعيد ناود وبعد توقيع الاتفاقية أصبح من قيادات قوات التحرير الشعبية قبل انشقاق أفورقي عنها عام ١٩٧٦م ، ومعلوم أنّ الأستاذ محمد سعيد ناود ،

كان يحمل فكرة العمل السري في الداخل واختراق النظام ، وأنا شخصيا اعتقد أن الجبهة الشعبية استفادت كثيرا من رأي الأستاذ ناود بالنسبة للعمل السري داخل العدو واختراقه حيث كانت تتمتع الجبهة الشعبية حتي لحظة التحرير بشبكة استخبارات قوية داخل النظام الأثيوبي وهذه ميزة خاصة تميزت بها الجبهة الشعبية عن سائر الفصائل الأرترية الأخري كما ساعدتهم التركيبة الاجتماعية الموجودة بين المسيحيين الأرتريين والأثيوبيين فيمكن للمسيحي الأرتري أن يصبح قائدا للجيش الأثيوبي دون أن يشك فيه أحد وقد كان ذلك ، بينما هذا الأمر من الصعب جدا أن ينفذه واحد من المسلمين الأرتريين نسبة للاختلاف الموجود ، فالمسيحيون الأرتريون أشكالهم أقرب إلي الإثيوبيين من ما مكن الجبهة الشعبية الشعبية من اختراق نظام أثيوبيا .

شخصيات وطنية

اعترافا بفضل الرجال ومواقفهم الوطنية كان لزاما علي في نهاية هذا البحث عن المقاومة الأرترية أن أذكر بعضاً من هذه الرموز الوطنية الذين قادوا هذه المقاومة في المجالات المختلفة بكل حنكة وفدائية فمنهم من قدم روحه فداء لأرتريا أمثال الزعيم الشهيد عبدالقادر كبيري . وفيما يلي نورد أسماء بعض من صنعوا تاريخ أرتريا الحديث وذلك من كتاب تاريخ أرتريا المعاصر لمحمد عثمان أبوبكر :

الشهيد حامد إدريس عواتي :

ولد في الجزء الغربي من أرتريا في قرية (قرست) جنوب مدينة تسني علي ضفاف نهر القاش وكان ذلك في عام ١٩١٠م و كان والده فلاحا بسيطا من عامة الناس وقد اشتهرعواتي بدقة التصويب والبراعة في القنص وتلقي دورة عسكرية في روما بإيطاليا صقلت موهبته الفطرية في القتال .. وكان يجيد العربية والإيطالية ومن اللغات المحلية (التقري ، الحدارب ، والتجرنية والكونامة (لغة قبيلة البازا) والنازا (لغة قبيلة الباريا) وهذا مكنه من التأثيرعلي قطاعات كبيرة من الشعب ، وبعد هزيمة إيطاليا بدأ العمل من أجل خلاص الشعب الأرتري ووطد علاقاته بالعناصر الوطنية وفي مقدمتهم الزعيم الكبير إبراهيم سلطان الأمين العام للرابطة الإسلامية فقد التقي به في أسمرا عام ١٩٥٨م وحصل منه علي بعض الأسلحة التي تمثلت في عدد من المسدسات وبعد أن التقي في أغردات بالزعيم إدريس محمد أحمد اختمرت في ذهنه مسألة الكفاح المسلح وكان ينتظر اليوم المناسب لإعلان هذا الكفاح وأعلن في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦١م الكفاح المسلح في جبال

(أدال) .. وانتشرت الثورة الأرترية وأصبح عواتي وبحق أهزوجة يرددها الأرتريون .. ويسقط شهيدا بعد أن تمددت الثورة الأرترية وكان استشهاده إثر علة لم تمهله طويلا وذلك في ١٩٩٢/٦/٢٧م .

الشيخ : إبراهيم سلطان :

الزعيم الوطني الكبير إبراهيم سلطان .. ساهم وبلا شك بقسط كبير في بلورة الشعور القومي الوطني الأرتري وواجه بقوة وصلابة المؤامرات الإستعمارية وتصدي بوطنية وشجاعة لمحاولات تزييف الإرادة الوطنية وقد ولد الزعيم إبراهيم سلطان في حوالي ١٩٠٧م بمدينة كرن وتربي علي الفضيلة والعزة ويعد من المؤسسين الأوائل لجمعية حب الوطن ، وبعد ذلك تشاور الفقيد مع القيادات الوطنية وتم تأسيس الرابطة الإسلامية واختير السيد أبوبكر الميرغني رئيسا لها والزعيم إبراهيم سلطان سكرتيرا لها .. وكان الزعيم إبراهيم سلطان ذا بعد اجتماعي بجانب دوره السياسي . تزعم الكتلة الاستقلالية عام ١٩٥٠م بهدف توحيد الصف للوقوف ضد المخططات الخبيثة لتفتيت الشعب الأرتري .

تصدي ببطولة وإقدام لمشروع (بيفن) التقسيمي وتمسك بوحدة أرتريا. وعرض القضية الأرترية أمام الأمم المتحدة عام ١٩٤٩م و١٩٥٠م وألقي في المرتين خطباً قوية لفتت إليه الأنظار فند فيها الادعاءات الأثيوبية حجة إثر حجة ، وقاد المعارضة الوطنية ضد التدخلات الإثيوبية في الشئون الأرترية إبان فتر الفدرالية وناضل في داخل البرلمان الأرتري ضد المحاولات الأثيوبية لضم أرتريا إليها رغم وسائل الإرهاب والقتل والتنكيل التي نشرتها أثيوبيا في أرتريا في تلك الفترة لإسكات كل من يعارضها . و شارك في عديد من اللقاءات من أجل أرتريا وقام بعديد من الجولات لمختلف البلدان في مسيرات جماهيرية هادرة في القاهرة ومرورا بالخرطوم ليخلد في مدينة كسلا السودانية .

الزعيم إدريس محمد آدم :

ولد الزعيم إدريس محمد آدم في مدينة أغوردات وتلقي تعليمه الأولي بها ، وسافر إلي السودان وتلقي قسطاً من التعليم هناك ، الشيء الذي أتاح له فرصة الاحتكاك بالحركة الوطنية السودانية إبان الاستعمار البريطاني .

عاد بعدها إلي أرتريا وشكل حلقة حزبية وطنية لأبناء المديرية الغربية وفور تأسيس الرابطة الإسلامية بكرن عام ١٩٤٦م أعلن انضمامه إليها وشغل منصب رئيس فرع الرابطة في أغوردات اختير وبالإجماع من كل العناصر " الوطنية رئيسا للبرلمان الأرتري " .

عارض وبشدة تدخلات اثيوبيا في الشئون الداخلية لأرتريا وخرقها لمواثيق القرار الفدرالي ولما اشتدت الهجمة الاستعمارية قدم استقالته ضاربا عرض الحائط بكل وعود الإغراء ووسائل الترغيب والترهيب وغادر أسمرا عائدا إلي أغوردات .. ومن ثم غادر أرتريا متوجها إلي مصر . اختير رئيسا ل لمجلس الأعلي لجبهة التحرير الإرترية ورئيسا للمجلس الثوري للجبهة في نوفمبر ١٩٧١م .

الشهيد عبدالقادر محمد صالح كبيرتي :

عرف منذ نعومة أظافره بالوطنية والإقدام والفهم الدقيق لأبجديات السياسة وألاعيب الاستعمار فنشأ حادا كالسيف لايخاف في سبيل الحق لومة لائم . ومن الأعضاء البارزين في (جمعية حب الوطن) .

حضر المؤتمر التأسيسي للرابطة الإسلامية بمدينة كرن وكان مسئولا عن فرعها في أسمرا واختير للذهاب إلي الأمم المتحدة ولعرض مصالح الشعب الأرتري ورغبته في الحرية والاستقلال ضمن وفد وطني من بينهم الزعيم محمد عثمان حيوتي إلا أن العصابات الأثيوبية اغتالته في أسمرا قبيل سفره .. وسقط شهيدا من أجل القضية الأرترية ١٩٤٩م .

الزعيم ولد أب ولد ماريام :

كان رئيسا لحزب أرتريا المستقلة ثم أصبح من قيادات الكتلة الاستقلالية التي كانت تضم الأحزاب الوطنية الأرترية للمطالبة بالإستقلال وكان عضوا في الوفد الأرتري إلي الأمم المتحدة وكان يشغل منصب رئيس اتحاد عمال أرتريا .. ثم لجأ إلي مصر ووجد في أرض الكنانة كل ترحيب وقبل لاجئاً سياسياً علي ضيافة الدولة المصرية وعمل في ركن شرق إفريقيا بالإذاعة المصرية حيث كان يوجه من خلالها نداء إلي الشعب الأرتري باللغة التجرنية . وعندما تأسست حركة تحرير أرتريا عام ١٩٥٨م أصبح من قياداتها الخارجية .

الزعيم الوطني الشهيد عثمان صالح سبّي :

قبل انطلاقة الثورة الأرترية كان الفقيد عثمان صالح سبي يدرك ويعيش واقع الاحتلال الأثيوبي الذي بدأ يتغول علي الفيدرالية الشوهاء ، وبدأ الشعب الأرتري رفضه للاحتلال الأثيوبي من خلال الأحزاب والمسيرات الجماهيرية وقد شارك (سبي) في العديد من المظاهرات وهو لايزال مدرسا ثم مديرا لمدرسة حرقيقو مسقط رأسه فأنشأ علي سبيل المثال جمعية العروة الوثقي لمحاربة العادات الضارة وساهم في إرسال العديد من الطلاب إلي خارج أرتريا ليتلقوا العلم في السودان

وجمهورية مصر العربية وكان باعتباره معلما يقوم بالتعبئة الوطنية في صفوف طلابه . إن الوعي المبكر الذي امتلكه (سبي) وهو ناتج طبيعي لظروف موضوعية ولوعي حضاري يدركه من أراد أن يقر بهذه الخاصية لتلك المنطقة ، وعظمة الزعيم (سبي) تكمن في أنه استطاع أن يستخدم ذلك الوعي الفطري لصالح شعبه .

– ولد الزعيم عثمان صالح سبي في حرقيقو عام ١٩٣١م وتلقي تعليمه الأولي والمتوسط بها ثم تخرج في كلية المعلمين باديس أبابا وعاد إلي مسقط رأسه لينشر النور والأمل والمعرفة وعين فور عودته استاذا بمدرسة حرقيقو ثم مديرا لها في مطلع الخمسينات . وضع العديد من المناهج لطلاب المدرسة كمناهج التاريخ والجغرافيا ولعب دورا كبيرا في خلق جيل متعلم في المنطقة الشرقية في مصوع وضواحيها .

– غادر أرتريا عام ١٩٦٠م بعد أن تعرض للملاحقة والتعذيب من قبل السلطة الأثيوبية الإستعمارية ليواصل نضاله في نطاق أوسع . ومن الذين لعبوا دورا كبيرا في انطلاقة الثورة الأرترية وميلاد جبهة التحرير الأرترية عام ١٩٦١م

– عرف باهتمامه بالعلم والتعليم وطبق لأول مرة شعار الثورة يد علي الزناد ويد أخري علي الكتاب وطور منشورات الثورة الأرترية وانكب علي التأليف والترجمة والطبع وتشجيع مختلف البحوث عن أرتريا وألف العديد من الكتب القيمة عن أرتريا وتاريخها وجغرافيتها وشرح القضية الأرترية من جوانبها التاريخة والقانونية والجغرافية ومن مؤلفاته :

تاريخ أرتريا – تاريخ أرتريا – الصراع في حوض البحر الأحمر عبر التاريخ – علاقة السودان باثيوبيا عبر التاريخ – جذور الخلافات الأرترية وطرق معالجتها

لعب دورا أساسيا في خلق الرأي العام العربي والعالمي لتأييد القضية الأرترية وكان ذلك نتاجاً لنشاط مخلص وعمل دءوب عرف به " سبي" وأقام مكاتب للثورة الأرترية في مختلف دول العالم الشي الذي أسهم في إيجاد أرضية قوية للقضية الأرترية مما دعا العديد من المنظمات الإقليمية والدولية للاعتراف بحق الشعب الأرتري .

– أسس جهاز التعليم الأرتري في معسكرات اللاجئين بالسودان عام ١٩٧٦م وهو منارة علمية خرجت العديد من الطلاب الأرتريين فضلًا عن دوره في إرسال المئات من الطلاب إلي مختلف الأقطار لتلقي العلم وخاصة في المنطقة العربية .

– ظل يناضل بلا هوادة منذ انطلاقة الثورة الأرترية في الفاتح من سبتمبر ١٩٦١م التي كان

له القدح المعلي فيها وتبوأ المناصب حيث انتخب سكرتيرا للعلاقات الخارجية في المجلس الأعلي ثم أمينا عاما في عام ١٩٧٠م ثم سكرتيرا عاماً للبعثة الخارجية عام ١٩٧٢ ورئيسا للجنة التنفيذية والمجلس المركزي لقوات التحرير الشعبية ١٩٧٧م ورئيسا للجنة التنفيذية للتنظيم الموحد حتي سقط شهيدا عقب إجراء عملية جراحية في القاهرة في يوم ١٩٩٧/٤/٤م وتم دفنه في الخرطوم (٧).

إن الشهيد عثمان صالح سبي في وجهة نظري لم يكن مجرد اسم ارتبط بالثورة الأرترية بل كان يتمتع بصفات من نوع خاص جعلت الذين كانوا يختلفون معه يعترفون بمؤهلاته وإمكانياته القيادية ولكنه الصراع السياسي هو الذي جعل الكثيرين منهم يرفع في وجه (سبي) شعار علي وعلي أعدائي رغم قناعته وذلك بسبب التنافس غير الشريف الذي ابتليت به الساحة الأرترية مما أتاح الفرص لأعداء الشعب الإرتري للانقضاض علي الثورة الأرترية وتغيير مسارها لينتج من ذلك هذا الوضع الشاذ الذي يعيشه الشعب الأرتري حاليا .

الأستاذ طاهر إبراهيم فداب أحد قيادات حركة تحرير أرتريا يتحدث عن مميزات ومواهب الشهيد سبي رغم اختلافه معه فيقول : في الحقيقة أن سبي لم يكن من المؤسسين الأوائل لجبهة التحرير الإرترية لكنه انضم إليها في بداية عام ١٩٦١م وبانضمامه إليها كسبت الجبهة عنصرا فريدا التحق بقيادتها فور انضمامه إليها وهو بلا شك رجل مثقف يجيد العربية والإنجليزية بطلاقة وأن نشاطه اللامحدود قد بذل سبب له الكثير من المشاكل ، وكان سبي في الأعوام الأولي لبداية الثورة هو الذي بذل مجهودا جبارا لتأسيس فروع الجبهة في السودان كما أنه هو الذي بني الثورة في داخل ارتريا وكان كل هذا علي حساب تنظيم حركة التحرير الأرترية وكان تأثيره قويا في نفوس الكثير من الناس ، فكان يدخل إلي داخل أرتريا ويعيش مع الثوار ويصورهم ويخرج إلي الخارج ويجلب لهم الأسلحة والعتاد وكان يتفقد الأسر هنا وهناك ويقدم لهم المساعدات اللازمة فكان (سبي) بحق شعلة تحترف لتضيء للآخرين فكيف لا وهو معلم معروف .

هذا ماكان عليه(عثمان سبي) في الأعوام الأولي من نضاله وبالرغم من آن حركة تحرير ارتريا كانت تري فيه العنصر الأساسي في خرابها وتحطيمها من الداخل والخارج إلا أننا يجب أن نقول الحقيقة للتاريخ لننصفه .

وللحقيقة أيضا أن (عثمان سبي) في الأعوام الأخيرة وجه معوله نحو جبهة التحرير الأرترية نفسها فشلعها كما شلع حركة تحرير أرتريا من قبل .. وقد أصدر المؤتمر الوطني الأول للجبهة عام ١٩٧١م قرارا يقضي بإعدامه ومعه محمد علي عمرو ولكن القرار ألغي من قبل المؤتمرين في الجلسة

المسائية من نفس اليوم والحقيقة أن (سبي) لو حضر ذلك المؤتمر الوطني الأول لكن من الممكن جدا أن يتوج برئاسة الجبهة بدلا من السيد/ إدريس محمد آدم (٨) .

وحينما فكرت أن أضمن في هذا البحث الشخصيات الوطنية لأرتريا التي صنعت التاريخ الأرتري الحديث وجدت أن لوحة الشرف التي تحوي أسماء أولئك الرجال العظماء أكبر من صفحات هذا البحث كله فرأيت أن أكتفي بإعطاء لمحة عن الشخصيات الوطنية وذلك بذكر عدد معقول يبرز من خلاله مجهودات الرعيل الأول للحركة السياسية الأرترية . كما نسرد ضمن هذا البحث أسماء أعضاء البرلمان الأرتري للدورات الثلاث من ١٩٥٢م وحتي ١٩٦٢م وذلك كملحق يجده القاريء في مؤخرة هذا الجزء ويلي ذلك ملحق آخر يتضمن القوانين واللوائح التي كانت تجري الانتخابات وفقها وتوضح تقسيم الدوائر الإنتخابية وكيفية إدارتها .

الخـــــاتمة

خلال فترة الحكم البريطاني شهدت ارتريا نشوء أحزاب سياسية وتصاعدا للحركة الوطنية كما شهدت صدور العديد من الصحف باللغات المختلفة حيث لعبت الأحزاب الوطنية الدور الفعال في تعبئة الجماهير نحو الاستقلال أثناء مناقشة القضية الأرترية في الأمم المتحدة كما لعبت تلك الأحزاب دورا فعالا في المجال الخارجي بإرسال الوفود تلو الوفود إلي المنظمة الدولية مطالبة بالاستقلال ودحض الادعاءات الأثيوبية ووقفت الأحزاب الوطنية موقفا صلبا أمام مشاريع تجزئة أرتريا أو إلحاقها باثيوبيا والذي كانت تتبناه القوي الإستعمارية كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وهذا إن دل فإنما يدل علي أن قيادات المقاومة السياسية كانوا يعون ثقل المسئولية الملقاة علي عاتقهم ومدركين أبعاد التحديات التي كانت تواجه قضية الشعب الأرتري ، وقد تعرضت الحركة الوطنية إلي مؤامرات من قبل أثيوبيا والقوي الاستعمارية الأخري فقد أدت تلك المؤامرات إلي انشقاقات في صفوف الأحزاب الوطنية المنادية بالاستقلال حيث انشق عن الرابطة الإسلامية الأم كل من الحزب الإسلامي (مصوع) وحزب الرابطة الإسلامية للمنطقة الغربية كما تعرض الحزب التقدمي الحر هو الأخر إلي انشقاق ولكن هذه الأحزاب لم تستسلم لتهديدات أثيوبيا وعملائها في الداخل وضغوط بريطانيا وأمريكا بل واجهت تلك التحديات بخلق جبهة موحدة سميت بالكتلة الاستقلالية ، وحقيقة فإن هذه الخطوة – بجميع المقاييس – تعتبر خطوة متقدمة وتاريخية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار حجم القوي المضادة أثيوبيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأتباعهم في الداخل من العملاء الأرتريين ، وقد تعاظم دور الحركة الوطنية بعد فرض الاتحاد الفدرالي علي أرتريا مع أثيوبيا حيث لم تكن أثيوبيا تؤمن بالنظام الفدرالي لكنها قبلت به وهي تضمر مكرا سياسيا بابتلاع ارتريا تدريجيا فقد بدأت بالسيطرة علي المرافق الحيوية في أرتريا وجلبت الجيش لقمع المعارضين لسياستها كما حلت الأحزاب السياسية الأرترية والنقابات المختلفة ومنعت صدور الصحف وتدريس اللغة العربية وملأت السجون بالمعتقلين ولم يكن أمام الشعب الأرتري حيال هذا التصرف إلا الخروج إلي الشارع وتنظيم المظاهرات وبالمقابل فإن اثيوبيا أطلقت يد عصاباتها وجيشها النظامي لحصد الأرتريين العزل بالرصاص في الشوارع مما أدي إلي سقوط عشرات الشهداء وأصبح الشعب الأرتري بلا قيادة بعد أن زجت اثيوبيا بقياداته في المعتقلات كما أصبح الشعب الارترى يواجه الموت في شوارع ومدن أرتريا بلا قيادة وفي خضم هذه الأحداث ظهرت حركة تحرير ارتريا عام ١٩٥٨م متبنية العمل السري لمقاومة القمع الأثيوبي وكانت رؤية الحركة تقوم

علي أن سياسة النظام الأثيوبي القمعية لايمكن مواجهتها ومقاومتها بالمظاهرات والإضرابات لأنها قوي استعمارية لا تتواني عن إبادة الشعب الأرتري ولذلك يجب مقاومة هذه القوة الاستعمارية بالعمل المنظم وبتوعية سياسية للجماهير ، وفعلا استطاعت حركة تحرير أرتريا خلال عامين من عمرها من بناء تنظيم سياسي أصبح يتحدي النظام الأثيوبي وقد التفت الجماهير الأرترية حول الحركة وحتي ظهور تنظيم جبهة التحرير الأرترية عام ١٩٦١م حيث بدأت المنافسة بين التنظيمين علي الجماهير ، وعموما فإن المقاومة السياسية رغم إخفاقها في الحصول علي الاستقلال إلا أنها نجحت في إدارة الصراع مع اثيوبيا والقوي الاستعمارية الكبري فقد عملت الحركة الوطنية بقدر الإمكان علي وحدة الشعب الأرتري وأرضه وكانت ترفع شعار أرتريا غير قابلة للتجزئة كما أن المقاومة السياسية قد نجحت في مواجهة مؤامرات أثيوبيا وتهديداتها وضغوط القوي الخارجية ولم تتوان قيادات الحركة الوطنية عن تقديم التضحيات فاستشهاد المجاهد الكبير عبدالقادر كبيري علي أيدي عصابات اثيوبيا وهو يتأهب للسفر إلي الأمم المتحدة خير دليل علي الإرهاب الذي كانت تواجهه قيادات المقاومة السياسية بل أكثر من ذلك فإن المقاومة قد نجحت في إعطاء الصراع الأثيوبي الأرتري بعدا دوليا الأمر الذي أزعج اثيوبيا كثيرا ، وقد ووجهت المقاومة السياسية الأرترية بمؤامرات داخلية وخارجية كانت أقوي من إمكاناتها وقدراتها الذاتية ولكن رغم كل هذا استطاعت أن تقف في وجه تلك التحديات .

ولو ذهبنا إلي أبعد من هذا لنري إنجازات المقاومة السياسية فإن ما تحقق من حكم ذاتي بما يحويه من المظاهر المميزة من دستور ومؤسسات تشريعية وغيرها من المؤسسات وعلم وطني وشعارات مميزة للكيان الأرتري ، كل هذا يعتبر إنجازا كبيرا للتحديات التي كانت تواجه القضية الأرترية . وبحلول الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦١م أخذ الصراع الأرتري الأثيوبي بعدا آخر حيث تحولت المقاومة السياسية الأرترية إلي مقاومة عسكرية بقيادة جبهة التحرير الأرترية التي كانت تعتبر أقوي تنظيم مسلح في الساحة الأرترية منذ تأسيسها عام ١٩٦١م إلي أن أقصتها الجبهة الشعبية لتحرير أرتريا من الساحة الأرترية عسكريا في عام ١٩٨١م .

ورغم أن فترة المقاومة العسكرية تعتبر خارج الفترة الزمنية لهذا البحث إلا أنه ومن المفيد جدا تناول تلك المرحلة ولو في شكل رصد خفيف لأحداثها لمعرفة العوامل التي أدت إلي انفراد الجبهة الشعبية بالساحة الأرترية ووصولها إلي السلطة في أرتريا عام ١٩٩١م ولكن وقبل مناقشة العوامل التي أدت إلي انفراد الجبهة الشعبية بالساحة الأرترية لابد من الحديث عن التطورات التي

أدت إلي وجود الجبهة الشعبية نفسها في الساحة الأرترية، فقد تعرضت جبهة تحرير أرتريا في أواخر العقد الأول من عمرها في الستينيات لتشرذم وتكتل وصراع في صفوفها وبالتحديد في العامين ١٩٦٨م – ١٩٦٩م حيث حدث اختلاف ونزاع بين المجلس الأعلي الذي كان يعتبر القيادة السياسية العليا للثورة الارترية وبين القيادات العسكرية في الميدان تلك القيادات التي طالبت بعقد مؤتمر للجبهة لحل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة الأرترية إلا أن المجلس الأعلي قد رفض فكرة عقد المؤتمر ولكن القيادات العسكرية لم تبال برفض المجلس الأعلي حيث عقدت مؤتمر أديحا العسكري والذي تمخض عن حل المجلس الأعلي وانتخاب قيادة جديدة للثورة الأرترية عرفت بالقيادة العامة وقد تلا ذلك انشقاق في المجلس الأعلي ويقال إن المرحوم عثمان صالح سبي أنهم زميله إدريس عثمان قلايدوس عضو المجلس الأعلي بأنه وراء عقد مؤتمر أدويحا بهدف إقصائه فسارع سبي بعقد مؤتمر في العاصمة الأردنية عمان لمكاتب الثورة في الخارج عام ١٩٧٠م وقد تمخض عن ذلك المؤتمر ميلاد تنظيم سياسي باسم الأمانة العامة والتي غيرت مؤخرا إلي البعثة للخارجية وخلال عام واحد تقريبا من عقد مؤتمر أدويحا العسكري تعرضت القيادة العامة نفسها إلي اختلافات فيما بينها حيث انشقت عنها مجموعة مسلحة سعت نفسها قوات التحريرالأرترية (عوبل) كما انشق أسياسي أفورقي عضو القيادة العامة والمسئول السياسي لجبهة التحرير الأرترية عن القيادة العامة وتوجه بمجموعته إلي المرتفعات الأرترية في منطقة حماسين مسقط رأسه .

المرحوم سبي عضو المجلس الأعلي السابق أخرج مجموعة عسكرية إلي جنوب أرتريا عن طريق اليمن وعقد مؤتمرا في إقليم دنكاليا في منطقة (سدو جعيلا) وقد أعلن فى ذلك المؤتمر عن ميلاد تنظيم قوات التحرير الشعبية الجناح العسكري للأمانة العامة كما وجه عثمان سبي دعوة إلي أسياسي أفورقي ومجموعته للانضمام إلي قوات التحرير الشعبية وقد اعتبر أسياسي أفورقي تلك الدعوة بمثابة إنقاذ لموقفه وفرصه سانحة للتمكين حيث سارع بالانضمام إلي قوات التحرير الشعبية كما انضمت مجموعة عوبل هي الأخري إلي قوات التحرير الشعبية .

وفي عام ١٩٧١م عقدت القيادة العامة مؤتمرها التنظيمي الأول والذي تم فيه انتخاب قيادة جديدة عرفت بالمجلس الثوري بدلا عن القيادة العامة كما تم في ذلك المؤتمر تكوين لجنة للاتصال بقوات التحرير الشعبية ودعوتها للعودة إلي التنظيم (الأم) جبهة التحرير الأرترية وقد رفعت اللجنة تقريرها إلي المجلس الثوري توصي فيه بتصفية قوات التحرير الشعبية عسكريا وبناء علي توصية اللجنة اتخذ المجلس الثوري قرارا بتصفية قوات التحريرالشعبية وإخراجها من الساحة عسكريا حيث

اشتغلت الحرب الأهلية بين جبهة التحرير وقوات التحزير الشعبية في ١٩٧٢/٢/٢٨م وبعد معارك مدمرة راح ضحيتها خيرة الشباب الأرتري إنسحبت قوات التحرير الشعبية إلي الحدود السودانية باتجاه قرورا مما مكن قوات التحرير من استعادة إنفاسها ومن ثم التحرك نحو المرتفعات مرة أخري وقد وصل أسياسي أفورقي بالفعل بقوات التحرير الشعبية إلي الهضبة الأرترية وكان الجيش الأثيوبي في تلك الفترة ١٩٧٤م يعيش في حالة مخاض عسيرة كانت تهدف إلي ازاحة عرش الأمبراطور هيلاسيلاسي ونظامه القمعي ، وقد قام أسياسي أفورقي بعد وصوله إلي المرتفعات بتعبئة جماهير المنطقة ضد جبهة التحرير الأرترية كما لعب المرحوم سبي رئيس قوات التحرير الشعبية آنذاك من جانبه دورا كبيرا في تعبئة الأشقاء والأصدقاء للضغط علي الجبهة لإيقاف الحرب الأهلية ونظرا لتلك التعبئة القوية في الداخل والخارج واجهت الجبهة صعوبات حينما حاولت ملاحقة قوات التحرير الشعبية عسكريا حيث تدفقت جماهير العاصمة أسمرا وضواحيها إلي ميدان القتال مطالبة بايقاف الحرب كما ووجهت الجبهة من داخلها برفض بعض من مقاتليها الانصياع لأوامر مسؤليهم بتوجيه بنادقهم الي مقاتلي قوات التحرير الشعبية ويقال إن الذين رفضوا القتال ضد قوات التحرير الشعبية كانوا من المسيحيين مبررين رفضهم أن تلك الحرب في نظرهم كانت تستهدف القوي المسيحية بقيادة أسياسي أفورقي وذلك لما راوه من أن أغلب قيادات قوات التحرير الشعبية وجنودها من المسيحيين وقد أوقفت الجبهة الحرب خوفا من أن ينغلب الرأي العام الأرتري ضدها وفي عام ١٩٧٥م قامت الحكومة السودانية بمساع لتوحيد فصيلي الثورة الأرترية حيث تم التوقيع علي اتفاقية الخرطوم بين جبهة التحرير الأرترية والبعثة الخارجية وهي القيادة السياسية لقوات التحرير الشعبية وكان أسياسي أفورقي في تلك الفترة يشغل منصب المسؤول العسكري والإداري لقوات التحرير الشعبية في الميدان وهذا يوضح مدي سيطرة أسياسي أفورقي علي مقاليد الأمور في تنظيم قوات التحرير الشعبية وبعد أن أخطر أسياسي بالاتفاقية من قبل قيادته السياسية البعثة الخارجية عمل علي تعبئة كوادر التنظيم وقواعده من الجماهير في الميدان ضد اتفاقية الخرطوم بحجة أن البعثة الخارجية ليست مفوضة من قبل التنظيم لكي توقع اتفاقيات نيابة عنه ويبدو أن أسياسي كان يبحث عن مبرر لإنهاء علاقته بالبعثة الخارجية وقد وجد في اتفاقية الخرطوم المبرر الكافي لإنهاء علاقته بقيادته السياسية وفي أواخر عام ١٩٧٥م عقد أسياسي اجتماعا في منطقة شمال بحري في الساحل الشمالي لمناقشة التطورات التي احدثتها اتفاقية الخرطوم وفي بداية عام ١٩٧٧م عقد اجتماعاً آخرا تمخض عنه عزل البعثة الخارجية كما تم فيه تغيير اسم التنظيم من قوات التحرير الشعبية إلي

الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا برئاسة رمضان محمد نور واسياسي مساعدا له وفي مارس ١٩٧٧م عقدت البعثة الخارجية مؤتمرا لها أعلنت فيه عن قيام قوات التحرير الشعبية المجلس المركزي برئاسة سبي وقد اتخذت الجبهة الشعبية المنطقة الجبلية المحصنة علي الساحل الشمالى في أرتريا خلفية لها مما مكنها من حماية خلفيتها ضد هجمات الجيش الأثيوبي بينما تمركزت قوات التحرير الشعبية المجلس المركزى في المنطقة الغربية (بركة) والتي كانت تعتبر الخلفية الرئيسية لتنظيم جبهة التحرير مما أدي إلي احتكاكات بين الجبهة وقوات التحرير الشعبية لتتطور أخيرا تلك الاحتكاكات إلي حرب أهلية بين التنظيمين حيث شنت جبهة التحرير في عام ١٩٧٨م هجوما واسع النطاق شمل جميع مواقع قوات التحرير الشعبية وأزهقت فيه آلاف الأرواح البريئة من الجانبين وقد استطاعت الجبهة من حسم المعركة لصالحها حيث انسحب ماتبقي من قوات التحرير الشعبية إلي الحدود السودانية شمال مدينة كسلا .

وبعد عامين فقط من تصفية جبهة التحرير لقوات التحرير الشعبية وإدخالها إلي الأراضي السودانية دارت الدائرة علي الجبهة حيث شنت الجبهة الشعبية بمساعدة التقراي هجوما شاملا علي جبهة التحرير علي طول ارتريا وعرضها مما أدي لدخول الجبهة إلي السودان عام ١٩٨١م وتسليم أكثر من خمسة عشر ألف جندي من جيش الجبهة أسلحتهم إلي الجيش السوداني .

وقد برزت الجبهة الشعبية في الساحة الأرترية بهذا الاسم رسميا عام ١٩٧٧م أي بعد سبعة عشر عاما من انطلاقة الثورة الأرترية في ١٩٦١م لتنفرد فيما بعد بالساحة الأرترية بعد خمس سنوات فقط من تأسيسها الشيء الذين يثير تساؤلات حول انفرادها بالساحة رغم قصر عمرها الظاهري ولكن الحقيقة أن الإعلان عن الجبهة الشعبية في يناير عام ١٩٧٧م لم يكن الميلاد الحقيقي لهذا التنظيم بل كان تأسيس الجبهة الشعبية الفعلي في عام ١٩٧٢حين انضم اسياس افورقي إلي قوات التحرير الشعبية حيث أصبح منذ ذلك الوقت القائد الفعلي لقوات التحرير الشعبية وماكان دور المرحوم عثمان سبي بين الأدوار إلا دور الممول فقط مما مكن أسياسي من بناء تنظيم خاص يخدم أهدافه تحت مظلة قوات التحرير الشعبية ثم أعلن عنه في الوقت الذي رآه مناسبا في عام ١٩٧٧م ومنذ ذلك الوقت سعت الجبهة الشعبية للانفراد بالساحة الأرترية وبالتأكيد هنالك عوامل أدت إلي انفراد الجبهة الشعبية بالساحة الأرترية منها :-

١- العامل الخارجي : ففي الخمسينيات مثلا خسرت أرتريا استقلالها بسبب تدخل قوي خارجية ولذلك فمن غير المعقول أن نتوقع من تلك القوي التي حالت دون استقلال ارتريا في السابق أن تترك

الثورة الأرترية ذات التوجه العربي والإسلامي تمضي قدما لتحقيق أهدافها بإقامة دولة ارتريا العربية الإسلامية علي الشاطيء الغربي للبحر الأحمر وعليه فإن ماتعرضت له جبهة التحرير الإرترية في أواخر عقدها الأول في الستينات من انشقاقات وتكتلات لايمكن النظر إليه بمعزل عن التدخل الخارجي والذي كان ولايزال يسعي لصياغة المنطقة وفق رؤيته الاستعمارية فإذن نستطيع أن نقول إن العامل الخارجي ضمن عوامل داخلية أخري كان وراء وجود الجبهة الشعبية أولا ثم انفرادها بالساحة ثانيا .

٢- أيضا فإن حزب العمل الشيوعي الأرتري يعتبر من العوامل الرئيسية التي أدت إلي هدم جبهة التحرير الأرترية وانهيارها مما ساعد الجبهة الشعبية علي الانفراد بالساحة الأرترية حيث أجج هذا الحزب الصراع داخل جبهة التحرير الأرترية نفسها وأصبح يطارد ويعتقل القيادات والكوادر الإسلامية وأصحاب التوجه العربي وذوي الخبرة الطويلة في جبهة التحرير الأرترية مما أتاح الفرصة للعناصر المسيحية من حديثي العهد بالثورة الأرترية للارتقاء إلي مواقع متقدمة في الأجهزة المختلفة للجبهة والأكثر من ذلك غرابة أن حزب العمل الشيوعي أصبح يعتمد علي تلك العناصر من حديثي العهد بالثورة الأرترية ، ويتعامل معهم كأنهم الفاتحون ولكن في الحقيقة لم تدر عناصر حزب العمل الشيوعي أن نهايتهم ستكون علي أيدي أولئك الذين احتضنوهم واعتبروهم الفاتحين الجدد .

ومن ناحية أخري فقد صنفت جبهة التحرير بقيادة حزب العمل الساحة الأرترية إلي قوي تقدمية يجب أن تسود وقوي أخري رجعية يجب تصفيتها واقصاؤها من الساحة وتنفيذا لهذا الشعار اشعلت جبهة التحرير الحرب الأهلية ضد قوات التحرير في عام ١٩٧٨م والحركة الإسلامية التي كانت داخل الجبهة نفسها ، وأن قوات التحرير الشعبية والحركة الإسلامية التي صفتها جبهة التحرير هي القوي التي كان من المتوقع والمأمول أن تتصدي لمشروع الجبهة الشعبية الذي يهدف لهيمنة الثقافة المسيحية علي الثقافة الإسلامية والعربية في أرتريا ولكن جبهة التحرير الارترية قد صفت تلك القوي الإسلامية نيابة عن الجبهة الشعبية عن قصد أو غير قصد وبذا تكون جبهة التحرير بقيادة حزب العمل الشيوعي قد حفرت قبرها بنفسها وذلك بإقدامها علي تصفية من يمكن اعتبارهم الحلفاء الاستراتيجيين لها مما أدي في النهاية إلي انفراد الجبهة الشعبية بالساحة الأرترية .

٣- وأيضا من ضمن العوامل التي أدت إلي انفراد الجبهة الشعبية بالساحة الأرترية : التنسيق بين القوي المسيحية في الساحة الأرترية : فبعد وقف الحرب الأهلية التي دارت بين جبهة التحريرالأرترية وقوات التحرير الشعبية من عام ١٩٧٢م حتي عام ١٩٧٤م فبعد وقف تلك الحرب جري لقاء سري

بين أسياسي أفورقي المسئول العسكري والإداري لقوات التحرير الشعبية حينها وحروي تل بايرو نائب رئيس المجلس الثوري للشئون السياسية وقد تم الاتفاق في ذلك اللقاء علي توجيه المسحيين المستجدين إلي جبهة التحرير الأرترية لإيجاد توازن مسيحي داخل جبهة التحرير والتي كانت تعتبر حتي ذلك الوقت تنظيماً ذا أغلبية إسلامية وعلي ضوء ذلك الاتفاق بدأ التدفق الهائل إلي الجبهة من المسحيين المستجدين حيث قامت الجبهة الشعبية بتأطيرهم داخل جبهة التحرير في تنظيم سري موال لها أطلقت عليه اسم الحركة الديمقراطية وكانت الجبهة الشعبية تهدف من هذا العمل إلى الاستيلاء علي تنظيم الجبهة من الداخل بالطرق السلمية أو بانقلاب عسكري وقد أصبح لذلك التنظيم السري داخل الجبهة جيشه وكوادره السياسية والعسكرية .

وقد تمكنت جبهة التحرير الأرترية من اكتشاف المجموعة الموالية للجبهة الشعبية التي كانت تطلق علي نفسها الحركة الديمقراطية ، وقامت بتصفيتها عسكريا عام ١٩٧٧م حيث سلم من نجا منهم إلي الجبهة الشعبية وبذلك تكون الجبهة الشعبية قد خسرت خطوة إنهاء الجبهة من داخلها إلا أن جبهة التحرير لم تجتث تلك المجموعة من جذورها فقد بقي بعض من تلك المجموعة مختفيا داخل الجبهة مما مكن الجبهة الشعبية من الاستفادة منهم في عملية اختراق جبهة التحرير مرة أخري وكان لهذه العناصر الموالية للجبهة الشعبية الدور الفعال في زعزعة كيان جبهة التحرير من الداخل أثناء الضربة العسكرية القاضية التي وجهتها الجبهة الشعبية لجبهة التحرير الأرترية بالتحالف مع تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير تقراي الأثيوبي في عام ١٩٨١م .

عموما في ختام الحديث عن العوامل التي إدت إلي انفراد الجبهة بالساحة الأرترية أستطيع إن أقول إن انفرادها بالساحة لم يكن لموضوعية طرحها السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي وإنما كان لفشل الآخرين فقط وقد كان لانفراد الجبهة الشعبية في الساحة الأرترية تأثير ثقافي وسياسي علي أرتريا حيث جاءت الجبهة الشعبية منذ تأسيسها وهي تحمل رؤية مناقضة للثوابت التي انطلقت منها الثورة الأرترية كعروبة أرتريا وعضويتها في الجامعة العربية ومنظماتها المختلفة كمنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها واعتبار اللغة العربية لغة رسمية لأرتريا بجانب اللغة التجرنية ولكن الجبهة الشعبية اعتبرت أن أرتريا لا علاقة لها بكل هذا - وبدلاً عن ذلك اعتمدت علي الدول الغربية التي حالت دون استقلال أرتريا في الخمسينات وعلي إسرائيل العدو اللدود للشعب الأرتري والأمة العربية والإسلامية وأن الجبهة الشعبية وان كانت تمثل الشعب الأرتري في فترة الكفاح المسلح بحكم الشرعية الثورية إلا أنها الآن لم تعدْ تملك ذلك الحق بعد تحرير أرتريا ولذلك كان من المفترض وعلي أسوأ الظروف أن

تطرح قضية عروبة أرتريا وانضمامها إلي الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وقضية اللغة العربية للاستفتاء علي الشعب الأرتري ليقول فيها كلمته ولكن نظرا لمعرفة الجبهة الشعبية مسبقا بأن النتيجة لن تكون لصالح مشروعها الصليبي فقد حددت توجه أرتريا السياسي والثقافي نيابية عن الشعب الأرتري مناقضة بذلك الحقائق التأريخية والثوابت الحضارية التي تجمع الشعب الأرتري بالأمة العربية والإسلامية كيف لا وقد جاءت الجبهة الشعبية منذ الإعلان عنها رسميا في يناير ١٩٧٧م وهي تحمل ثقافة الطائفة المسيحية في أرتريا ، وبعد تحرير أرتريا كونت الحكومة الأرترية من ١٦ وزيرا كان المسلمون منهم (٤ وزراء فقط) وهكذا عملت الجبهة الشعبية علي ترجيح كفة الطائفة المسيحية ونشر ثقافتها علي حساب الثقافة العربية والإسلامية في أرتريا خلال فترة الكفاح المسلح بالأساليب المختلفة كتطوير اللهجات المحلية لإقصاء اللغة العربية تمهيدا لخلق صراع بين القبائل المسلمة وبعد التحرير في عام ١٩٩١م أصبحت الجبهة الشعبية تشرع القوانين التي تمكن لمشروعها الصليبي وتحارب الثقافة العربية والإسلامية حيث أغلقت بعض المعاهد الإسلامية والعربية التي كانت تعتبر في أرتريا خط الدفاع الأول عن الثقافة العربية والإسلامية ، تلك المعاهد التي ألتجأ إليها الشعب الأرتري حفاظا علي دينه حين حوصر بين المدارس التبشيرية والجهل خلال فترة الاستعمار الأثيوبي ولم تكتف الحكومة الأرترية الحالية بإغلاق المعاهد الإسلامية والعربية بل اصطادت أساتذة تلك المعاهد وغيرها من أصحاب التوجه العربي والإسلامي كخطوة لتصفية الوجود الإسلامي والعربي في أرتريا وفي ذات الإطار أعلنت الجبهة الشعبية أن يومي السبت والأحد عطلة رسمية لصبغ أرتريا بصبغة نصرانية ويهودية وتمكينا لمشروعها قد سمحت الجبهة الشعبية للمسيحيين ببناء الكنائس في المناطق الإسلامية حتي ولو لم يوجد في تلك المناطق نصراني واحد وذلك رغم احتجاجات المسلمين وإعطاء هذا الظلم مبررات قانونية لإضفاء الشرعية عليه ، كما أطلقت الجبهة الشعبية يد المنظمات الكنسية العالمية في دعم الكنائس المحلية من وراء الستار لتقوم الأخيرة بدورها في العمل التنصيري بطرق متطورة جدا .

وباسم الوطنية والإنسانية تدخل تلك المنظمات الكنسية المحلية جميع المناطق الإسلامية ولأن التنصير اليوم أصبح غيرمقبول لدي المسلمين عامة لذلك فلابد من اتباع أساليب متطورة ومتنوعة لتقديم الخدمات الصحية والإغاثة العينية للمسلمين حتي يضمنوا علي الأقل مرونة المسلمين وهكذا فإن التأثير الثقافي والسياسي للجبهة الشعبية علي أرتريا يعتبر تأثيرا كبيرا جدا يصلح ليكون موضوعا لبحث كامل .

تأثير الصراع علي مستقبل أرتريا السياسي :

خلال فترة تقرير المصير في الخمسينات انقسمت القوي الأرترية السياسية بين مناد بالانضمام إلي أثيوبيا وبين مطالب بالاستقلال مما أدي إلي نشوب صراع بين تلك القوي السياسية في تلك الفترة مما أتاح الفرصة لتدخل قوي خارجية لتصبح طرفا في الصراع الدائر حيث وقفت اثيوبيا وبعض الدول الغربية كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلي جانب حزب الأندنت الذي كان ينادي بوحدة أرتريا مع اثيوبيا ضد الرابطة الإسلامية التي كانت تطالب باستقلال أرتريا ولكن أخيرا حسمت القوي الغربية الصراع لصالح حزب الوحدة مع أثيوبيا وذلك بربط أرتريا بأثيوبيا فيدراليا ولكن وبعد عشر سنوات من صدور القرار الفيدرالي فاجأ الشعب الأرتري أثيوبيا وحلفاءها في العالم بتبني آلية أكثر حسما للصراع مع اثيوبيا والموالين لها من الأرتريين وذلك بإعلان الكفاح المسلح لتحقيق استقلال ارتريا بقيادة جبهة التحرير الأرترية وكان قد سبق إعلان الكفاح المسلح ميلاد حركة تحرير ارتريا كقوة سياسية سرية ليقع الصراع في هذه المرة بين أصحاب المشروع الواحد الذين كانوا يعتبرون امتدادا لمشروع الرابطة الإسلامية التي كانت تنادي بالاستقلال ، حيث تطور الصراع بين جبهة التحرير وحركة التحرير إلي حد المواجهة العسكرية في عام ١٩٦٥م حيث شنت الجبهة هجوما عسكريا علي مواقع جيش حركة التحرير الأرترية في الساحل الشمالي وفي النهاية حست المعركة لصالح الجبهة لتنفرد بالساحة الأرترية ومن يومها اقتصر دور حركة التحرير على العمل السياسي حتي انضمامها إلي قوات التحرير الشعبية عام ١٩٧٠م وقد تعرضت جبهة التحرير نفسها إلي صراعات داخلية في أواخر عقدها الأول في الستينيات حيث شهدت الساحة الأرترية في عام ١٩٦٨م تأسيس حزبين شيوعيين :-

- حزب العمل الشيوعي الأرتري (جناح موسكو)
- حزب الشعب الثوري (جناح بكين)

وقد كان لهذين الحزبين الأثر السيىء في تعميق الصراع في الساحة الأرترية وبعد الأنشقاق الذي وقع في جبهة التحرير عام ١٩٧٠م فإن مفكري حزب الشعب الثوري بزعامة اسياسي أفورقي أصبحوا قيادات في قوات التحرير الشعبية بينما بقي حزب العمل داخل جبهة التحرير ، ومن يومها أصبح الصراع بين الحزبين سجالا مما أدي إلى وقوع الحرب الأهلية في الساحة الأرترية بين جبهة التحرير وقوات التحرير الشعبية لمدة ثلاث سنوات انتهت بتدخل الجيش السوداني بين الطرفين لإيقاف الحرب .

وببروز الجبهة الشعبية في الساحة الأرترية بهذا الاسم في يناير ١٩٧٧م أخذ الصراع الأرتري منحى خطيرا جدا حيث ظهر أسلوب التحالفات التكتيكية بين القوي الأرترية المتناقضة لتصفية بعضها البعض ففي عام ١٩٧٧م كان هنالك تنسيق عسكري بين جبهة التحرير وقوات التحرير الشعبية ولكن يبدو أن الجبهة الشعبية قد تخوفت من هذا التنسيق واعتبرته ضدها ولذلك سعت لإفشاله بمغازلة جبهة التحرير لكسبها حيث تم التوقيع علي اتفاقية ٢٠ اكتوبر ١٩٧٧م المشهورة بين الجبهة والشعبية في الخرطوم بوساطة سودانية وقد اشترطت الجبهة الشعبية علي جبهة التحرير لإتمام الوحدة معها أن تنهي الجبهة تنسيقها مع قوات التحرير الشعبية وفعلا قد وقعت الجبهة في المصيدة المعدة لها سلفا حيث أعلنت قيادة جبهة التحرير إنهاء التنسيق الذي كان بين الجبهة وقوات التحرير وهكذا استدرجت الجبهة الشعبية جبهة التحرير لتقوم هذه بتصفية قوات التحرير ثم تنفرد الجبهة الشعبية بجبهة التحرير فتصفيها وهكذا تنفرد بالساحة وهذا ماحدث فعلاً ، وبعد ما أنهت جبهة التحرير التنسيق الذي كان بينها وبين قوات التحرير الشعبية بدأ التحرش بينهما ثم تطور هذا التحرش لحرب أهلية في الساحة الأرترية في عام ١٩٧٨م بينما لم تنجح الاتفاقية بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية التي قامت جبهة التحرير من أجلها بتصفية قوات التحرير الشعبية والحركة الإسلامية التي كانت في داخلها بل وبعد عامين فقط من قيام جبهة التحرير الشعبية بتصفية قوات التحرير تحالفت الجبهة الشعبية مع الجبهة الشعبية لتحرير التقراي لتصفية جبهة التحرير الأرترية حيث شنت الجبهة الشعبية بمساعدة قوات التقراي هجوما علي جبهة التحرير في ٢٨/٨/ ٩٨٠م مما أدي إلي تحول جبهة التحرير الي السودان في اغسطس عام ١٩٨١م .

وكانت نتيجة تلك الصراعات بين القوي الأرترية التأثير السلبي علي مستقبل أرتريا السياسي حيث أدي ذلك الصراع منذ الخمسينات إلي تأخير استقلال أرتريا بإطالة أمد الاستعمار الأثيوبي كما أدي إلي إبعاد أرتريا عن محيطها العربي والإسلامي بعد الاستقلال ، وأيضا فإن ذلك الصراع الذي كان بين التنظيمات المحسوبة علي المسلمين والعروبةيعتبر من العوامل التي ساعدت الجبهة الشعبية للانفراد بالساحة الإرترية وإن عدم النظرة البعيدة للقوي الإسلامية والعربية بالنسبة للصراع في أرتريا سواء الصراع بين الأرتريين أنفسهم أو الصراع الأرتري الأثيوبي كان لهذه النظرة القصيرة الدور السلبي علي مستقبل أرتريا إذ لم يكن في حسبان العرب والمسلمين في العالمين العربي والإسلامي بأن الخطر يمكن أن يأتي من أرتريا بجانب أثيوبيا كما لم يرد في حسبان القيادات العربية والإسلامية من أن أرتريا يمكن أن تتحول إلي دولة معادية إذا حكمها النصاري لذلك

فإن أكبر تأثير علي مستقبل أرتريا السياسي هو تقهقر المسلمين في أرتريا وتقدم غيرهم لحكمها بسبب تلك الصراعات الوهمية بينهم والتي أضرت بالقضية الأرترية ومسقبلها ولايزال الشعب الأرتري يعاني من آثار تلك الصراعات حتي هذه اللحظة وهاهو المخطط الصليبي الماكر يمد يده لملاحقة المسلمين داخل الدول المجاورة كالسودان - اليمن - جيبوتي .

الخلاصة :

١- رغم أن أرتريا شهدت عدة مقاومات من القوي الاستعمارية الأوربية المختلفة إلا أن تلك المقاومات لم تجد التوثيق ولذلك لاتجدها إلا في شكل حكاوي علي أفواه الناس وأن عدم توثيق أحداث المقاومة في أرتريا خلال العهد الإيطالي والعهود التي قبله جعلت العمل السياسي بشكل منظم يؤرخ له في أرتريا من أواخر الثلاثينيات بدءا من جمعية حب الوطن التي تأسست عام ١٩٣٨م ثم تأسيس الأحزاب في الأربعينيات وقد تلا ذلك تأسيس حركة تحرير أرتريا وهذا ما أكدته هذه الدراسة .

٣- كما اتضح من خلال هذا البحث بأن المقاومة السياسية في أرتريا قد نجحت بصمودها أمام الضغوط التي واجهتها من قبل القوي الاستعمارية اثيوبيا بريطانيا وأمريكا فقد حافظت القوي الوطنية علي الكيان الأرتري أرضا وشعبا ولو كان ذلك على شكل الحكم الفدرالى الذي تحقق وهو يعتبر أقل خسارة . كما نجحت المقاومة السياسية في أرتريا بإعطائها القضية الأرترية بعدا دوليا مما أكسب هذه القضية في المستقبل الصفة القانونية .

٤- أيضا أوضحت هذه الدراسة أن الانشقاقات التي تعرضت لها الأحزاب السياسية(الرابطة الإسلامية الأم والحزب التقدمي الحر قد أضعفت الموقف الوطني مما نتج عنه تقدم القوي المعادية للإستقلال .

٥- كما كشفت الدراسة الدور القذر الذي لعبته كل من بريطانيا وأمريكا بربط أرتريا باثيوبيا دون رغبة شعبها ولهذا تعتبر هذه الدول الإستعمارية السبب الرئيسي في المأساة التي تعرض لها الشعب الأرتري خلال فترة حكم الأنظمة الأثيوبية الاستعمارية .

٦- أيضا من نتائج هذا البحث أن حركة تحرير أرتريا التي تأسست عام ١٩٥٨م جاءت وهي تحمل نظرة متقدمة جدا في أسلوب مقاومة ومكافحة الأنظمة البوليسية الاستعمارية وذلك باختيار الأسلوب السري في العمل السياسي نظرا لحظر أثيوبيا للأحزاب السياسية والنقابية المختلفة ومنع

صدور الصحف وهكذا لعبت حركة تحرير أرتريا دورا بارزا في عملية تعبئة الشعب الأرتري ضد النظام الأثيوبي .

٧- المقاومة السياسية في أرتريا متمثلة في الأحزاب السياسية الوطنية قد هيأت المناخ لانطلاق الكفاح المسلح لذلك نجد أن الثورة الأرترية ، حينما انطلقت عام ١٩٦١م لم تواجه صعوبات كثيرة في إقناع الشعب الأرتري بالانتقال من المقاومة السياسية إلي المقاومة العسكرية لأن الحركة السياسية كانت قد هيّأت المسرح السياسي لذلك .

٨- حركة تحرير ارتريا قد أثيرت حولها تهمة الشيوعية فقيل عنها أنها امتداد للحزب الشيوعي السوداني وإنها كانت تتبني الفكر الشيوعي ولكن وعلي حسب ما أسعفتنا به المراجع المكتوبة والشفهية من خلال اللقاءات التي أجراها الباحث في هذا الشأن اتضح أن حركة تحرير ارتريا لم تكن تتبني الفكر الشيوعي علنا أما إذا كان ذلك سرا فهذا يكون شيئا آخر فحتي الأدبيات التي كانت تصدرها كالبيانات مثلا لم تكن تشير إلي شيء من ذلك ويبدو أن علاقتها بالحزب الشيوعي السوداني كانت علاقة عادية ولم تكن علاقّة تنظيمية ويتضح ذلك من أن مؤسسها الأستاذ محمد سعيد ناود كن قد جمدعضويته قبل تأسيس الحركة وذلك نسبة لخلاف بينه وبين الحزب الشيوعي السوداني ، عموما فإن هذا ما اتضح من خلال هذا البحث أما إذا أظهرت فيما بعد أدلة تؤكد خلاف ذلك فإن الحقيقّة هي المطلوبة ،

وفي نفس الوقت فإن هذه الدراسة لم تستبعد وجود عناصر تحمل الفكر الشيوعي داخل الحركة كما ظهر مؤخرا حزب شيوعي داخل جبهة التحرير الأرترية وهو التنظيم الذي برّر إتهام الحركة بالشيوعية ولكن في اعتقاد الباحث أن وجود عناصر أو أفراد يحملون الفكر الشيوعي داخل تنظيم معين لايبرر وصف ذلك التنظيم بأنه تنظيم شيوعي وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الثورة الأرترية ما كانت تقوم علي فكر معين بل كانت تجمعاً لقوى سياسية تسعي لتحرير ارتريا وبداخلها جميع فئات الشعب الأرتري وهم يحملون أفكاراً مختلفة

٩- من خلال هذا البحث يتضح مدي التأثير السلبي الذي أحدثه الصراع الذي دار بين حركة تحرير أرتريا وجبهة التحرير الأرترية في أوائل الستينيات علي مستقبل أرتريا السياسي فإن ذلك الصراع قد توارثته التنظيمات الأرترية فيما بعد مما أدي إلي إقصاء المسلمين الأرتريين عن المسرح السياسي وقيادة الثورة الأرترية رغم أنهم هم الذين بدأوا الثورة في الستينيات ودافعوا عن الاستقلال وطالبوا به منذ مطلع الأربعينيات .

توصيات البحث :

- خلال إجراء هذا البحث لاحظ الباحث أن هناك قضايا مهمة جدا تصلح لتكون مادة لإجراء البحوث والدراسات في المجالات المختلفة حول أرتريا رأي الباحث أن يوصي بشأنها :

١- توثيق أحداث المقاومة الأرترية منذ ماقبل عام ١٩٤١م لأن هذه الفترة بالرغم مما سمعناه عن مجاهدات الشعب الأرتري فيها للاستعمار الإيطالي والبرتغالي وغيرها إلا أن الموثق منها قليل جدا .

٢- إجراء بحوث ودراسات تتناول تجربتي الأحزاب السياسية والبرلمان الإرتري عام ١٩٥٢م - ١٩٦٢م .

٣- إجراء بحوث حول الآثار الاستعمارية في العهود المختلفة علي الشعب الأرتري من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

٤- إجراء البحوث والدراسات حول كيفية إبعاد وإقصاء المسلمين من قيادة الثورة الأرترية والعوامل التي أدت إلي ذلك .

٥- إجراء بحوث حول دور الأشقاء والأصدقاء في مساندة الشعب الأرتري .

الفهرس

الموضوع	الصفحة

المراجـــــع

مراجع الفصل الإول :

١- عثمان صالح سبي/ جغرافية أرتريا ، دار الكنوز الأدبية بيروت ١٩٨٣م ص (١٣)

٢- أرتريا بركان القرن الإفريقي ، إعداد جبهة التحرير الأرترية ط ٢، ١٩٩٠م ، ص (١٦)

٣- حامد صالح تركي ، أرتريا والتحديات المصيرية ط ١ ١٩٧٨م ، ص (٦)

٤- عثمان صالح سبى / جغرافية أرتريا دار الكنوز الأدبية عام ١٩٨٣م ص (١٨٩)

٥- المرجع السابق ص (٤٥)

٦- حامد صالح تركي / إرتريا والتحديات المصيرية ص (٤)

٧- عثمان صالح سبى / تاريخ أرتريا دار الكنوز الأدبية ١٩٧٧م ص (٢٢٦)

٨- عمر جابر عمر / أرتريا دولة في مرحلة انتقال - مايو ١٩٩٢م ص (٣٥)

٩- محمد عثمان أبوبكر - جذور الثقافة العربية والتعليم في أرتريا ص (٢٤٤)

١٠- المصدر السابق ص (١٥١)

١١- المصدر السابق ص (١١٦)

١٢- عبدالباري عبدالرازق النجم / أرتريا شعبا وكفاحا ط ١/١٩٧١م مطبعة الجاحظ بغداد ص (١٣٣)

١٣- عثمان صالح سبى / تاريخ أرتريا / ط ٣ / ١٩٧٧م ص (١٢٧)

١٤- عبدالباري عبدالرازق النجم - أرتريا شعبا وكفاحا ص (١٣٣)

١٥- حامد صالح تركي - أرتريا والتحديات المصيرية ص (١٢٣)

١٦- أرتريا بركان القرن الإفريقي - إعداد جبهة التحرير الأرترية ط ٢/١٩٩٠م ص (٢٨)

١٧ - عثمان صالح سبى / جغرافية أرتريا دار الكنوز الأدبية - ص (١٧٩)

١٨ - المصدر السابق ص (٢٠١)

١٩ - قضية أرتريا ترجمة وثائق محكمة الشعوب الدائمة دورة أرتريا ميلانو إيطاليا من ٢٤ - ٢٦ مايو عام ١٩٨٠م ص (٧٦) نقله إلي العربية خليل كلفت

٢٠- حامد صالح تركي - أرتريا والتحديات المصيرية ١٩٧٨م ص (٢٠٣)

٢١- عثمان صالح سبى / جغرافية أرتريا / دار الكنوز الأدبية ص (٢٠٧)

٢٢- كفاح أرتريا / العدد ٢٤ سنة ١٩٩٠م ص (٢٤) نشرة دورية كانت تصدرها جبهة التحرير الأرترية التنظيم الموحد .

٢٣- قضية أرتريا ترجمة وثائق محكمة الشعوب الدائمة دورة أرتريا ميلانو إيطاليا ص (١٤٧) من ٢٤ - ٢٦ مايو عام ١٩٨٠م

٢٤- مجلة الثورة ص (١٥) العدد ١ السنة ١٩٨٥م كانت تصدرها جبهة التحرير الأرترية التنظيم الموحد
٢٥- علي محمد سعيد برحتو / نحو ميثاق التحرير الوطني ص (٩٠) المركز الإفريقي للدارسات والإعلام .
٢٦- موجز تاريخ أرتريا الحديث / إعداد قوات التحرير الشعبية ص (٥٥)
٢٧- أرتريا بركان القرن الإفريقي ط ٢ إعداد جبهة التحرير الأرترية ص (٢٤٨)
٢٨- مجلة دراسات إفريقية ص (١٧) تصدر عن جامعة إفريقيا العالمية العدد ٩ مقال للدكتور حسن مكي محمد أحمدعميد مركز البحوث والدراسات الإفريقية
٢٩- حامد صالح تركي / أرتريا والتحديات المصيرية ص (٢٧٣)
٣٠- مجلة الثورة العدد ٤ - ١٩٧٩م ص (١٨) كانت تصدرها جبهة التحرير الأرترية
٣١- ممتاز العارف / أرتريا بين احتلالين مطبعة الجاحظ بغداد سنة ١٩٧٩م ص (٤١٨)
٣٢- صلاح الدين حافظ / صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي سنة ١٩٨٢م ص (١٦٣)
٣٣- كفاح أرتريا نشرة كانت تصدرها جبهة التحرير الأرترية التنظيم الموحد العدد ٢٤ السنة ١٩٩٠م ص (٩)
٣٤- صلاح الدين حافظ/ صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي سنة ١٩٨٢م ص (١٧٢)

مراجع الفصل الثاني :

١- ممتاز العارف - أرتريا بين الاحتلالين مطبعة دار الجاحظ بغداد ١٩٧٩م ص ٣٠٦
٢- المصدر السابق ص ٣١١
٣- المصدر السابق ص ٣٢٢
٤- عثمان صالح سبي - تاريخ أرتريا ط ٢ - ١٩٧٧م ص ١٩٣
٥- حامد صالح تركي - أرتريا والتحديات المصيرية دار الكنوز الأدبية بيروت ط ٢ ١٩٧٩م - ص ٢٣٣
٦- المصدر السابق ص ٢٣٨
٧- المصدر السابق ٢٥٩

مراجع الفصل الثالث :

١- حامد صالح تركي ، أرتريا التحديات المصيرية دار الكنوز الأدبية بيروت ط (٢) ١٩٧٩م ص ، ١٣٨
٢- علي محمد سعيد برحتو - نحو ميثاق للتحرر الوطني ص ٢٩
٣- حامد صالح تركي ، أرتريا التحديات المصيرية ص ٢٠٦
٤- المصدر السابق ص ٢١٤
٥- المصدر السابق ص ٢٢٧
٦- حامد صالح تركي ، أرتريا التحديات المصيرية ص ٢٢٧ ط ١ -٢ ١٩٧٨م - ١٩٧٩م

٧- د. حسن مكي محمد أحمد - تطور أوضاع المسلمين في أرتريا - المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم ١٩٨٩م ص ١٨

٨- محمد عثمان أبوبكر - تاريخ ارتريا المعاصر أرضا وشعبا ط (١) القاهرة ١٩٢٤م ص ٥١١

٩- المصدر السابق ص ٥٣١

١٠ - الأستاذ محمد سعيد ناود حركة التحرير الحقيقية والتاريخ ط (١) ص ١٩٩٦م ٣٥٨

١١- المصدر السابق ، ص ٣٦٢

مراجع الفصل الرابع :

١- محمد سعيد ناود حركة تحرير أرتريا الحقيقة والتاريخ ط (١) ١٩٩٦م ص ٤٥

٢- المصدر السابق ص ١٩٨٠م

٣- لقاء مع الأستاذ أحمد سليمان المحامي في منزل أحد أخوانه في أبوروف علي شاطيء النيل بأمدرمان - اغسطس ١٩٩٧م

٤- لقاء مع الأستاذ ميرغني النصري المحامي - في منزله بحي الطائف بالخرطوم ١٩٩٧م

٥- لقاء مع الشيخ صادق عبدالله عبدالماجد - مرشد جماعة الإخوان المسلمين في السودان في مكتبه بالخرطوم (٢) أغسطس ١٩٩٧م

٦- لقاء مع الأستاذ/ محمد اسماعيل عبده - نائب أمير حركة الجهاد الإسلامي الإرتري بالخرطوم - ١٩٩٧م

٧- محمد عثمان أبوبكر - تاريخ أريتريا المعاصر أرضا وشعبا ط (١) ١٩٩٤م القاهرة ص ٥٦٨

٨- طاهر إبراهيم فداب - حركة تحرير أرتريا ومسيرتها التاريخية ط (١) ١٩٩٤م ص ١٣٦

المصادر والمراجع

١- لقاء مع الأستاذ أحمد سليمان المحامي - أمدرمان - اغسطس ١٩٩٧م

٢- لقاء مع الأستاذ الصادق عبدالله عبدالماجد - مرشد الإخوان المسلمين في السودان الخرطوم - اغسطس ١٩٩٧م

٣- لقاء مع الأستاذ ميرغني النصري المحامي - في منزله بحي الطائق بالخرطوم اغسطس ١٩٩٧م

٤- لقاء مع الأستاذ محمد اسماعيل عبده - نائب أمير حركة الجهاد الإسلامي الأريتري - الخرطوم اغسطس ١٩٩٧م

٥- حامد صالح تركي - ارتريا والتحديات المصيرية - دار الكنوز الأدبية - بيروت ١٩٧٨م

٦- د. حسن مكي محمد أحمد - تطور اوضاع المسلمين في أرتريا - المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم ١٩٨٩م

٧- سلاح الدين حافظ - صراع القوي العظمي حول القرن الإفريقي - الكويت ١٩٨٢م

٨- طاهر إبراهيم فداب - حركة تحرير ارتريا ومسيرتها التاريخية ط ١- ١٩٩٦م

٩- عثمان صالح سبي - تاريخ ارتريا ط ٢دار الكنوز الأدبية بيروت - ١٩٧٧م

١٠- عمر جابر عمر - ارتريا دولة في مرحلة انتقال ط ١ الخرطوم ١٩٩٢م

١١- عبدالباري عبدالرازق النجم - ارتريا شعبا وكفاحا ط ١ دار الجاحظ - بغداد ١٩٧١م

١٢- علي محمد سعيد برحتو - نحو ميثاق للتحرر الوطني المركز الإفريقي للدراسات والإعلام - الخرطوم

١٣- عثمان صالح سبي - جغرافية ارتريا - دار الكنوز الأدبية بيروت ١٩٨٣م

١٤- محمد عثمان أبوبكر - تاريخ أرتريا المعاصر أرضا وشعبا ط ١ - القاهرة ١٩٩٦م

١٥- محمد سعيد ناود - حركة تحرير أرتريا الحقيقة والتاريخ ط ١ - ١٩٩٦م

١٦- محمد عثمان أبوبكر - جذور الثقافة العربية والتعليم في أرتريا ط ١ - القاهرة ١٩٩٦م

١٧- ممتاز العارف - أريتريا بين احتلالين - دار الجاحظ بغداد ١٩٧٩م

١٨- قضية أريتريا - ترجمة وثائق محكمة الشعوب الدائمة دورة أريتريا ميلانو - ايطاليا ١٩٨٠م

١٩- اريتريا بركان القرن الإفريقي - إعداد جبهة التحرير الإريترية - ط ٢ ١٩٩٠م

٢٠- كفاح أرتريا العدد ٢٤ عام ١٩٩٠م - مجلة كانت تصدرها جبهة التحرير الأريترية التنظيم الموحد

٢١- موجز تاريخ ارتريا ط ١ - ١٩٨٣م اعداد قوات التحرير الشعبية

٢٢- مجلة الثورة العدد ١ - ١٩٨٥م كانت تصدرها جبهة التحرير الإريترية التنظيم الموحد

٢٣- مجلة دراسات إفريقية العدد (٩) تصدر عن جامعة إفريقيا العالمية الخرطوم

٢٤- مجلة الثورة العدد ٤- ١٩٧٩م كانت تصدرها جبهة التحرير الأريترية

فهرس ومصادر الملاحق

ملحق عن قوانين الانتخابات في أرتريا عام ١٩٥٢م - ١٩٦٢م

المصدر : مجلة الثورة - كانت تصدرها جبهة التحرير الأرترية - قوات التحرير الشعبية العدد ١٦٦ ابريل ١٩٨١م

من سجل التاريخ :

وثـــائق الحكومـــة الارتريـــة

(حلقــة ٢)

هذه الوثيقة التي نضعها بين يدي القارىء في هذا العدد والوثيقة الاخرى الخاصة بالاعلان رقم ١٩٥٢/١٢١ التي بموجبها تمت الانتخابات البرلمانية الارترية تعتبر من الوثائق الهامة بالنسبة لتطبيق القرار الفدرالي الصادر من الامم المتحدة بخصوص علاقة ارتريا بأثيوبيا الا انهما تؤكدان خصوصية الكيان السياسي المميز لارتريا والتي تحاول السلطات الاثيوبية المتعاقبة طمسه واذابته في الكيان الاثيوبي .

لقد سبقت ارتريا في مضمار تشكيل حكومة برلمانية منتخبة على اساس المبادىء الديمقراطية الليبرالية اقطارا كثيرة في افريقيا والعالم الثالث. فتشكل بموجب الميثاق الفدرالي والدستور الارتري واللوائح المكملة لهما برلمان ارتري منتخب في عام ١٩٥٢ ، هذا البرلمان بقوانينه الديمقراطية بقي شبحا يقض مضاجع الامبراطورية الاثيوبية بنظاميها الاقطاعي السابق والفاشيستي الراهن حتى قضت عليه بقوة السلاح فدفعت الشعب الارتري الى أتون الثورة المسلحة التي لا يزال لهيبها مشتعلا وسيظل كذلك حتى يعاد لارتريا حريتها واستقلالها وتحكم وفق نظم ديمقراطية صحيحة .

ونترك الحكم للقارىء ليلمس الكيان الارتري المميز في هذه الوثائق الحكومية .

حكومة اريتريا
اسمرة ٢٤ يوليو — تموز ١٩٥٦
بيان رقم ١٢١/١٩٥٢

المجلس التنفيذي

بيان رقم ١٢١ .

١ — دنكن كاميرون كامينغ الحاكم العام التنفيذي لارتيريا الحائز على وسام الباث ارفع اوسمع الامبراطورية البريطانية يعلن ما يلي :

القسم الاول

المجلس التنفيذي

تأسيس مجلسا تمثيليا :

سيكون مجلسا تمثيليا منتخبا من قبل الشعب للعمل بالفقرة الحادية عشرة من قرار هيئة الامم المتحدة الخاصة بارتيريا والمؤرخ بـ ٢ — ديسمبر — كانون الاول ١٩٥٠ .

الدوائر الانتخابية لانتخاب الاعضاء :

٢ — الدوائر الانتخابية لانتخاب الاعضاء ستقام على اساس المناطق وبما يتلائم مع التوائم المعدة في البرنامج .

اساليب الانتخاب ومؤهلات المقترعين :

٣ — ان اساليب الانتخاب في الدوائر الانتخابية واهلية المقترعين ستكون بما يلائم الشروط الواردة في القسم الثاني من هذا البيان .

تنظيم ومسلكية الانتخابات :

٤ — ان تنظيم ومسلكية الانتخابات التي ستجرى تتقيد لهذا البيان يجب ان تتلائم مع القسم الثالث لهذا البيان .

كيفية التمثيل في المجلس :

٥ — جميع الذكور الذين :

ا — مقيمون في ارتيريا يستثنى اولئك الذين يحملون الجنسيات الاجنبية واولئك الذين لا يتحدرون من والدين ارتيريين او من جدين ارتيريين .

ب — لا يقل عمرهم عن ثلاثين سنة .

جـ — وخلال العشر السنوات الاخيرة اقاموا فترة لا تقل عن سنتين في الدائرة الانتخابية الذين سيقترعون فيها ، وكذلك اكثر من دائرة انتخابية بالنسبة لمرشح للبلدية للمقاطعة التي فيها سيكونون مؤهلون لانتخابات المجلس .

٦ — ١ — عدم اهلية للاقتراع للمجلس :

(ا) الاشخاص التالية اوضاعهم غير مؤهلين للانتخابات للمجلس .

(ب) اولئك الذين افلسوا وما زالوا محتجزين او الذين املاكهم معرضة لتعويض اوللاتفاقات مع الدائنين .

(ج) المختلين عقليا .

(د) اولئك المتعاقدين مع الادارة ، لحين انتهاء العقد وتبيان للادارة وطبيعة العقد ومصالحهم الخاصة في هذا العقد .

(هـ) اي موظف رسمي لدى الادارة .

٢ — أي موظف رسمي لدى الادارة يجوز له ان يرشح لاي انتخابات او لاي انواع المشاركة فيها ويمنح اجازة غير مدفوعة من قبل الادارة لفترة معينة مبينة في مذكرة تكون قبل الانتخابات وتنتهي في اليوم التالي للانتخابات خلال فترة غيابه المتفق عليها لا يقوم الموظف بمهامه الرسمية .

الشواغر في المجلس :

٧ — يصبح مقعد اي عضو من اعضاء المجلس شاغرا في الحالات التالية :

(ا) في حالة وفاته .

(ب) اذا لم يمنح اجازة من المجلس ويكون قد تغيب عن حضور الجلسات خمسة مرات متعاقبة.

(ج) اذا قام او واجه اي حادث من شأنه ان يفقده اهلية كعضو كما جاء في الفقرة السابقة .

(د) بعد سبعة ايام من تقدمه الى الرئيس باشعار يبين فيه عزمه على الاستقالة .

ملء الشواغر في المجلس :

٨ — في حال وجود مقعد شاغر تجري انتخابات وبما يتطابق مع قوانين تلك الدائرة الانتخابية المعني مقعدها .

٩ — في حال يرون خلال حول حقية شخص ليبقى في المجلس او ينتخب اليه ترفع لرئيس ، وهو بدوره اذا ارتئى يرفعها لمجلس للبت فيها حسب قوانين المجلس .

اختتام دورات المجلس :

١٠ — الحاكم العام بعين المكان والزمان الذي ستختم فيه الدورة الاولى للمجلس .

فترة الدورة :

١١ — ستستمر دورة المجلس حتى يقرر من قبل المجلس وبما يتلائم مع قوانينه .

حـل المجلس :

١٢ ـــ يجوز للحاكم العام حل المجلس .

١٣ ـــ اذا لم يحل المجلس ، فانه يستمر لحين التصديق على الدستور الارتيري ولحين تصديقه من امبراطور الحبشة .

رئيس المجلس :

١٤ ـــ (أ) ان دورات المجلس سيترأسها الرئيس .

(ب) ينتخب الرئيس من قبل المجلس ويكون من ضمن اعضائه .

(ج) سيكون هناك نائب للرئيس المجلس وينتخب من قبله ويكون من ضمنه . ويترأس دورات المجلس في حال غياب الرئيس .

(د) اذا فقد الرئيس او نائبه عضويتهما في المجلس بالتالي يفقدا مركزيهما .

(هـ) ان الرئيس او نائبه يستطيعان ان يستقيلا اذا تقدما باشعار بذلك الى الحاكم العام او يفقدا وظيفتيهما اذا فصلهما الحاكم العام بناء على طلب من المجلس .

١٥ ـــ (أ) ان المسائل التي ستطرح للنقاش يقررها ثلثي الاعضاء الحاضرين ويستثني من ذلك الامور الاجرائية والتي تحتاج للاغلبية النسبية .

(ب) للرئيس او نائبه سيكون لهم صوت اصيل وحاسم .

النصاب القانوني :

١٦ ـــ خمسون من الاعضاء بما فيهم الرئيس يكونوا النصاب القانوني للمجلس ، ولا يقر شيء ما عدا التأجيل اذا كان اقل من خمسين عدد الاعضاء الحاضرين .

اللغات المستعملة :

١٧ ـــ اللغة التي ستستعمل في المجلس يقررها المجلس في قوانينه .

حرية الخطابة :

١٨ ـــ ان حرية الخطابة بالاسناد الى هذه الوثيقة مضمونة ولا تتخذ ضد اي عضو اي اجراءات التصويت اكان ذلك في المجلس او على مستوى اللجان .

حق بعض الاشخاص لمخاطبة المجلس .

١٩ ـــ الحاكم العام ومفوض هيئة الامم المتحدة في ارتيريا لهم الحق في مخاطبة المجلس والحاكم العام لهذا السبب يطالب بحضور الاعضاء .

القوانين :

٢٠ ـــ أن الحاكم العام الاداري بالاستناد الى الاجراءات المتبعة من قبل المجلس بسن الاوامر لتنظيم اجراءات المجلس ولتصريف اعمالها وكيفية انشاء اللجان التي تقتضي الحاجة لوجودها ضمن المجلس .

ملاحقات لهذا الاعلان :

(١) ان الحاكم العام بعد اخذه في الاعتبار اراء المجلس يقوم بتمديد او بتعديل او بتغيير المعطيات لهذا الاعلان .

(٢) لتحسب اي مشاكل لا يمكن التنبؤ بها او لتصليح الاخطاء أو الحذف يجوز للحاكم العام في حين انعقاد المجلس اتخاذ الاجراءات التي تكون ضرورية لتلافي ذلك .

جداول عمال المجلس :

٢٢ ـــ ان الحاكم العام سيقرر جدول اعمال المجلس اخذا بعين الاعتبار الفقرة الثانية عشر لقرار هيئة الامم المتحدة . . .

الجزء الثاني
طريقة الانتخاب
الانتخابات المباشرة

٢٣) في الدوائر الانتخابية الواردة في القسم الاول من البرنامج ستكون الانتخابات فيها مباشرة اي ان اولئك المؤهلين للتصويت كما ورد في المادة ٢٥ سيصوتون للمرشحين للمجلس بالاقتراع المباشر السري وبمرحلة واحدة .

الانتخابات الغير مباشرة .

٢٤ . (١) في الدوائر الانتخابية الواردة في القسم الثاني من البرنامج ستكون فيها الانتخابات غير مباشرة اي أنها ستكون على مرحلتين . الانتخابات الرئيسية والانتخابات الثانوية .

(٢) لكل دائرة انتخابية مجلس انتخابي مكون

كحد ادنى من وفد وكحد اعلى من سته وفود لكل مقاطعة ، او عشيرة او اي وحدة ادارية وبما يلائم كثافتها السكانية وتنتخب بالطرق المألوفة .
(٣) المرحلة الاول يتجرى فيها انتخابات الوفود الى المجالس الانتخابية كما بين في الفترة السابقة .
(٤) المرحلة الثانية تشترك المجالس في الانتخابات لانتخاب العضو او الاعضاء الذين سيمثلون الدائرة الانتخابية في المجلس ويكون الاقتراع سريا حيث تجرى في اليوم المقرر لاجراء الانتخابات في هذه الدائرة الانتخابية .
(٥) ان فترة انتداب المجلس الانتخابي تستمر لحين حل المجلس او انتهاء فترته نتيجة انتخابات جديدة تجرى نتيجة انتخابات فرعية في المرحلة الثانية . اذا ستجري اي انتخابات فرعية في حالة وجود شواغر في المجلس الانتخابي ، سيملىء بالانتخابات وبما يلائم ما ورد في الفترة الثانية الفرعية الواردة اعلاه .

مؤهلات التصويت :

٢٥ . ان الشخص يكون مؤهلا لتصويت في الدوائر الانتخابية الواردة في القسم الاول والثاني للبرنامج :

ا ــ من سكان ارتيريا ولا يحمل اي جنسية اجنبية ولا ينحدر من ابوين او جدين غير ارتيريين .
ب ــ ذكر .
جـ ــ لا يقل عمره عن ٢١ عاما .
د ــ غير مختل العقل .
هـ ــ لا يقضي فترة عقوبته في السجن .
و ــ ما زال مقيما في الدائرة الانتخابية لفترة لا تقل عن عام قبل اغلاقه الدور الانتخابي .

٢٦ . لا يحق لاي كان ان يصوت في اكثر من دائرة انتخابية او في اكثر من مقاطعة انتخابية في اي دائرة انتخابية .

الجزء الثالث
القوانين الانتخابية

٢٧ . (١) : ان الرئيس الاداري يعين ضابط ارتباط ولجنة انتخابية لكل دائرة انتخابية .
(٢) : ان اللجنة الانتخابية يجب ان تتكون كحد ادنى من ستة اعضاء حيث يكون احدهم ضابط الارتباط والذي سيكون الرئيس .
(٣) : ان ضابط الارتباط بمساعدة اللجنة الانتخابية سيكون مسؤولا عن مجرى الانتخابات وبما يطابق القوانين من جهة حريتها وعدلها وان المقترعين مدركين بما يقومون به .
(٤) ضباط الارتباط بالاضافة الى كافة اعضاء لجنة الانتخابات سيقسمون على الحفاظ على السرية قبل بدء الانتخابات .

٢٨ . (١) ان الرئيس الاداري سيعين شخص ملائم لكي يكون ضابط التسجيل في كل دائرة انتخابية واردة في القسم الاول من البرنامج .
(٢) ضابط التسجيل بمساعدة لجنة الانتخابات مسؤولون لتحضير والحفاظ للدور الانتخابي . لكل دائرة انتخابية .
(٣) الدوائر الانتخابية في القسم الاول من البرنامج الواردة في هذا الاعلان ستقسم الى اقسام انتخابية وبما تلائم التقسيمات الادارية المحلية .
(٤) الدوائر الانتخابية المدونة في القسم الثاني من البرنامج ستقسم الى اقسام انتخابية كل منهما تحتوي على عدة مناطق (او وحدات ادارية محلية مشابها) .
(٥) الدور الانتخابي والمشار اليه في الفرع الثاني لهذه المادة ستسحب لكي تدرج اسماء المقترعين المؤهلين لكل قسم انتخابي في قوائم منفصلة وتحوى الاسم واسم الاب واسم الجد والعنوان .
(٦) اي شخص لم يدرج اسمه في الدور الانتخابي يجوز له التقدم بطلب الى ضابط التسجيل لادراج اسمه .
(٧) لا يجوز لاي شخص ان يتقدم لادراج اسمه في اكثر من دائرة انتخابية .
(٨) ان شرعية الانتخابات لن تتاثر اذا لم يدرج اسم ناخب مؤهل او تم ادراج ناخب غير مؤهل .
(٩) ان الدور الانتخابي سيحفظ في مكتب ضابط التسجيل وستكون في اوقات الدوام متوفرة لتفقدها من قبل الجمهور .
(١٠) ان الدور الانتخابي سيقفل في تاريخ يحدده الرئيس الاداري .

(١١) الاستئناف من قبل اي شخص مهتم يقدم الى ضابط اقليمي مسؤول في حال قبول اورفض لاي سبب كان الادراج في الدور الانتخابي ، ومثل هذا الاستئناف يجب ان يقدم خطيا وقبل ثلاثة ايام بعد صدور الاعلان وقرار الضابط الاقليمي المسؤول الزامي ونهائي .

(يقصد بالاشخاص المهتمين) في حالة الاستئناف اولئك الذين لم تدرج اسمائهم في لوائح الادوار الانتخابية او اولئك الذين ادرجت اسمائهم ومشكوك في اهليتهم .

٢٩ . (١) اي شخص مؤهل بالاستناد الى هذا الاعلان يجوز له اذا انتخب ان يكون عضوا في المجلس للدائرة الانتخابية التي رشح نفسه فيها .

(٢) حيث تجرى الانتخابات المباشرة ، فان اسماء المرشحين يجب ان تقدم لضابط الارتباط قبل ٢١ يوما من بدء الانتخابات وموقعه من خمسة مقترعين مؤهلين .

(٣) حيث تجري الانتخابات الغير مباشرة فان اسماء المرشحين يجب ان تقدم لضابط الارتباط قبل ١٤ يوما من بدء الانتخابات وموقعه من مقترعين مؤهلين من الهيئة الانتخابيه .

(٤) لا يجوز لاي شخص ان يوقع صب الترشيح لاكثر من مرشح .

(٥) كل ورقة ترشيح ستكون موقعة من قبل المرشح نفسه يبين فيها عن استعداده للانتخابات .

(٦) لا يجوز ان يرشح اي شخص لاكثر من دائرة انتخابية .

(٧) كل مقترع عليه ايداع مبلغ ٢٠٠ دولار لدى ضابط الارتباط قبل قبول ترشيحه ، وهذا المبلغ سيرد اليه في حال حصوله على عشرة بالمائة او اكثر من اصوات الهيئة الانتخابية او الناخبين المؤهلين في الدائرة الممثلة بمرشح . وفي الدائرة الانتخابية الممثلة بأكثر من مرشح تقسم النسبة على الاعضاء .

(٨) على كل ايصال ترشيح فان ضابط الارتباط سيبين مؤهلات المرشح وبالتالي يعلم المرشح قبوله او رفضه لترشيح ، اما اسماء الموقعين على طلب الترشيح لن تعلن .

(٩) بعد انتهاء فترة الترشيح يصدر ضابط الارتباط وباقرب فرصة ممكنة اسماء المرشحين الذين قبل ترشيحهم .

(١٠) يستأنف الاشخاص المهتمين لدى الضابط الاقليمي الاعلى من جهة قبول او رفض اي من المرشحين ويقدم مثل هذا الاستئناف مكتوبا وفي فترة لا تتجاوز ثلاثة ايام بعد نشر القوائم ويكون حكم الضابط ملزم ونهائي .

٣٠ . (١) اذا قبل عدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة الانتخابية يجب ان تجرى الانتخابات وبما يلائم تلك القوانين .

(٢) اذا كان عدد المرشحين المتبولين لا يفوق عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة الانتخابية يعتبروا منتخبين .

٣١ . (١) ان الرئيس الاداري سوف يعين تاريخ الانتخابات وتاريخ نتائجها .

(٢) حيث تجري انتخابات غير مباشرة يعتبر تاريخ الانتخابات تاريخ الانتخابات الثانية .

(٣) ان ضابط الارتباط يجب ان يعلن وقبل اربعة عشر يوما من بدء الانتخابات ما يلي :

أ ـ الايام والساعات التي سيتم فيها التصويت .

ب ـ الاسم الكامل والعنوان والمواصفات لكل شخص قبل ترشيحه .

جـ ـ أوضاع جميع مراكز الاقتراع .

د ـ وصف للاشخاص المخولين بالتصويت .

هـ — في الدوائر الانتخابية حيث الانتخابات غير مباشرة فان ضابط الارتباط سيعلن عن أوقات وأماكن الانتخابات الاولية علما بأنها يجب ان تنتهي قبل ٢١ يوما من بدء الدورة الانتخابية الثانية .

(٤) ضابط الارتباط واللجنة الانتخابية ستعمل على تامين هذا الاعلان معطية للمنتخبين متسعا من الوقت .

٣٢ . (١) في الدوائر الانتخابية حيث ستجرى الانتخابات الغير مباشرة فان لجنة الانتخابات ستعين ممثلين لكل قسم انتخابي للاشراف على الانتخابات الاولية .

(٢) كل قسم سينتخب وفود لتمثيله في الهيئة الانتخابية وبما يلائم معطيات المادة ٢٤ (٢) .

(٣) مؤهلات الموفود ستكون كتلك للمقترعين لتلك الدائرة الانتخابية وممثل الدائرة الانتخابية ستأكد بأن كل موفود للانتخابات مؤهل .

(٤) حين تنتهي الانتخابات الاولية ، فان ممثلي اللجنة الانتخابية سيبعثون بتقرير باسماء الوفود المنتخبة الى ضابط الارتباط .

(٥) الوفود المنتخبة تكون الهيئة الانتخابية للدائرة الانتخابية .

(٦) كل وفد سيعلم بواسطة ضابط الإرتباط عن تاريخ ومكان وزمان الدورة الثانية .

٣٣ . (١) ان معطيات هذا القانون تطابق على الانتخابات المباشرة وعلى المرحلة الثانية للانتخابات الغير مباشرة .

(٢) هناك محطة اقتراع في كل قسم انتخابي للدائرة الانتخابية حيث تكون الانتخابات مباشرة ومحطة في كل دائرة انتخابية حيث تكون الانتخابات غير مباشرة وفي المرحلة الثانية بشرط ان يتوفر مركز اقتراع في هذه الدوائر اذا اقتضت الاحوال ذلك وبموافقة الرئيس الاداري .

(٣) كل محطة اقتراع ستقع ضمن مسؤولية ضابط ارتباط او عضو في الهيئة الانتخابية ويساعده على الاقل عضو اخر في الهيئة . وسيكون بحوزته نسخة صادقة عن القسم الانتخابي او قائمة باسماء الهيئة الانتخابية .

(٤) ومثل هؤلاء الاشخاص فقط يدرجوا في الدور الانتخابي للقسم حيث مركز الاقتراع وهم مخولين بالتصويت .

(٥) ضابط الارتباط او اي من الاشخاص المسؤولين عن مركز الاقتراع يجوز لهم تأجيل الاقتراع إذا رافق هذه العملية تدخلات او فوضى .

(٦) قائمة باسماء المرشحين يجب ان تكون بارزة في مركز الاقتراع .

(٧) الاقتراع السري المباشر ، حيث لا اثر للعلامات الفارغة وتعطى ورقة الاقتراع الى المقترع من قبل الموظف المسؤول حيث يتوجه الى مركز الاقتراع ولا يضع عليها اي علامة فارقة .

(٨) ان الشخص المسؤول عن مركز الاقتراع سيعطى اوراق اقتراع مساوية في عددها عدد اولئك في الدور في ذلك القسم وسيوقع على ايصال .

(٩) قبل اصدار ورقة اقتراع للمقترع سيدقق اسمه في الدور الانتخابي او الدور لدى الهيئة الانتخابية ، وستوضع اشارة لكل من اصدرت له بطاقة انتخابية .

(١٠) لا يعتبر اي صوتا لا اذا ظهر المقترع في مركز الاقتراع وادلى بصوته بنفسه ، ولا يجوز ان ينوب اي شخص عن الاخر بغض النظر عن الذرائع المقدمة .

(١١) في غرفة الاقتراع في كل مركز اقتراع سيكون هناك صناديق اقتراع مختومة مساوية

في عددها للمرشحين وسيكون على كل صندوق اسم وعلامة فارقه لكل مقترع وبما يرتئيه ضابط الارتباط ولكل صندوق فتحه تخفي لاستقبال ورقه الاقتراع فقط .

(١٢) ان اللجنة الانتخابية وقبل البدء مباشرة بالاقتراع سيتاكدون من ان الصناديق فارغه .

(١٣) بعد التاكد من اسمه قد دقق فان كل مقترع سيعطى بطاقة واحدة والتي ستميز لصلتها علامه مميزة موضوعة من قبل المسؤول عن مركز الاقتراع وعملية الانتخاب ستشرح له .

(١٤) وبعدها يدخل المقترع غرفة الاقتراع وحده ، ويدلي بصوته في صندوق الاقتراع المعنون للمرشح الذي اختاره .

(١٥) اي صوت لم يسجل كما هو مطلوب من قبل القانون يلغى .

(١٦) في حالة الانتخابات الثانوية اذا صوت اقل من ٨٠٪ من الهيئة الانتخابية قبل اغلاق مراكز الاقتراع فان التصويت يؤجل ليوم آخر ويعطى علما اعضاء الهيئة الانتخابية الذين لم يدلوا باصواتهم بموعد التأجيل ، وسيكون هناك تأجيل واحد فقط ثم يغلق المركز .

(١٧) حين تنتهي عملية التصويت او تأجلت تماشيا مع ما ورد في المادة هذه وفروعها ٥ أو ١٧ واذا لم يباشر احصاء الاصوات فورا او اذا دعت الحاجة لنقل الصناديق فان فتحة جميع الصناديق يجب ان تختم من قبل عضوين من الهيئة الانتخابية.

(١٨) وفي حالة انتهاء الانتخابات فان الشخص المسؤول عن مركز الاقتراع عليه ارجاع الى ضابط الارتباط كل البطاقات الغير مستعملة والتي سيتم احصائها ويسجل عدد البطاقات المستعملة .

٣٤ . (١) في اقرب فرصة ممكنة وبعد انتهاء التصويت يجب احضار صناديق الاقتراع للجنة الانتخابية وبعد ان فتشت الاختام ، فان جميع صناديق مركز الاقتراع تفتح وتعد الاصوات وتدقق امام الصناديق وبعيدا عن اي صناديق اقتراع لمركز اخر .

(٢) يجب تدقيق بطاقات الاقتراع ويسجل عددها في كل صندوق أقتراع ، واي بطاقة غير قانونية أو غير اصلية تعرض لضابط الارتباط والذي بدوره يقرر قانونيتها ، واي بطاقة يشكك في قانونيتها تعتبر لاغية .

(٣) ان عدد بطاقات الاقتراع المحصاة في كل مركز ستقارن بعدد بطاقات الاقتراع التي اصدرت عن ذلك المركز وكما ورد في المادة ٣٣ (١٩) ، واذا وجد هناك تعارض يجب لفت نظر ضابط الارتباط والذي بدوره يقوم باجراء تحقيق ويرسل تقرير الى الضابط الاقليمي الاعلى وربما يلائم معطيات الفترة التالية .

(٤) وبعد عدة محتويات كل صندوق اقتراع ، سيعاد عددها من قبل اعضاء اخرين من اللجنة الانتخابية ، واذا ظهر اختلاف في العدد يعاد العدد حتى يقتنع جميع اعضاء الهيئة بالعد الصحيح .

(٥) وبعد ان تم عد البطاقات الانتخابية وتبين بانه لا يوجد اي تعارض ، فان ضابط الارتباط ستعيد قائمة موقعة من قبله مبينا فيها الاصوات كممثل في المجلس مبينا عدد الاصوات التي حصل عليها .

(٦) في حالة التعادل بالاصوات ، ستجرى انتخابات جديدة مقصورة على المرشحين المتعادلين .

(٧) اذا حدث اي تعارض او خلل وادى ذلك في راي ضابط الارتباط الى عواقب على نتيجة الانتخابات فان تحقيق وتقرير كاملين سيقدم من قبله الى الرئيس الاداري والذي بدوره سيقرر ما اذا تقر الانتخابات او تجرى انتخابات جديدة .

(٨) في حال اعلان نتائج الانتخابات سيتوم ضابط الارتباط بحرق كافة صناديق الاقتراع .

الجـزء الرابع
العقـوبـات

٣٥ . (١) كل من يساهم او لديه موجبات الشك بأن الانتخابات تجرى في اطار احدى هذه الحالات :

أ — تقديم اواعطاء او الموافقة على تقديم اي شكل من اشكال الرشوة المالية وغيرها كدافع او كجائزة للاغواء المقترع للاقتـراع او منعه من الاقتراع .

ب — واذا قبل او حصل او يوافق على قبـول او يحاول الحصول على مثل هذه الرشاوى كدافع او كجائزة للاقتراع او عدم الاقتراع .

ج — يستلم او يمون نقـود تكـون مخصصة للرشاوى .

د — او بالقهر والخديعة يغوى اي شخص للاقتراع او منعه من الاقتراع .

هـ — او جبر اي شخص علـى الزام نفسـه بالقسم بالاقتراع او عدم الاقتراع او الزام شخص اخـر .

و — او الحاق الاذى بأي شخص لاقتراعه او عدم اقتراعه .

ن — او يتقدم للانتخابات باسم مزيف للاشخاص احياء او اموات .

ع — او يقدم على الانتخابات مرة ثانية بعـد اقتراعه .

ط — او يشجع او يحاول ارتكاب اي مـن الاعمال المذكورة اعلاه .

سيدان بتهمة الفساد ويسجن لمدة سنة او يغرم بـ ٢٠٠٠ دولار او بكليتهما .

(٢) ان انتخاب مرشح كعضو للمجلس يصبـح لاغيا اذا ارتكب هذا المرشح اعمالا فاسدة .

التجـاوزات الانتخابية .

٣٦ . كل من له علاقة بالانتخابات وجد متلبسا في اطار احدى هذه الحالات :

(١) يزور او يشطب او بخديعة يدمر ورقـة ترشيح .

(٢) او يزور او يشطب اي ورقـة تصويت او يزور او يدمر علامات اصالتها .

(٣) وبدون تفويض رسمـي يقـوم بتزويد اي شخص ببطاقة انتخابية .

(٤) او بالخديعة يقـوم بوضـع شيء في اي صندوق اقتراع غير ورقة التصويت .

(٥) او بالخديعة يقوم باخذ ورقة تصويت من صناديق الاقتراع .

(٦) او يحصل بالاحتيال على بطاقة انتخابية رسمية ويقوم بوضعها في صندوق الاقتراع .

(٧) يقوم وقبل الوقت المحدد باتلاف او فتح او اخذ او يعبث بصندوق اقتراع او بورقة انتخاب .

(٨) او يخرق التزامه بقسمـه بالحفاظ علـى السرية .

(٩) او يتقدم بطلب يتضمن له دور في الانتخابات باكثر من دائرة انتخابية .

(١٠) يشجع او يحاول ارتكاب اي من الاعمـال المذكورة اعلاه .

(١١) بحوزته في المحطات الانتخابية بندقية او سيف او عصا او سكين او خنجر او اي سـلاح هجومـي .

سيدان بتهمة الاعتداء على الانتخابات ويسجن لستة اشهر ويغرم بـ ١٠٠٠ دولار او بكلتـا العقوبتين .

عدم شرعية الانتخابات

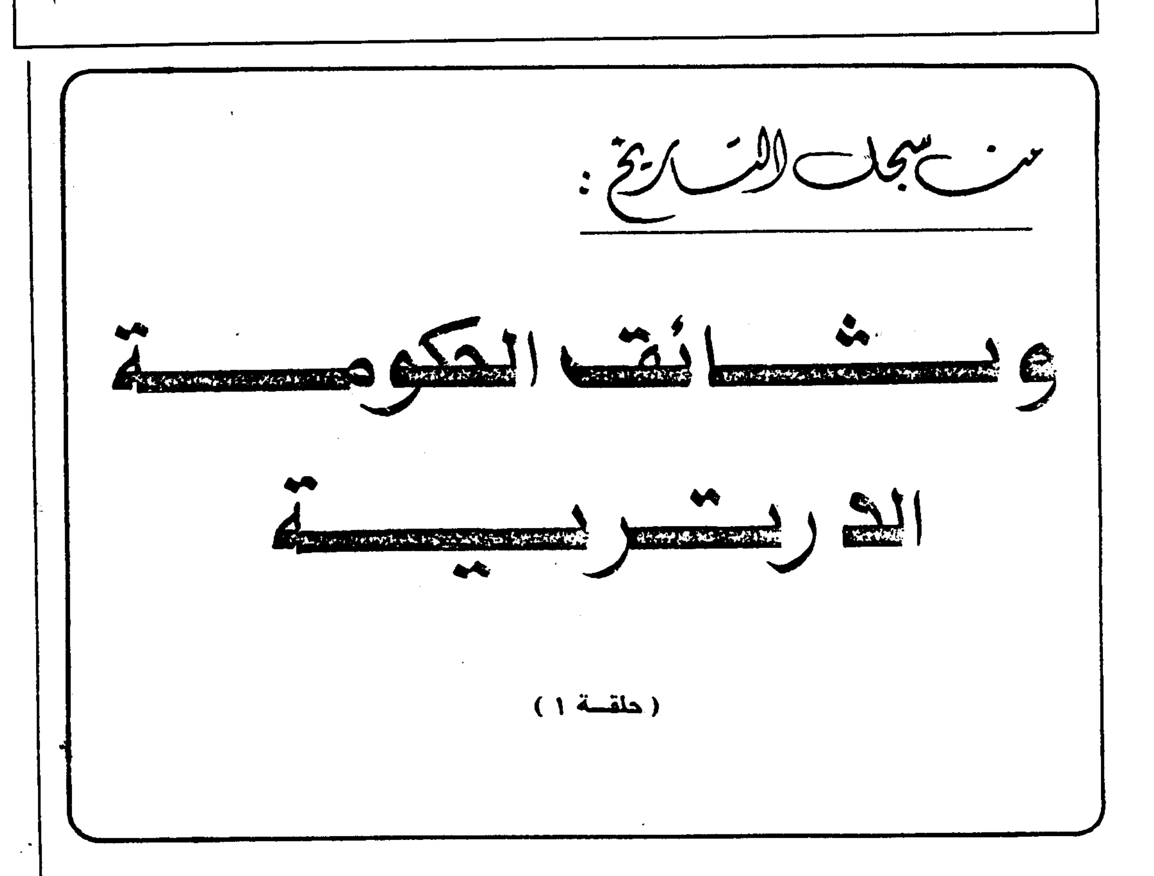
٣٧ . لا تعتبر الانتخابات غير شرعية بمجرد عدم مطابقتها للقوانين المذكورة اذا شهد ضابط الارتباط للرئيس الاداري واذا اقتنـع الـرئيس الاداري بأن الانتخابات قد وجدت وبما يطابق المبادىء التي وضعها هذا البيان وان عدم المطابقة للقوانين لم تؤثر على نتيجة الانتخابات .

٣٨ . اللقب وتاريخ السريان .

ان هذا البيـان سيعـرف باعـلان المجلس التمثيلي ذات الـرقم ١٢١ لعـام ١٩٥٢ ويصبح ساري المفعول في الثامـن والعشـرين من كانون الثاني — يناير — ١٩٥٢ .

ملحق عن قوانين الانتخابات في أرتريا عام ١٩٥٢م - ١٩٦٢م

المصدر : مجلة الثورة - كانت تصدرها جبهة التحرير الأرترية - قوات التحرير الشعبية العدد ١٦٥ مارس ١٩٨١م



هذه الوثيقة التي نضعها بين يدي القارىء في هذا العدد والوثيقة الاخرى الخاصة بالاعلان رقم ١٢١/١٩٥٢ التي بموجبها تمت الانتخابات البرلمانية الارترية تعتبر من الوثائق الهامة بالنسبة لتطبيق القرار الفدرالي الصادر من الامم المتحدة بخصوص علاقة ارتريا باثيوبيا الا انهما تؤكدان خصوصية الكيان السياسي المميز لارتريا والتي تحاول السلطات الاثيوبية المتعاقبة طمسه واذابته في الكيان الاثيوبي .

لقد سبقت ارتريا في مضمار تشكيل حكومة برلمانية منتخبة على اساس المبادىء الديمقراطية الليبرالية اقطارا كثيرة في افريقيا والعالم الثالث. فتشكل بموجب الميثاق الفدرالي والدستور الارتري واللوائح المكملة لهما برلمان ارتري منتخب في عام ١٩٥٢ ، هذا البرلمان بقوانينه الديمقراطية بقي شبحا يقض مضاجع الامبراطورية الاثيوبية بنظاميها الاقطاعي السابق والفاشيستي الراهن حتى قضت عليه بقوة السلاح فدفعت الشعب الارتري الى اتون الثورة المسلحة التي لا يزال لهيبها مشتعلا وسيظل كذلك حتى يعاد لارتريا حريتها واستقلالها وتحكم وفق نظم ديمقراطية صحيحة .

ونترك الحكم للقارىء ليلمس الكيان الارتري المميز في هذه الوثائق الحكومية .



اعلان رسمي رقم ٣١٢ ــ قواعد الجمعية الوطنية الارترية (انتخابـات) ١٩٦٠

اعلان رسمي

(اصدره رئيس السلطة التنفيذية (للحكومة الارترية) ونفتا للقرار الذي صادقت عليه الجمعية بتاريـخ ١٨ مايو ١٩٦٠) .

بما ان في تأريخ ١٨ مايو ١٩٦٠ صادقت الجمعية الارترية علـى قـرار يختص بالانتخابات العامة القادمة ويحتم اجراءها بموجب نفس النصوص التي اجريت بها الانتخابات العامة السابقة مـع الخضوع لبعض التعديلات الضرورية .

لذلك انا الدجازماتش اسفها ولدي ميكائيل رئيس السلطة التنفيذية الارترية اعلن ونفتا للقرار الذي اقرته الجمعية انه :

١ ــ ستهيمن تلك النصوص على الانتخابات للجمعية مع الخضوع لاية تعديلات تالية .

٢ ــ سترفق تلك النصوص بجدول هذا الاعلان ــ كما عدلت ــ وستطبع كقواعد الجمعية الارترية (انتخابات) لعام ١٩٦٠ .

٣ ــ ان اية تعديلات اخرى تمليها الضرورة العملية سيعلن عنها في اوانها .

اسفها ولدي ميكائيل
رئيس السلطة التنفيذية
اسمـرا ٢٧ يونيـه ١٩٦٠

الجـــدول

تواعد الجمعية الارتريـــة (انتخابات) لعام ١٩٦٠ .

تكوين الجمعيـة :

١ ــ ستتكون الجمعية من ٦٨ عضوا .

الدوائر الانتخابية لانتخاب الاعضاء .

٢ ــ ستكون الدوائر الانتخابية لانتخاب الاعضا

٢ ــ ستكون الدوائـر الانتخابية لانتخـاب الاعضاء تلك المبينة في القسم الرابع مـن هذه القواعد .

اساليب الانتخاب ومؤهلات الناخبين :

٣ ــ ستكون اساليب الانتخاب لكل دائـرة انتخابية ومؤهلات الناخبين ونفتا لنصوص القسم الثاني من القواعد .

سير الانتخابات :

٤ ــ سيكون سير الانتخابات التي ستجـري بموجب هذه القواعد ونفتا لنصوص القسم الثالث من هذه القواعد .

مؤهلات المرشحين :

٥ ــ يجب أن يكون المرشحين ذكور وممـن لهم :

(أ) جنسية ارترية .

(ب) ليسوا باقل من الثلاثين من العمر .

(ج) تطنوا ارتريا لمدة ثلاثة سنين خلال العشر سنين الاخيرة وسنتين في الدائرة التي يريـدون الانتخاب منها او في حالة المرشح لدائرة في مدينة لها اكثر من دائرة انتخابية سيكون مؤهلا لانتخاب الجمعية في اي من تلك الدوائر .

عدم الصلاحية للانتخاب :

٦ ــ (١) الاشخاص التالين سيحرمون مـن الانتخاب للجمعية :

(أ) المفلسـون الذيـن لم يوفـوا بديونهم او الاشخاص الذين تكون املاكهم عرضة للتسوية او الصلح مع الدائنين .

(ب) الاشخاص غير سليمي العقل .

(ج) الاشخاص الذين يكونون اطرافا في عقد معيشة مـع الحكومـة ما لم يكتشفـوا لرئيس السلطة التنفيذية وجود طبيعة مثل هذا العقـد ومصلحتهم .

(٢) الخدمة مع الحكومة الارترية او الفيدرالية سوف لا تجرد من الاهلية للانتخابات بشرط ان يكون المرشح استقال من الخدمة مع الحكومة عند تقديم ترشيحه (المادة ٤٢ (د) من الدستور) .

خلو المقاعد في الجمعية :

٧ ــ سيصبح مقعد عضو الجمعية شاغرا في كل من الحالات التالية :

(أ) عند موته .

(ب) اذا تغيب من اجتماعات الجمعية لمدة اكثر من خمس جلسات متوالية بدون اذن الجمعية .

(ج) اذا ارتكب او عانى اي عمل او حالة تجرده من الاهلية للانتخابات كعضو للجمعية ونفتا للقاعدة المتقدم ذكرها .

(د) اذا قدم للرئيس انذارا كتابيا مدته سبعة ايام بقصد الاستقالة من العضوية .

ملء المقاعد الشاغرة في الجمعية

٨ — عندما يخلو متعد عضو فستجري انتخابات جديدة لملء المكان الشاغر طبقا للقواعد المستعملة في الدائرة المذكورة .

الفصل الثاني
طريقة الانتخابات

الانتخابات المباشرة :

٩ — في تلك الدوائر الواردة في القسم الاول من الفصل الرابع من هذه اللوائح ستكون الانتخابات مباشرة بمعنى ان الناخبين المؤهلين المذكورين في القاعدة ١١ سيصوتون لانتخاب احد المرشحين لعضوية الجمعية في مرحلة واحدة عن طريق الاقتراع السري .

الانتخابات غير المباشرة :

١٠ — (١) في الدوائر المدرجة تحت القسم الثاني من الفصل الرابع من هذه القواعد ستكون الانتخابات غير مباشرة بمعنى ان تكون الانتخابات في مرحلتين — اي انتخابات اولى وانتخاب ثانوي .

(٢) ستكون لكل دائرة من هذه الدوائر هيئة انتخابية مكونة مما لا يقل عن واحد وما لا يزيد عن ستة مندوبين من كل منطقة او قبيلة او اية وحدة ادارية محلية اخرى حسب سكانها على ان يكون الانتخاب بالطرق المالوفة .

(٣) تتكون المرحلة الاولى من انتخاب المندوبين للهيئة الانتخابية حسب ما هو منصوص في الفقرة المتقدمة .

(٤) تتكون المرحلة الثانية من انتخابات الهيئة الانتخابية للعضو او الاعضاء الذين يمثلون الدائرة في الجمعية عن طريق الاقتراع السري الذي سيتم في اليوم المحدد للانتخابات بدائرتهم .

(٥) سوف تستمر شرعية الهيئة الانتخابية حتى انتهاء اجل الجمعية بمعنى ان الانتخاب الفرعي سيحتم تجديد الانتخابات في المرحلة الثانية فقط بنفس الهيئة الانتخابية بمثل ما في الانتخابات السابقة . واذا اراد اجراء انتخابات عرضية ستملأ بالانتخابات حسب الفقرة الثانية اعلاه .

مؤهلات التصويت :

١١ — يكون الشخص مؤهلا للتصويت في الدوائر المذكورة في القسم الاول والقسم الثاني من الفصل الرابع من هذه القواعد اذا كان هذا الشخص :

(ا) حائزا على المواطنية الارترية .
(ب) ذكرا .
(ج) لا يقل عمره عن واحد وعشرين عاما .
(د) غير مجنون .
(هـ) غير مسجون .
(و) ساكن بانتظام في الدائرة على الاقل مدة سنة قبل قفل قائمة الانتخاب .

١٢ — سوف لا يسمح لاي شخص بالتصويت في اكثر من دائرة واحدة او في اكثر من قسم انتخابي في اي دائرة .

الفصل الثالث
سير الانتخابات

١٣ — (١) سيعين رئيس السلطة التنفيذية ضابط انتخاب ولجنة انتخابية لكل دائرة .

(٢) ستتكون اللجنة الانتخابية مما لا يقل عن ستة اعضاء منهم الضابط الانتخابي الذي سيكون رئيسا بحكم منصبه .

(٣) سوف يكون ضابط الانتخاب مسئولا على وجه العموم تساعده اللجنة الانتخابية — عن سير الانتخابات تماشيا مع هذه القواعد ليضمن ان الانتخابات تجرى بحرية وعدالة وان المشتركين في الانتخابات يفهمون جيدا ما يقومون به .

(٤) سوف يحلف ضابط الانتخاب وكل عضو من اعضاء اللجنة الانتخابية اليمين بالالتزام بالسرية قبل اجراء الانتخاب .

١٤ — (١) سيعين رئيس السلطة التنفيذية شخصا لائقا ليكون ضابط تسجيل في كل دائرة من القسم الاول من الفصل الرابع من هذه القواعد .

(٢) سيكون ضابط التسجيل بمساعدة اللجنة الانتخابية مسئولا عن اعداد وصيانة الكشف الانتخابي للدائرة .

(٣) ستقسم الدوائر الانتخابية المدرجة تحت القسم الاول من الفصل الرابع الى مراكز انتخابية تطابق على قدر الامكان الاقسام الادارية المحلية .

(٤) ستقسم الدوائر الانتخابية المدرجة تحت القسم الثاني من الفصل الرابع الى مراكز انتخابية مكونة من عدة مناطق (او وحدات ادارية

مشابهة) .

(٥) سوف يعد الكشف الانتخابي المشار اليه في الفترة (٢) من هذه المادة ليدرج اسماء الناخبين المؤهلين في كل قسم انتخابي على حدة وبهيئة مريحة وسيشمل الكشف الاسم واسم الاب واسم الجد وعنوان كل ناخب من الناخبين .

(٦) على كل شخص لم يدرج اسمه في الكشف الانتخابي ان يتصل بضابط التسجيل لاضافة اسمه في الكشف .

(٧) سوف لا يطلب اي شخص اضافة اسمه الى الكشف الانتخابي في اكثر من دائرة واحدة .

(٨) الفشل في اضافة شخص مؤهل سوف لا يبطل اي انتخاب .

(٩) سوف يحفظ الكشف الانتخابي بمكتب ضابط التسجيل وسيكون مفتوحا في كل الاوقات المناسبة لتفتيشه من قبل الجمهور .

(١٠) سوف يقفل الكشف الانتخابي في ميعاد يحدده رئيس السلطة التنفيذية .

(١١) اي استئناف من اي شخص مختص سيقدم الى محافظ القسم ضد رفض او قبول اي شخص للاضافة في كشف الانتخاب على ان يقدم مثل هذا الاستئناف كتابة في ظرف لا يزيد عن ثلاثة ايام منذ علمه بهذا الخبر ، وسيكون قرار المحافظ نهائيا .

و « الشخص المختص » يعني في حالة الاستئناف ضد الرفض لاضافة اسم المقدم نفسه في كشف الانتخابات اي متقدم لاضافة اسمه ويعني في اي حالة اخرى الشخص الذي يظهر اسمه في الكشف الانتخابي للقسم الانتخابي المذكور .

١٥ — (١) كل شخص مؤهل بمقتضى هذه القواعد لينتخب عضوا للجمعية في دائرة من الدوائر له ان يعين كمرشح لتلك الدوائر اذا رغب في ذلك .

(٢) في الاماكن التي ستجري فيها الانتخابات المباشرة يجب ان يقدم تعيين المرشحين الى ضابط الانتخاب في ميعاد لا يقل عن واحد وعشرين يوما قبل تاريخ الانتخاب ويجب ان يكون الطلب ممهورا بامضاءات خمسة من الناخبين المؤهلين .

(٣) في الاماكن التي ستجري فيها الانتخابات غير المباشرة يجب ان يقدم تعيين المرشحين الى الضابط الانتخابي في ميعاد لا يقل عن اربعة عشر يوما قبل تاريخ الانتخاب ويجب ان يكون الطلب ممهورا بامضاءات اثنين من اعضاء الهيئة الانتخابية .

(٤) يجب الا يوقع اي شخص بامضائه على ورقة الترشيح لاكثر من مرشح واحد .

(٥) كل ورقة ترشيح يجب ان يوافق عليها المرشح بمعنى انه راغب في دخول الانتخابات .

(٦) سوف لا يرشح اي شخص لاكثر من دائرة واحدة .

(٧) سوف يضع كل مرشح تأمينا قدره مائة دولار لدى ضابط الانتخاب قبل ان يقبل ترشيحه وسوف يعاد اليه هذا التأمين بعد الانتخاب اذا حصل على عشرة في المائة او اكثر من اصوات الناخبين المؤهلين او الهيئة الانتخابية حسب وضعه في دائرة عضو واحد . اما في الدوائر التي تاخذ اكثر من عضو واحد فان النسبة المئوية المذكورة تقسم على عدد الاعضاء المأخوذين .

(٨) باستلام كل ترشيح فان ضابط الانتخاب سيفحص مؤهلات المرشح ومن ثم يعلنه بقبول او رفض ترشيحه ، وسوف لا تذاع اسماء الموقعين على ورقة الترشيح .

(٩) وفي اسرع فرصة ممكنة عقب قفل تاريخ الترشيح سوف ينشر ضابط الانتخاب قائمة المرشحين الذين قبل ترشيحهم باستحقاق .

(١٠) اي استئناف من شخص مختص يجب ان يقدم الى محافظ القسم ضد رفض او قبول اي ترشيح ولكن مثل هذا الاستئناف يجب ان يقدم كتابيا في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة ايام من اعلان مثل ذلك الخبر ، وسيعتبر قرار المحافظة نهائيا .

١٦ — (١) اذا قبلت في احدى الدوائر ترشيحات اكثر مما تتطلبه الدائرة من اعضاء فستجرى الانتخابات تماشيا مع هذه القواعد .

(٢) اذا كان عدد الترشيحات المقبولة في اي دائرة لا يزيد عن عدد الاعضاء الذين تتطلبهم الدائرة نفسها فان الشخص او الاشخاص المرشحين سيعتبروا منتخبين .

١٧ — (١) سيحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعادا للانتخابات والانتخاب الفرعي .

(٢) في الاماكن التي ستجرى فيها الانتخابات الغير مباشرة فان تاريخ الانتخابات معناه تاريخ الانتخابات الثانوية .

(٣) سيعلن ضابط الانتخاب في ميعاد لا يقل

عن اربعة عشر يوما قبل تاريخ الانتخاب عما يلي :
(أ) الايام والساعات المحددة للاقتراع .
(ب) الاسم بالكامل وعنوان واوصاف كل موشح قبل ترشيحه .
(د) اوصاف الاشخاص الذين يحق لهم التصويت هناك .
(٤) في الاماكن التي تجري فيها الانتخابات غير المباشرة فان ضابط الانتخاب سيعلن عن الاوقات والاماكن التي ستجرى فيها الانتخابات الاولية باعتبار انها تتم على الاقل قبل واحد وعشرين يوما من تاريخ الانتخابات الثانوية .
(٥) سيعمل ضابط الانتخاب واللجان الانتخابية على التأكد من ان هذه الاعلانات تنشر بطريقة تعطي الناخبين انذارا كافيا ».
١٨ — (١) في كل دائرة من الدوائر التي تجري فيها الانتخابات الغير مباشرة ستعين اللجنة الانتخابية الاولية .
(٢) كل قسم من هذه الاقسام سينتخب مندوبين يمثلونه في الهيئة الانتخابية حسب نصوص المادة ١٠ (٢) .
(٣) ستكون مؤهلات المندوب هي نفس مؤهلات الناخب المؤهل لتلك الدائرة وسيفحص ممثلو اللجنة الانتخابية للتأكد من ان كل مرشح لانتخابه كمندوب له نفس هذه المؤهلات .
(٤) بمجرد ان تتم الانتخابات الاولية سيقدم ممثلو اللجنة الانتخابية الى ضابط الانتخاب اسماء المندوبين المنتخبين .
(٥) سيؤلف هؤلاء المندوبون المنتخبون الهيئة الانتخابية للدائرة .
(٦) سيعلن ضابط الانتخاب كل مندوب بتاريخ ووقت ومكان الانتخابات الثانوية .
١٩ — (١) ستسرى نصوص هذه القاعدة على الانتخابات المباشرة والمرحلة الثانية من الانتخابات الغير مباشرة .
(٢) سيعين مركز واحد للاقتراع لكل قسم انتخابي في الدائرة التي ستجري فيها الانتخابات المباشرة ومركز واحد في كل دائرة للمرحلة الثانية من الانتخاب غير المباشر باعتبار انه اذا تضمنت ظروف خاصة فقد يجهز — بموافقة رئيس السلطة التنفيذية — اكثر من مركز واحد في مثل هذه الدائرة المذكورة اخيرا .

(٣) كل مركز اقتراع سيكون تحت مسئولية الضابط الانتخابي او اي عضو من اعضاء اللجنة الانتخابية على ان يكون معه على الاقل عضو اخر من اللجنة لمساعدته وسوف تكون في حوزته

صورة طبق الاصل من كشف الانتخابات الخاص بذلك القسم الانتخابي او قائمة باسماء اعضاء الهيئة الانتخابية .
(٤) الاشخاص المدرجة اسماؤهم في الكشف الانتخابي لاي قسم انتخابي هم فقط الذين سيصوتون في مركز الاقتراع لذلك القسم .
(٥) لضابط الانتخاب او الشخص المسئول عن مركز الاقتراع ان يؤجل الاقتراع في حالة مقاطعة تسجيل الاصوات اللازمة من جراء الارهاب او الشغب .
(٦) سوف تبين بوضوح في مركز الاقتراع قائمة باسماء الاشخاص المرشحين باستحقاق .
(٧) سيجري التصويت باقتراع سري عن طريق تذكرة للتصويت لا يمكن التعرف عليها بأية علامة فردية وستصرف هذه التذكرة للناخب مباشرة في مركز الاقتراع من قبل الشخص المسئول ولن يوقع عليها الناخب بامضاء او اية علامة اخرى .
(٨) سيعطى الشخص المسئول عن مركز الاقتراع تذاكر انتخابية مساوية لعدد الناخبين في الكشف الخاص بذلك القسم وسيوقع بامضائه على وصولات استلامها .
(٩) قبل ان تصرف تذكرة الانتخاب لاي ناخب سوف يقارن اسمه مع الكشف الانتخابي او مع كشف الهيئة الانتخابية حسب الحال . وسوف توضع اشارة تجاه اسم كل ناخب صرفت له تذكرة انتخاب .
(١٠) سوف لا يكون الصوت شرعيا ما لم يحضر الناخب بنفسه في مركز الاقتراع فيعطي صوته شخصيا ولا يحق لاي شخص ان يعطي صوتا بالنيابة عن شخص اخر باي عذر مهما كان .
(١١) في حجرة التصويت في مركز الاقتراع سوف يوضع عدد من صناديق الاقتراع المختومة مساوي لعدد المرشحين وسيكون اسم المرشح واي علامات اخرى قد يراها ضابط الانتخابية

لائقة مكتوبة بوضوح على كل صندوق من صناديق الاقتراع بحيث يوجد صندوق واحد لكل مرشح وستكون في كل صندوق فتحة تتسع لادخال تذكرة لانتخاب .

(١٢) سوف تعمل اللجنة الانتخابية على التاكد من خلو الصناديق مباشرة قبل بدء الاقتراع .

(١٣) بعد ان يقارن اسم كل ناخب بالكشف الانتخابي سيعطي كل ناخب تذكرة انتخابية واحدة تعتمد باشارة مناسبة من الشخص المسئول عن مركز الاقتراع ثم تشرح للناخبين طريقة التصويت .

(١٤) يدخل الناخب بعد ذلك حجرة التصويت منفردا ويعطي صوته بالقاء التذكرة الانتخابية في صندوق المرشح الذي يفضله .

(١٥) اي صوت لا يسجل بالضبط كما هو مطلوب بهذه القاعدة سوف يعتبر غير شرعي .

(١٦) سوف يقفل الاقتراع في الوقت المحدد تحت القاعدة ١٧ (٣) (أ) وفيما عدا ذلك سيسمح بالانتخاب لاي ناخب وصل الى مركز الاقتراع قبل الميعاد المحدد .

(١٧) في حالة الانتخابات الثانوية اذا صوت اقل من ثمانين في المائة من الهيئة الانتخابية قبل قفل الاقتراع فسيؤجل التصويت الى يوم اخر وينذر اعضاء الهيئة الانتخابية الذين لم يصوتوا باليوم الذي اجلت اليه الانتخابات . وسيكون مثل هذا التاجيل مرة واحدة وبانتهاء ذلك اليوم يقفل الاقتراع نهائيا .

(١٨) عندما يتم التصويت او عندما يؤجل تحت الفقرة (٥) أو (١٧) ثم لم يبدأ العد فورا او اذا دعا الحال الى نقل صناديق الاقتراع الى مكان اخر لعدها فان كل صندوق سيختم تماما بواسطة عضوية من اللجنة الانتخابية ويوضع صندوق الاقتراع او يرحل تحت الحراسة .

(١٩) عندما يتم التصويت فيسلم الشخص المسئول عن مركز الاقتراع كل تذاكر التصويت التي لم تستعمل الى ضابط الانتخاب ومن ثم تحسب التذاكر ويسجل العدد الذي صرف من تذاكر التصويت .

٢٠ — (١) في اقرب فرصة بعد انجاز التصويت ستنقل صناديق الاقتراع الى اللجنة الانتخابية بعد التأكد من اختام الصناديق وستفتح الصناديق الخاصة بكل مركز الاقتراع وتحسب الاصوات وتراجع قبل ان تفتح صناديق الاقتراع الخاصة باي مركز اقتراع اخر .

(٢) سيدقق النظر في تذاكر التصويت ويسجل العدد الذي وجد في كل صندوق اقتراع . وكل تذاكر تصويت يتضح انها غير معتمدة تماما او تكون غير عادية باي وجه من الوجوه ستعرض على ضابط الانتخاب الذي سيكون قراره بشرعيتها او عدمه نهائيا . وسوف لا تحسب اي تذكرة قرر ضابط الانتخاب عدم شرعيتها .

(٣) سيقارن مجموع تذاكر التصويت المقترعة في كل مركز بعدد التذاكر التي صرفت في ذلك المركز على حسب ما ورد في القاعدة ١٩ . واذا وجد اي تناقض فسيرفع الى ضابط الانتخابات الذي سيقوم بالتحقيق ويرفع النتائج الى محافظ القسم حسب نصوص الفقرة التالية .

(٤) بعد ان تحسب محتويات كل صندوق اقتراع سيقوم عضو او اعضاء اخرون من اللجنة الانتخابية بعدها مرة اخرى على سبيل المراجعة . واذا اتضح اي تناقض بين الاحصاء الاول والثاني فسيعاد الاحصاء مرة اخرى ومرات حتى يقتنع الاعضاء ان العدد مضبوط .

(٥) عندما يتم احصاء تذاكر الانتخابات باعتبار الا يظهر اي تناقض غير ظاهر فان ضابط الانتخاب سيعد قائمة ويشهد على صحتها يبين فيها عدد الاصوات التي اعطيت لكل مرشح وسيعلن عن المرشح الذي نال اكبر عدد من الاصوات والذي سينتخب للجمعية وينشر قائمة بالاصوات التي اعطيت .

(٦) في حالة التعادل في الاصوات سوف يعاد الانتخاب فقط للمرشحين المتعادلين .

(٧) اذا حصل اي تناقض او عدم انتظام يكون في راي ضابط الانتخاب مؤثرا على النتيجة فان تحقيق ضابط الانتخاب مع تقرير شامل سيرفع الى رئيس السلطة التنفيذية الذي سيقدمه بدوره الى رئيس الجمعية .

(٨) بمجرد اعلان النتائج فان ضابط الانتخاب سيتلف جميع تذاكر الانتخابات بحرقها .

الجزء الاول — الانتخابات المباشرة

مدينة اسمرا ٧ مقاعد (تعطى تفاصيل الدوائر فيما بعد) .

مدينة مصوع ٥ مقاعد (تعطى تفاصيل الدوائر فيما بعد) .

الجزء الثاني — الانتخابات غير المباشرة

المسلسلة	الدائرة	عدد المقاعد
	مديرية اكلى جوزاي	
	صنعا دجلى	
١	منطقة تزاندالي ، منطقة حدقتي ، منطقة دقي دكنا ، مدينة سيقينتي	١
٢	منطقة انقانا ، مدينة دقمحرى	١
٣	منطقة مرتا سبينى ، منطقة روبرا ، منطقة تدرر	١
٤	منطقة مرتا قيح ، منطقة دقى ادمكوم ، منطقة ايجلا حاميس ، منطقة دقى تبري	١
٥	منطقة عربت، منطقة زباونتي، منطقة درتشين مدينة عدد تيح	١
٦	منطقة اجيلاحاتزين ، منطقة ادادم شالو ، منطقة دجين ، منطقة متظى ، منطقة دقى زرء سنا ، منطقة دقى تحشتاي	١
٧	قبيلة عساليسان ، قبيلة عساكري ، قبيلة بيت نكى ، قبيلة فوتروتو قبيلة كتابو .	١
٨	قبيلة تروعا بيت سراح ، قبيلة رزامرا ، قبيلة بيت ليلش ، قبيلة حسبات اري ، قبيلة سرما اري	١
٩	قبيلة نافع حرك ، قبيلة نفتيه حرك ، قبيلة عبد الله حرك ، قبيلة سباكوم ارى ، قبيلة ديلا ارى ، قبيلة موسى حرك ، قبيله الليثي	١
١٠	قبيلة عبد الله تاشا ، قبيلة عسى يونيشا ، قبيلة حسن تاشيا ، قبيلة اونا عمر ع قبيلة سليمان تاشيا ، قبيلة احمد تاشيا ، قبيلة دناقل ، قبائل حزو ، قبيلة دبرمبلا علاديس	١
١١	منطقة صنعفى ، قبيلة دبرميلا لبهالى ، منطقة تحتاي اتروف الاولى ، منطقة تحتاي اتروب الثانية ، منطقة زيباي ، منطقة اندا دشيم ، منطقة المستعمرة الكاثوليكية ، منطقة عدي قلتى ، مدينة صنعفى	١
١٢	منطقة اكران ، منطقة دبر اسلام ، امبسيت غلايا ، منطقة لوجو ساردا ، منطقة زرء موسى ، منطقة دجين اوجيرا ، منطقة وداكلى مسحل	١
	مديرية سرايى	
١	منطقة تكلا، منطقة تودنلاسى منطقة عدى منجونتي	١
٢	مدينة عدي وجرى ، منطقة ترامني	١
٣	منطقة لزا ، منطقة مراجوز	١
٤	منطقة عناجر ، منطقة افلبا ، منطقة هارفي ترتو ، منطقة تولا سرايي	١
٥	منطقة دقى دقنا ، منطقة دبوب ، منطقة تجشأ	١
٦	منطقة مدري ودسبرا ، منطقة دقي عايتايس	١
٧	منطقة دمبلاس ، منطقة سيام ، منطقة كونوردا ، منطقة مدرى فلاسي ، منطقة اكلوم	١
٨	منطقة تظلما	١
٩	منطقة سفاع ، منطقة ليبان ، منطقة هابيلا	١
١٠	منطقة ماي تصعدا ، مدينة عدي خالا	١
١١	منطقة اندا ازماش عتبيت ، منطقة جندت ، منطقة عايلا ، منطقة مدرى فلاسي ، منطقة منطقة دقى بوكرى	١
١٢	منطقة توحاين	١
	مديرية حماسين	
١	منطقة دمبسان ، منطقة عد تكليزان	١

٢ —	منطقة لامزا ، منطقة سحرتي منطقة وكرتي ، مدينة نفاسيت ، مدينة امباتكلا	١
٣ —	منطقة منسبا	١
٤ —	مناطق كارنشيم	١
٥ —	منطقة دقي داشم	١
٦ —	منطقة لوجو شوا ، منطقة كبسا تشوا	١
٧ —	منطقة تكلى عقبا ، منطقة منابى زيراي	١

مديرية كرن

١ —	قبيلة منسا بيت عبرهى (بيت شحقان)	١
٢ —	قبيلة بيت جوك	١
٣ —	قبيلة ماريا قيح	١
٤ —	قبيلة ماريا تظلم	٢
٥ —	قبيلة بيت تارقي	١
٦ —	قبيلة بيت طوقى	١
٧ —	المناطق الحبشية رجال المدن الكرستيان	١

مديرية ساحل

١ —	المدا	١
٢ —	رقبات	١
٣ —	اسفدا موسى القاسم	١
٤ —	بيت معلا عد محمود ، عد عامر ، جماعات مستترة ، ابحشيلا ميكال	١
٥ —	اساورتا ، عد تماريام ، بيت استدى	١
٦ —	دقدقي وعد طاورا وحباب بيت استدى	١
٧ —	اقلبما زاقر	١
٩ —	عد شماقلي ، سمرا لؤل ، دوبعات ، عدمعلم ، رشايدة	١

مديرية اغوردات

١ —	المدا بتاما ، كريكناب	١
٢ —	بيت معلا حماسين ، عفلاندة ، ابحاشيلا	١
٣ —	اسفدا ، التدين ، ولد نهولبيت	١
٤ —	جماعات غير مستترة ، سبدرات ، بيت موض ، اشراف	١
٥ —	بيت معلا ، عد يمقوب ، التداب ، نابتاب ، عيلت	١
٦ —	لو كلتاكورا ، دكمبيا ساسال تاودا	١
٧ —	كويتا ايماسا ، عتنة تيقا ، نودي الو	١
٨ —	باريا	١

مديرية البحر الاحمر

١ —	دهلك أركبلاقو ، قبائل سمهز الشمالية ، امبرمي مسحليت ، شما ومسكيات ، عد درقى، الفلندا ، عد اقال ، عد نصر الدين ، زقا ، دوتلى كارورا ، دوبعات ، وربربات	١
٢ —	حرقيقو ، قبائل سمهر الجنوبية ، بيت توكل ، بيت خليفة ، بيت شيخ محمود ، بيت جامبوتو ، بيت قاضي	١
٣ —	منطقة جندع ، مدينة جندع	١

مديرية عصب

١ —	الدناكل الجنوبيون ، مدينة عصب	١
٢ —	الدناكل الشماليون	١

الخلاصة

ا) الانتخابات المباشرة

مدينة اسمرا	٧
مدينة مصوع	٢

ب) الانتخابات الغير مباشرة

اكلي جوزاي	١٢
سرايي	١٢
حماسين	٧
كرن	٧
ساحل	٨
اغوردات	٨
مصوع	٣
عصب	٢
المجموع	٦٨

يتبع في العدد القادم

ملحق عن اسماء أعضاء البرلمان في ارتريا لثلاث دورات من عام١٩٥٢م – ١٩٦٢م

المصدر : كتاب : حركة تحرير ارتريا الحقيقة والتاريخ تاليف حسن سعيد ناود ص ٣٦٣ – ط ١، ١٩٩٦

أعضاء الدورة البرلمانية الأولى لعام ١٩٥٢م:

١ـ بلاتا دماس ولدي ميكائيل ٢ـ قرزماتش عبدالقادر كحساي ٣ـ قرزماتش سلمون هيلي ملكوت ٤ـ قنازماتش برهانو احمد الدين ٥ـ بلاتاهبتي ازقي عقبازقي ٦ـ قرزماتش تسفا نكئيل ورقي ٧ـ السيد ياسين محمود باطوق ٨ـ دجازماتش برهي اسبروم ٩ـ ازماتش بيني زهلاي ١٠ـ دجازماتش قبزي ازقي جوانجول ١١ـ قاضي علي عمر عثمان ١٢ـ الحاج محمود علي جاسر ١٣ـ دجازماتش بـلاي نجوسي ١٤ـ ازماتش ردا جوانجول ١٥ـ فتوراري ولد نكائيل محاري ١٦ـ قنازماتش يحدقو قبري ميكائيل ١٧ـ ابا هبتي ماريام نقرو ١٨ـ ازماتش زقاي ولدي قبرائيل ١٩ـ قشي ديمطروس قبري ماريام ٢٠ـ ازماتش اباي قورجـا ٢١ـ باشـاي اسفـها كحساي ٢٢ـ ازماتش ولدي ميخائيل براخي ٢٣ـ قرزماتش اسبـروم ولـدي جـورجيس ٢٤ـ اتوبيذبي تسفا بروخ ٢٥ـ اتو ترقي فقري ٢٦ـ باشاي وردي بيني ٢٧ـ فتوراري

حدقو قلا قابر ٢٨ـ باشاي تسفا جورجيس قبري تناسئي ٢٩ـ السيد حسين كافل مسمر ٣٠ـ السيد ادريس عثمان محمود ٣١ـ السيد ابراهيم شوم حمد اري ٣٢ـ قاضي موسى آدم عمران ٣٣ـ كفليري عبي محمد نادل ٣٤ـ التكيد حامد عثمان حمد ٣٥ـ السيد ابراهيم سلطان ٣٦ـ السيد علي محمد موسى رادآي ٣٧ـ السيد محمد سعيد محمد حسنو ٣٨ـ السيد حسن ابراهيم محمود ٣٩ـ السيد عبده شيخ علي درار ٤٠ـ السيد عثمان عبدالرحمن شفراي ٤١ـ السيد أحمد محمد آدم ٤٢ـ السيد حامد فرج حامد ٤٣ـ السيد ادريس محمد آدم ٤٤ـ السيد محمد الحسين محمد كيلاي ٤٥ـ السيد محمد علي الشيخ الأمين ٤٦ـ السيد صالح باشا أحمد كيكيا ٤٧ـ السيد سعيد سفاف ٤٨ـ السيد محمد بادمي كاسو ٤٩ـ السيد فايد تنقا لونجي ٥٠ـ السيد محمد اري عقبة ٥١ـ السيد محمد عمر اكيتو ٥٢ـ السيد صالح اشكح ٥٣ـ السيد قرزماتش عمر سليمان افدية ٥٤ـ السيد محمد برهانو محمد ٥٥ـ السيد محمد صالح موسى ابو داؤود ٥٦ـ سيد عبدالله عبدالرحمن ٥٧ـ اتو تخستي قبر كدان ٥٨ـ اتو ابرها وندرياس ٥٩ـ قنازماتش محمد علي بك ٦٠ـ الناظر حامد سعيد.

هذه قائمة تنقصها ثمانية أسماء لم أتمكن من معرفتها، بإعتبار أن كامل الاعضاء كانوا ٦٨ عضوا.

أعضاء الدورة البرلمانية الثانية لسبتمبر ١٩٥٦م

١ـ السيد حامد فرج حامد ٢ـ ملاكي سلام ديمطروس ولدمariام ٣ـ ليج ألم سجد بلاي ٤ـ دجاش جبر زقي جوانجول ٥ـ اتو تولدي تدلا ٦ـ دجاش برهي اسبروم ٧ـ اتو جبري ميكائيل درسو ٨ـ قرز ماتش تسفا ميكائيل ورقي ٩ـ ازماتش اسبروم

ولد جورجيس ١٠ـ ازماتش ردا جوانجول ١١ـ السيد يوسف فكي علي ١٢ـ الشيخ حامد سعيد عثمان ١٣ـ اتو ابرها وندرياس ١٤ـ السيد سفاف هيابو ١٥ـ السيد اسماعيل داؤود دويدا ١٦ـ السيد حسين كافل مسمر ١٧ـ السيد عثمان عبدالرحمن شفراي ١٨ـ السيد عثمان محمود شانينو ١٩ـ الشيد عبده الشيخ علي ٢٠ الحاج محمود موسى شنقب ٢١ـ السيد محمد سعيد محمد حسنو ٢٢ـ السيد محمد علي عبدالله باناي ٢٣ـ السيد محمد بك اري عقبة ٢٤ـ السيد فايد تنقا لونجو ٢٥ـ السيد محمد بادمي كاسو ٢٦ـ السيد آدم سليمان دقي ٢٧ـ السيد الحسين محمد انوكياي ٢٨ـ السيد عمر ادم ادريس ٢٩ قنيازماتش برهانو احمد الدين ٣٠ـ فتوراري سلمون هيلي ملكوت ٣١ـ بلاتا ابراهيم علي بخيت ٣٢ـ بلاتـــا دمســـاس ولد ميكائيـــل ٣٣ـ السيد صالح باشا كيكيا ٣٤ـ السيد محمد علي شيخ الأمين ٣٥ـ ازماتش جبري كيدان تسما ٣٦ـ اتومسجون بوخرو ٣٧ـ الحاج عثمان أحمد هندي ٣٨ـ قشي معشو بيين ٣٩ـ اتو فسحا ولدماريام ٤٠ـ بلاتا هبتيزجي عقبازقي ٤١ـ قرزماتش عبدالله عمر ٤٢ـ السيد سنوبرة محمود دمنا ٤٣ـ السيد أحمد صالح برولي ٤٤ـ فتوراري صالح عمر ٤٥ـ فتوراري نجاش باريازجي ٤٦ـ باشاي هبتي تسفا ميكائيل ٤٧ـ اتو نجا نايزقي ٤٨ـ اتو تسفاي زيميكائيل ٤٩ـ قشي ولد يوهنس تساعدو ٥٠ـ قنازماتش احدجو جبر روفائيل ٥١ـ ازماتش فاسيل هبتو ٥٢ـ باشاي برهاني تكلي ٥٣ـ اتو برهي جبريهيوت ٥٤ـ ازماتش حقوص سرقي ٥٥ـ باشـــاي جبريهيوت تسفـــاي ٥٦ـ باشاي تخستي سالپنا ٥٧ـ ازماتش ولـــد ميكائيل بـــراخي ٥٨ـ اتو عقبي هيلي ٥٩ـ سيد رشيد سرو ٦٠ـ السيد محمد علي مالك ٦١ـ السيد عمر شيخ محمد عامر ٦٢ـ كفليري عبي محمد نادل ٦٣ـ جرزماتش جبر مريـــم تسفا مريـــم ٦٤ـ اتو بلاي تكئي ٦٥ـ السيد محمد عمر اكيتو .

هذه القائمة تنقصها ثلاثة أسماء لم أتمكن من معرفتها . فقد كانت عضوية أعضاء

البرلمان ٦٨ عضوا .

أعضاء دور البرلمان الثالثة والأخيرة والتي تم في عهدها إلغاء الفيدرالية وضم ارتريا لأثيوبيا :

١ـ السيد حامد فرج حامد (رئيس البرلمان) ٢ـ ملاكي سلام ديمطروس جبري ماريام (نائب رئيس البرلمان) ٣ـ باشاي سبحتو ولدماريام ٤ـ هلقا ألمايو ورقي ٥ـ قنازماتش برهانو أحمد الدين ٦ـ فتوراري سلمون هيلي ملكوت ٧ـ بلاتا ابراهيم علي بخيت ٨ـ اتو محاري قري ٩ـ دجازماتش برهي اسبروم ١٠ـ اتو اسطفانوس جبري سلاسي ١١ـ ازماتش قبري كيدان تسما ١٢ـ اتوهبتو تسفا ميكائيل ١٣ـ الحاج عثمان أحمد هندي ١٤ـ اتو مسقنا جبري ازقي ١٥ـ السيد صالح محمد ادريس ١٦ـ السيد احمد صالح برولي عمر ١٧ـ فتوراري صالح عمر اسماعيل ١٨ـ اتو ابرها قبر ازقي ١٩ـ فتوراري نجاش باريا ازجي ٢٠ـ اتو تولدي تدلا ٢١ـ قنازماتش احدقو قبري زوفائيل ٢٢ـ ازماتش فاسيل هبتو ٢٣ـ فتوراري ولدي ميكائيل محاري ٢٤ـ ازماتش ردا جوانجول ٢٥ـ ليج ألم سجد بلاي ٢٦ـ بلاتا محمد عمر ٢٧ـ جرزماتش اسبروم ولد جورجيس ٢٨ـ ازماتش ولدي ميكائيل براخي ٢٩ـ اتو عقبي هيلي ٣٠ـ اتو بهتا ايوب ٣١ـ اتو تسفاي زيميكائيل ٣٢ـ قشي ولدي يوهنس تسعدو ٣٣ـ اتو برهي جبريهيوت ٣٤ـ اتو تسفاي تدلا ٣٥ـ اتو كيداني ارايا ٣٦ـ باشاي وردي بيين ٣٧ـ اتو جبريهيوت كحساي ٣٨ـ فتوراري تسفا ميكائيل ورقي ٣٩ـ الشيخ اسماعيل علي دويدا ٤٠ـ الشيخ عثمان ابراهيم عجيل ٤١ـ الشيخ حسين كافل ٤٢ـ باشاي جبرازقهير قوعبا ٤٣ـ قرزماتش قبري ماريام تسفا ماريام ٤٤ـ اتو بلاي تكئي ٤٥ـ الشيخ محمد علي عبدالله باناي ٤٦ـ الشيخ يوسف فكي علي ٤٧ـ اشيخ حامد سعيد عثمان ٤٨ـ بيه عبي محمد نادل ٤٩ـ فتوراري سفاف هيابو ٥٠ـ الشيخ محمد ابراهيم عمر طلوق ٥١ـ الشيخ آدم ادريس ٥٢ـ الشيخ

محمد علي عمر شيخ ٥٣ـ الشيخ عبده شيخ علي ٥٤ـ الشيخ حسن ابراهيم ٥٥ـ الشيخ محمد سعيد محمد حسنو ٥٦ـ الشيخ عمر شيخ محمد عامر ٥٧ـ الشيخ حسين شيخ الأمين ٥٨ـ الشيخ محمد اري عقبة ٥٩ـ الشيخ فايد تنقا لونقي ٦٠ـ الشيخ محمد بادمي كاسو ٦١ـ الشيخ آدم سليمان دقي ٦٢ـ الشيخ الحسن محمد انوكياي ٦٣ـ الشيخ رشيد سرو ٦٤ـ الشيخ عمر عبدالله عمر ٦٥ـ الشيخ محمد علي مالك ٦٦ـ الحاج ادريس عمر كيكيا.

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق الجبهة القومية السودانية للدفاع عن شعب ارتريا

اعترافا بالعلاقات الأخوية الدائمة بين شعب أرتريا وشعب السودان وعرفانا بالمساهمة الطليعية لثوار ارتريا الأمجاد في تفجير ثورة ٢١ أكتوبر واختلاط دمائهم بدماء شهدائنا ، قامت الجبهة القومية للدفاع عن شعب ارتريا .

تم الاتفاق في الجبهة القومية للدفاع عن شعب ارتريا على أن تمتد مناصرة شعب ارتريا في نضاله من أجل الحرية وتقرير المصير من التأييد الأدبي والدبلوماسي والسياسي الى التأييد العسكرى الحربي .

تم الاتفاق كذلك على ضرورة العمل المتصل الفورى من أجل توحيد نضال شعب ارتريا حول الأهداف القومية وحول مخطط واحد للعمل المشترك بداخل منظمة شعبية نضالية واحدة تقودها قيادة جماعية تنتخب انتخابا ديمقراطيا سليما على ضوء الاعتبارات الخاصة والظروف العصبية التي تمر بها حركة النضال الارترى في سبيل الحرية وتقرير المصير .

وتم الاتفاق كذلك على احترام جميع المناضلين الارتريين في سبيل حرية ارتريا سواء أكان هؤلاء المناضلين يعملون تحت لواء حركة تحرير ارتريا أو جبهة تحرير ارتريا أو كانوا يعملون بصفة فردية مستقلة عن هاتين المنظمتين .

وتم الاتفاق كذلك على أن تكون الجبهة القومية للدفاع عن شعب ارتريا جهازا سودانيا بحتا لا ينحاز الى أى فئة من الفئات المناضلة الارترية و يعمل عملا متواصلا لتوحيد الصف الوطني الارترى وقمع كل المحاولات التي

بالضرورة الى اساءة سمعة نضال شعب ارتريا والى تمزيق وتصدع وحدة نضال شعب ارتريا وذلك في ضوء برامج وقرارات الجبهة القومية للدفاع عن شعب ارتريا .

وعلى ضوء هذه الاتفاقيات فان الجبهة القومية للدفاع عن شعب ارتريا تعتقد أن خير دليل للعمل وضابط لنشاط الجبهة هو ميثاق العمل ينظم جهود الجبهة القومية للدفاع عن شعب ارتريا ويكون في ذات الوقت دليلا ومرشدا لأبناء الشعب السوداني الذين يلتحقون بهذه الجبهة بغرض تحقيق أهدافها .

ولهذا فان الجبهة تجيز هذا البرنامج بصورة ديمقراطية قابلة للتعديل من وقت لآخر .

(١) الهـدف :

تعبئة القوى الوطنية السودانية لمناصرة نضال شعب ارتريا من أجل الحصول على حقه تقرير المصير في جو حر محايد دون ضغط أو ارهاب .

(٢) الوسائل :

تنقسم الوسائل الى ثلاثة أنواع :ـ

أولا : الوسائل الأدبية .

أ) التعريف بقضية شعب ارتريا بكافة وسائل الاعلام والندوات والمحاضرات والمؤتمرات الوطنية والمواكب الشعبية والنشاطات الحزبية .

ب) اصدار صحيفة تنطق باسم شعب ارتريا .

ثانيـــا : الوسائل السياسية :

أ) توحيـــد نضـــال شعب ارتريـا ومقاومة أى نشاط انقسامي .

ب) تعبئة كل القوى الوطنية السياسية والاجتماعية لمناصـرة شعب ارتريا .

جـ) مطالبة الحكومة السودانية لاحتضـان قضيـة شعب ارتريا والدفاع عنها في الداخل وفي المحافل الدوليـة .

د) الاتصـال بالمنظمات الشعبيـة في الوطن العربي والافريقي والآسيـــوى للتعريف بالقضيـة الارترية وللحصول على تأييدها ومناصرتها لشعـب ارتريا .

هـ) الضـغط على حكومة اثيوبيـا بكافة الوسائل لحسم هذه القضية بالطـرق الأخوية والسلميـة وروح ميثوق الوحدة الإفريقيـة وعلاقات الأسرة والجوار بين الشعب السوداني والاثيوبي الشقيق .

و) منح ثوار ارتريـا حول الانضمام للأحزاب السياسية السودانية بغـرض تعميـــق التعارف بين الشعبيـن الشقيقين وتوثيق صـلات وروابط النضال المشترك بين الشعبين الشقيقين .

ثالثا : الوسائل العسكرية :

أ ـ تدريب المناضلين اللاجئيـن من شعـب ارتريا على حمل السلاح وانشـاء قواتهـم الشعبية للدفاع عن حقهـم في العودة الى بلادهـم وتقريـــر مصيرهـــم .

ب) فتح مجالات التطوع من أبناء السودان لحمل السلاح مع زملائهم واخوانهم مناضلي شعـب ارتريا .

هذه هي الخطوط الأساسية لميثاق الجبهة القومية السودانية للدفاع عن شعب ارتريا الشقيق الذى لايتدرج زمنيا بل ينفذ جملة واحدة حتى يبدأ نضال شعب ارتريا من مركز القوة والتصميم والاستعداد للتضحية ولا يبدأ من مركز الضغط والتردد وضيق حدود التضحيات .

* ومع أن الجبهة القومية للدفاع عن شعب ارتريا تبدأ من مركز القوة والاستعداد للتضحية الا أنها تأمل أن تحسم هذه القضية العادلة في جو أخوى وودى مع شعب أثيوبيا الشقيق وأن تهتدى حكومة الامبراطورية الاثيوبية الى احترام ارادة شعب ارتريا الذى تربطه بالشعب الاثيوبي أقوى روابط أخوة والمصير المشترك .

والله ولي التوفيق ...

رئيس الجبهة القومية السودانية
للدفاع عن شعب ارتريا
الداعي
مرغني النصر
١٥/٧/١٩٦٥ الخرطوم

المرجع كتاب: حركة تحرير ارتريا ومسيرتها التاريخية
تأليف محمد ابراهيم قرب. ص ٨٢

الأستاذ / إبراهيم عثمان حامد

إريتري الجنسية ، نال درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية في عام ١٩٩٨م بمركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية وكان عنوان رسالته المقاومة السياسية في إريتريا - دراسة تاريخية من ١٩٤١- ١٩٦١م - تحت إشراف البروفيسور حسن مكي محمد أحمد

دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر